مدخل إلى

التخطيط الإقليمي والحضري

الدكتور
فؤاد بن غضبان

الأستاذة
فاطمة الزهراء بركاني



الدار المنهجية
للنشر والتوزيع

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾

صدق الله العظيم

مدخل إلى التخطيط الإقليمي والحضري

مدخل إلى التخطيط الإقليمي والحضري

الدكتور
فؤاد بن غضبان

الاستاذة
فاطمة الزهراء بركاني

الطبعة الأولى
2016م - 1437هـ



الدار المنهجية
للنشر والتوزيع



رقم التصنيف: 307.1

مدخل إلى التخطيط الإقليمي والحضري

د. فؤاد بن غضبان، أ. فاطمة الزهراء بركاني

الواصفات: التخطيط// التخطيط الحضري

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (2015/2/432)

ردمك ISBN 978-9957-593-99-5

عمان - شارع الملك حسين - مجمع الفحيص التجاري

هاتف 4611169 6 962+ ص ب 922762 عمان - 11192 الأردن

DAR ALMANHAJIAH Publishing - Distributing

Tel: + 962 6 4611169 P.O.Box: 922762 Amman 11192- Jordan

E-mail: info@almanhajiah.com

الفهرس

الفصل الأول

التخطيط:

تعاريف عديدة وأنواع متباينة ضمن مبادئ أساسية

الفصل الثاني

التخطيط الإقليمي:

تعاريف، ووظائف وأساليب لتحقيق الأهداف

الفصل الثالث

الإقليم والتنمية الإقليمية:

تطورات مرتبطة بالتركيب الداخلي للإقليم

الفصل الرابع

نظريات في التخطيط الإقليمي والتنمية الإقليمية:

أهمية متزايدة على الصعيد الواقعي والتنفيذي

الفصل الخامس

التخطيط الحضري:

أهم مستويات التخطيط الإقليمي

الفصل السادس

تخطيط المدن:

مدارس مختلفة ونظريات متعددة

فهرس الأشكال

المقدمـــة

يهدف التخطيط بشكل عام إلى تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع الواحد وضمان التوزيع المتساوي والمنصف للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بمعنى محو الفوارق الاقتصادية والاجتماعية والمكانية بين مختلف مناطق وأقاليم الدولة الواحدة.

ومن هذا المنطلق يبرز دور التخطيط الإقليمي كجزء من التخطيط القومي ومكمل له، وأحد أهم فروع علم الجغرافية التطبيقية المتخصصة يرمي إلى تحقيق التوازن الإقليمي بين أقاليم الدولة الواحدة باستخدام أساليب ومناهج بحثية متعددة.

ويتميز التخطيط الإقليمي بشموليته من حيث تناوله للمعطيات الطبيعية والبشرية والاقتصادية للأقاليم محاولاً تحليلها والربط فيما بينها للخروج بعلاقات مكانية وارتباطية من شأنها تصور بدائل متعددة لإعادة التوازن بين مختلف الأقاليم، وذلك على ضوء العوامل الجغرافية التي تمثل القاعدة الأساسية لممارسة التخطيط الإقليمي على مستويات مكانية متباينة.

ويهتم التخطيط الإقليمي بالعديد من المجالات الحيوية داخل الإقليم منها البيئية، والسكانية، والريفية، والصناعية والحضرية... وغيرها، ولعل من أهم مستويات التخطيط الإقليمي نذكر التخطيط الحضري، إذ يعد هذا الأخير عملية تكميلية للتخطيط الإقليمي وهو مستوى مهم من مستوياته ويضمن اتصال المدن فيما بينها ضمن إطار إقليمي شامل ومتوازن داخل الدولة.

وضمن هذه الأهمية التي يبديها التخطيط الإقليمي وكذا الحضري رأينا أنه من الضروري تقديم هذا الكتاب الذي يحمل عنوان: "مدخل إلى التخطيط الإقليمي والحضري"، كمحاولة بسيطة لتوضيح هذا الفرع المهم في الجغرافيا التطبيقية وتحليل الجوانب والمكونات والفروع الأساسية للتخطيط الإقليمي وكذا الحضري، وكقاعدة يمكن أن تكون انطلاقة لدراسات تفصيلية أخرى مستقبلية.

يتشكل الكتاب من ستة (06) فصول تهتم كلها بكل جوانب التخطيط الإقليمي ومستوياته ومناهجه وأساليبه المختلفة.

يتناول الفصل الأول تقديم مختلف التعاريف التي أعطيت للتخطيط، والأبعاد التاريخية لنشأته وتطوره، إلى جانب تحليل دوافعه وأهدافه المختلفة وكذا أنواعه وأنماطه ومراحله الأساسية، مع تقديم للأجهزة التي تشرف على التخطيط تبعًا لممارساتها ضمن مبادئ رئيسية.

أما الفصل الثاني فهو يركز على التخطيط الإقليمي، من حيث توضيح مختلف التعاريف التي أعطيت له، وظروف نشأته وتطوره في الدول الرأسمالية والاشتراكية والنامية، بالإضافة إلى أهدافه ووظائفه ومستوياته المكانية المتباينة، وهو ما يسمح بإدراك أنواعه المختلفة والتي تتعدد أساليب ممارسة التخطيط الإقليمي في كل نوع منه، إلى جانب توضيح مشاكل ومعوقات تطبيق التخطيط الإقليمي.

وفي الفصل الثالث تم التطرق إلى التعريف بالإقليم من حيث أصنافه وأنواعه والعوامل التي تُشكل الإقليم بهدف ممارسة التنمية الإقليمية ضمن إستراتيجيات متباينة تتعلق بالخصوصيات الجغرافية للإقليم، والتي بدورها تمثل عوامل أساسية لنجاح التنمية الإقليمية، مع الإشارة إلى نموذج "فريدمان FRIEDMANN" للتنمية الإقليمية تبعًا لمراحلها ومناطقها.

ويركز الفصل الرابع على تقديم مختلف النظريات المعتمدة في التخطيط الإقليمي والتي تهدف إلى تحقيق التنمية الإقليمية في المجال الزراعي، والصناعي والحضري... بأساليب ومبادئ متباينة.

وفي الفصل الخامس تم التعريف بالتخطيط الحضري باعتباره يُشكل أهم مستويات التخطيط الإقليمي من حيث تطوره، ودوافعه وأهدافه الأساسية وخصائصه ومستوياته.

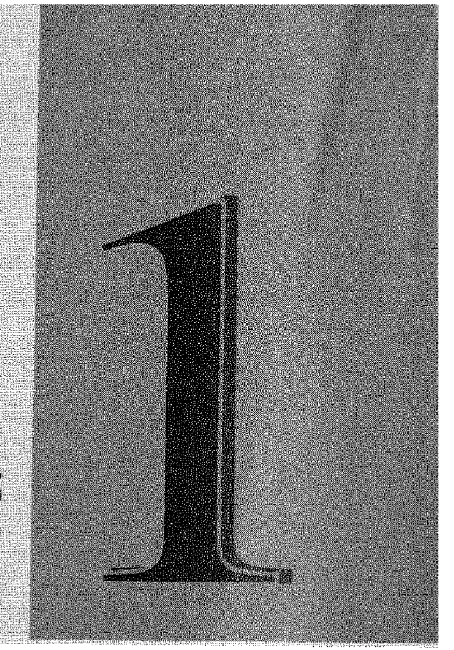
أما الفصل السادس فقد تناول تقديم نظريات تخطيط المدن من حيث اتجاهاتها المختلفة، إلى جانب نظريات التركيب الداخلي للمدن لإدراك دور مختلف العوامل المؤثرة في استخدامات الأرض ونمو المدن وتوسعها ومن ثم دورها في تحقيق أهداف التخطيط الحضري.

وفي الأخير نتمنى أن نكون قد وفقنا لما نصبوا إليه في موضوع "التخطيط الإقليمي والحضري" كمدخل أساسي لهذا الفرع مهم في الجغرافيا التطبيقية، فإن وفقنا فهذا غاية المنى.

وقبل أن نختم هذه المقدمة نؤكد كما اعتدنا أن نطمئن القارئ بأننا نرحب بأية ملاحظات يمكن الاهتداء إليها في طبعة لاحقة.

نسأل الله الخير والصلاح لهذه الأمة ومن الله سواء السبيل.

المؤلفان



الفصل الأول

التخطيط:

تعاريف متعددة وأنواع متباينة ضمن مبادئ أساسية.

مدخل إلى
التخطيط الإقليمي والحضري

1

الفصل الأول

التخطيط:

تعاريف متعددة وأنواع متباينة ضمن مبادئ أساسية

مقدمة:

التخطيط هو عملية التنبؤ للمستقبل ورسم آفاقه، وتحقيق آمال المجتمع بإتباع وسائل عملية مرنة، وتخضع هذه الوسائل إلى مراجعة أثناء التنفيذ حتى يكون هناك نوع من التأكد المستمر من أن التنفيذ هذه الوسائل يؤدي إلى تحقيق الأهداف المرجوة ، كما أن عملية التخطيط لا تنتهي بمجرد وضع الخطط وبداية التنفيذ، بل هي عملية مستمرة مادامت أهداف الخطة لم يتم تنفيذها بعد.

1- تعريف التخطيط:

التخطيط هو أسلوب أو منهج يهدف إلى حصر ودراسة كافة الإمكانات والموارد المتوفرة في الإقليم أو الدولة أو أي موقع آخر على كافة المستويات ابتداءً من الشركة وحتى المدينة أو المؤسسات أو القرية أو الإقليم أو الدولة، وتحديد كيفية استغلال هذه الموارد والإمكانات لتحقيق الأهداف المرجوة خلال فترة زمنية معينة، والتخطيط عملية مستمرة لا ترتبط بفترة زمنية محددة على أساس أن أنماط التخطيط المختلفة، والتي يؤلف كل منها نوع

مميز من النشاط البشري الذي ينظم ويطور قطاعه الإنتاجي أو إقليمه الخاص حسب أنظمة وقواعد دقيقة بصورة مستمرة وشاملة[1].

كما يعرف التخطيط بأنه عملية توجيه الموارد المادية والبشرية والطبيعية المتوفرة في بلد معين واستغلالها بأقصى درجة ممكنة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لفترة زمنية محددة[2].

كما يُعرف بأنه أسلوب لاستخدام الموارد المتاحة في المجتمع بما يحقق له الحصول على أقصى إشباع ممكن.[3]

من جانب آخر، ونظرًا لأهمية التخطيط في مختلف الميادين فقد أخذ أشكالاً عديدة تماشيًا مع تعدّد الباحثين والدارسين في مختلف التخصصات العلمية، حيث نجد:

- تعريف "شارلز بتلهايم Sharles BETTLEHEIM": التخطيط هو عملية يمكن من خلالها تنظيم مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتي تتطلب ترابطًا وتنسيقًا بين مختلف القطاعات الاقتصادية على المستوى القومي، مما يستدعي إجراء دراسة على

---

(1) محمد خميس الزوكه، التخطيط الإقليمي وأبعاده الجغرافية، الطبعة الثالثة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1990، ص. 23.

(2) محمود الحمصي، التخطيط الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الطليعة، بيروت، 1966، ص. 15.

(3) ثائر مطلق محمد عياصرة، التخطيط الإقليمي: دراسة نظرية وتطبيقية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص. 23.

نطاق عام وشامل للتأكد من أن المجتمع سوف ينمو بشكل منتظم وبأقصى سرعة ممكنة، من خلال حصر الموارد الموجودة والمتوفرة، والتعرف على الأوضاع والظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة بما يسمح بالسيطرة عليها لضمان تحقيق الأهداف المنشودة والنتائج المستهدفة من الخطة[1].

- تعريف "بالدوين BLDWIN" التخطيط بأنه أسلوب لاستخدام الموارد المتاحة في المجتمع بما يحقق له الحصول على أقصى إشباع ممكن.
- تعريف "وترسون WATERSON" التخطيط كمفهوم تنموي بأنه مجموعة من الجهود الواضحة والمستمرة تقوم بها حكومة ما، من أجل زيادة معدلات التقدم الاقتصادي والاجتماعي، والتغلب على جميع الإجراءات المؤسسية التي من شأنها أن تقف عائقًا في وجه تحقيق هذا الهدف.
- تعريف "ديكنسون Dickinson" التخطيط بأنه عملية وضع القرارات الكمية المتعلقة بماذا؟ وكم ينتج؟ وكيف ومتى وأين؟ ولمن يوزع؟ وذلك على أساس تقرير واع من سلطة حازمة وعلى أساس شامل للنظام الاقتصادي.

(1) نفس المرجع السابق، ص. 23.

ويؤكد "Peter HULL" من أن كلمة التخطيط غامضة وصعبة التعريف، لأن التخطيط هو العقل الذي يقوم به المخططون كأبسط تعريف لأنه نشاط عام غرضه تحقيق أهداف تحدد مسبقًا.

ومهما تباينت التعاريف التي تناولت "التخطيط"، فهي تستند كلها إلى أربع (04) مكونات رئيسة، وهي:

- دراسة الأوضاع القائمة للتعرف على المشاكل والاحتياجات المطلوبة.
- تحديد الأهداف والتي تمثل المكون الرئيس لمفهوم التخطيط حسب جدول الأولويات.
- التنبؤ المستقبلي، ويمكن من خلاله التعرف على ما سيكون عليه النمو وتطور العمل في القطاع المدروس بغض النظر عما إذا كانت مشكلة أو ظاهرة عامة.
- تحديد البعد الزمني للخطة، فالزمن يمثل عاملاً حاسمًا في عملية التخطيط، لأن المطلوب هو تحقيق التنمية في المجتمع خلال مدة زمنية محددة، وإلا فإن أي تأخير عن الزمن المحدد سوف يؤثر سلبًا في خطة التنمية.

2- نشأة التخطيط وتطوره:

ترتبط البدايات الأولى لظهور التخطيط مع بداية استقرار الإنسان وإنشاءه للتجمعات السكانية (المدن) وهو ما يتطلب التخطيط لحياة الاستقرار بدلاً من حياة التنقل.

فالحوادث التاريخية تشير إلى ظهور المدن منذ حوالي (7000 ق.م)، وكان أهم ما يميز التخطيط في تلك الفترة هو تجاوب إنشاء المدن وتخطيطها مع الظروف الطبيعية المؤثرة بشكل كبيرة في حياة السكان ونشاطاتهم وهو ما يبدو جليًا في حضارة وادي النيل وحضارة بلاد الرافدين وحضارة واد السند وغيرها من الحضارات المشابهة.

وقد تدعم التخطيط في هذه المرحلة بالنشاط الزراعي (8000 - 5000 ق. م) وأساليب تخطيط الأرض للزراعة واستخدام وسائل نقل بسيطة وانخفاض عدد السكان، وتقدم المدن القديمة نموذجًا للتخطيط المكاني الذي كان يقوم أساسًا على اختيار مواقع التجمعات السكانية في مناطق المياه الوفيرة، والتربة الخصبة، والمناخ المعتدل، وبناء المواقع العسكرية، والقلاع الدفاعية فوق القمم الجبلية في التعامل مع المكان لتحقيق أهدافه المتوخاة.

كما تعكس بقايا المدن القديمة في مختلف الحضارات والعصور، والتي مازالت قائمة حتى وقتنا الحاضر قدرة الإنسان على التخطيط الذي مارسه في

كل الأزمنة، وحاول من خلاله أن يرقي بأساليب ومستويات معيشته، ويلبي حاجاته المختلفة، ويحافظ على إمكانياته، وموارده من الهدر والإسراف[1].

وبعد قيام الثورة واختراع الآلة البخارية، وإدخال المكننة إلى وسائل الإنتاج والعمل، نتج عن ذلك اختلالات كبيرة وفوضى عمرانية جراء تضخم المدن والنقص في الخدمات والمرافق العمومية إلى جانب الزيادة الكبيرة في كمية الإنتاج وتطور وسائله أو العمل على وأصبح التخطيط منهجًا لتصحيح الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات وإيجاد الحلول المناسبة لجميع المشاكل التي تواجه سير العمل في مؤسسات الإنتاج ومرافق الخدمات.

واستمر استخدام التخطيط في مختلف جوانب الحياة خاصة منها العسكرية دون أي نوع من التأطير لمفهومه وفعاليته ومقوماته حتى مطلع القرن العشرين أين ظهرت فكرة التخطيط الاقتصادي التي استخدمت لأول مرة من طرف العالم النرويجي "كريستيان شونهيدر Kristian SCHONHEYDER" في بحثه الذي نشر سنة 1910، ثم تطورت الفكرة من الناحية العلمية أثناء الحرب العالمية الأولى سنة 1914 في ألمانيا حيث تم تطبيقه لأغراض عسكرية وإستراتيجية أخرى، كما اعتمدته بريطانيا للنهوض باقتصادها في فترة ما بعد الحرب.

وقد أخذ التخطيط الاقتصادي بعدًا تطبيقيًا واسعًا وذلك بعد قيام الاتحاد السوفييتي بوضع خطة خماسية للتنمية الاقتصادية من أجل التحول من

---

(1) نفس المرجع السابق، ص. 26.

الاقتصاد الزراعي المتخلف إلى الاقتصاد الصناعي المتطوّر، ومع ظهور الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 1929 عملت العديد من دول أوروبا إلى تبني التخطيط الاقتصادي للتغلب على أسباب ونتائج هذه الأزمة، كما توسعت هذه الدول في تطبيقه خاصة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية من خلال مشروع "مارشال Marshal Plan" وذلك لمواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي نتجت عن الحرب والنهوض باقتصادياتها، كما تبنى التخطيط عديد المدن التي أصابها دمار الحرب والذي عُرّف فيما بعد بالتخطيط الحضري الذي كان جزءً من التخطيط الطبيعي، غير أنه كان يركز في البداية على الجوانب الاقتصادية لمعالجة الانهيار الاقتصادي الذي حدث من جراء الحرب العالمية.

ومن جهة أخرى اتبعت الدول حديثة الاستقلال بعد الحرب العالمية الثانية التخطيط الاقتصادي برسم السياسات الاقتصادية والمالية، وتوجيه مختلف الأنشطة والفعاليات الاقتصادية، وضبط مساراتها بشكل علمي منظم ومنهجي، دون أن تمتلك الدولة أدوات ووسائل الإنتاج بهدف تحقيق نمو اقتصادي سريع ومناسب[1].

ومع بداية الستينات من القرن العشرين حتى وقتنا الحاضر ظهرت حقوق جديدة في التخطيط يمكن وصفها بأنها "مركب تخطيطي: اجتماعي - سياسي -اقتصادي"، وفي ظهر اهتمام جديد في التخطيط عُرف التخطيط البيئي، والذي يهتم بالمشاكل البيئية كالتلوث وتنظيم استغلال الطاقة، ومن

---

(1) محمد الصقور، التخطيط الإقليمي والتنمية في الريف، عمان، 1986، ص. 62.

الاتجاهات الحديثة أيضا في الدراسات التخطيطية الربط بين التخطيط والسياسة كوسيلة لمعرفة مذاهب الخطط المستخدمة في دول العالم.

ومنذ السبعينيات حتى وقتنا الحاضر أصبح التخطيط يهتم بدراسة الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والأوضاع القائمة واستخدام الأرض ومختلف العلاقات التي تربط بينها، وهي تعد أحدث الاتجاهات في التخطيط تقريبا[1]، بمعنى أن عملية التخطيط أصبحت قاسمًا مشتركًا بين مختلف التخصصات العلمية.

3- دوافع التخطيط:

يمكن حصر أهم دوافع عملية التخطيط فيما يلي:

- ضمان النمو المتوازن لمختلف عناصر وقطاعات الإنتاج والخدمات الاجتماعية والاقتصادية.
- عدم تبديد الوقت والجهد والمال في مشاريع وبرامج مكررة، بالاعتماد على مستوى عال من التنسيق، لأن التنسيق الضعيف يمثل واحدًا من أكبر مشاكل التنمية.
- تجنب الاستغلال الجائر والمفرط للموارد والإمكانات المحلية، دون أي استنزاف للموارد والثروات الطبيعية عند استغلالها بما يطيل من عمرها أولا، ومما يساعدها في تجديد بعضها (كالتربة والمياه)،

---

(1) ثائر مطلق محمد عياصرة، مرجع سابق، ص. 27.

ويقلل من فرص حدوث المشاكل البيئية ثانيًا، إلى جانب ضمان حق الأجيال القادمة في عملية استغلال الموارد والثروات الوطنية في إطار ما يُعرف بالتنمية المستدامة.

- التقليل من الفوارق ما بين الأقاليم أو مناطق الدولة الواحدة في مستويات الدخل ومستوى التنمية بشكل عام والحد من التباين الإقليمي.
- الاستخدام العقلاني للأرض والتوزيع المتوازن للوظائف في المدن والأرياف، لأن سوء استخدام الأرض يترتب عنه مشاكل متعددة تعيق الفعالية الاقتصادية والاجتماعية، وتدهور البيئة، وعدم تشجيع الاستثمار واستنزاف الموارد المحلية...
- الاستفادة من تراكم المنجزات العلمية والثقافية عبر الزمن من خلال تنظيم الطاقات والجهود المتاحة ومن ثم الاستفادة منها[1].

4- أهداف التخطيط:

يرمي التحقيق إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تحسين كل من الإنتاج والخدمات في شتى القطاعات والأنشطة من حيث الكم والكيف.

---

(1) نفس المرجع السابق، ص. 30.

- زيادة درجة الاكتفاء الذاتي للدولة من حاجياتها الأساسية سواء كانت سلع وبضائع أو خدمات.
- محاولة إيجاد نوع من التوازن بين كمية الإنتاج ونوعيته ومستوى الخدمات من ناحية، وبين حجم الاستهلاك والزيادة السكانية من أجل الرفع من المستوى المعيشي للسكان من ناحية أخرى.
- تحقيق النمو المتوازن بين مختلف أقاليم الدولة من جهة، وبين قطاعات الإنتاج المختلفة من خلال التوزيع العادل للمشاريع المختلفة بين مختلف أقاليم الدولة وقطاعات الإنتاج المختلفة بما يتفق مع ظروف وإمكانات وحاجة كل إقليم أو قطاع[1].
- محاولة إيجاد نوع من التوازن بين مستويات التقدم الاقتصادي والاجتماعي بين أقاليم الدولة المختلفة وخاصة بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية، وبين القطاعات الزراعية والأقاليم الصناعية بكل مستوياتها، وبمعنى آخر بين النطاقات المتخلفة والمتطورة.
- العمل على سن التشريعات والأنظمة المساعدة على تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

---

(1) محمد خميس الزوكه، مرجع سابق، ص. 24 - 25.

- تحسين وتعظيم مستويات وكفاءة أداء العمل في القطاعات والأنشطة التي تتولى تقديم الخدمات بشتى أنواعها ومستوياتها ذات المنفعة العامة كالتعليم، والصحة[1]...

5- مراحل التخطيط:

إن الهدف الأساسي من التخطيط هو تحقيق التنمية وزيادة الإنتاج لتلبية الحاجيات المختلفة للسكان وضمان رفاهيتهم من خلال رسم سياسة معينة تنفذ في فترة زمنية محددة، بعد إجراء مفاضلة بين الأساليب والمشاريع المختلفة لاختيار أنسبها، لذلك فإن مراحل التخطيط تتمثل فيما يلي:

5-1- المرحلة الأولى: "البحث والدراسة".

وتتضمن هذه المرحلة دراسة أدوات الإنتاج الأساسية والتي تتشكل من الأساليب الفنية والمخططات، والتي يمكن على أساسها تحديد المشاكل، وذلك بعد إعداد الدراسات الإحصائية وجمع البيانات عن الواقع الحالي، مثل معرفة الدخول ومستوى التطور في كل قطاع، ومناطق التطور والاستهلاك واتجاهاته، وحجم الاستثمارات وتوزيعها على القطاعات ومستوى الإنتاج لكل قطاع وحصر كل الاحتياجات والمستلزمات الواقعية والمستقبلية لتحقيق الأهداف.

(1) ثائر مطلق محمد عياصرة، مرجع سابق، ص. 30.

5-2- المرحلة الثانية: "وضع إطار المشروع بعد حل المشاكل".

وتهتم هذه المرحلة بمعالجة التفاصيل الفنية المتعلقة بالمشروع وتحليل مختلف المشاكل التي من شأنها إعاقة عملية التنفيذ، بالإضافة إلى صياغة وإعداد المشروع في حد ذاته وإطاره العام والذي يعطي الصورة المستقبلية لمختلف أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية، انطلاقًا من الواقع الحالي لهذه الأوجه، كما تتضمن هذه المرحلة وضع البدائل التي تحقق الأهداف العامة مقارنة بالموارد والإمكانات المتوفرة ضمن المعايير المعمول بها عند اختيار البدائل.

5-3- المرحلة الثالثة: "التنفيذ".

تتعرض هذه المرحلة إلى تحديد أهداف المشروع ووضعه في التنفيذ مباشرة مع إرفاقه بتقنين حتى يصبح بشكل قانوني يُلزم الجميع بتنفيذه بموجب إصدار قانون يتضمن فقرات وتخصصات، إلى جانب ذلك فإن عملية التنفيذ تتطلب المتابعة من خلال المرونة الكافية في المشروع وإمكانية استيعاب الصعوبات التي تظهر عند التنفيذ، لذلك لا بد أن يأخذ المشروع في الاعتبار عدّة ظروف منها العادية وكذا الطارئة مثل الكوارث الطبيعية والأزمات...

6- أنواع التخطيط:

تتعدد أنواع التخطيط تبعًا للعديد من المعايير، والتي على أساسها يمكن إدراج ما يلي:

6-1- التخطيط على أساس نوع الإقليم المدروس:

يمكن على أساس نوع الإقليم (المكان) الذي يغطيه التخطيط أن نميز بين نوعين من التخطيط، وهما:

6 -1 -1 - تخطيط طبيعي:

يهتم بدراسة البيئة الطبيعية للدولة أو الإقليم من حيث العناصر الطبيعية المختلفة من موقع جغرافي وتضاريس ومناخ وتربة ونبات وحيوان، وهي كلها عناصر تؤثر في سكان الإقليم وتحدد خصائصهم وأنشطتهم المختلفة، لذلك فالتخطيط يتناول خطة الاستفادة من الموارد الطبيعية من خلال مجموعة من المشاريع.

6 -1 -2 - تخطيط بشري:

هو تخطيط مرتبط بالسكان، وهو بدوره ينقسم إلى قسمين هما: التخطيط الاقتصادي الذي يهدف إلى تحسين البيئة الاقتصادية للدولة أو الإقليم، والتخطيط الاجتماعي ويهدف إلى تحسين نوعية الحياة للسكان.

6-2- التخطيط على أساس المستوى المكاني المدروس:

وعلى أساس هذا المعيار فالتخطيط يمارس في ثلاثة أنواع رئيسة[1]، وهي:

---

(1) ثائر مطلق محمد عياصرة، مرجع سابق، ص. 42.

6 -2 -1 - التخطيط على المستوى القومي:

يغطي هذا التخطيط جميع الأقاليم والمناطق التي تضمها الدولة، كما يمكن أن يُطلق عليه مسميات عديدة مثل التخطيط الشامل أو الخطة الشاملة، ويشمل هذا التخطيط كافة قطاعات الاقتصاد القومي، وتتكفل الحكومة المركزية بأجهزتها المختلفة بمهام وضع كافة الخطط الشاملة أو الجزئية، ويدعى التخطيط في هذه الحالة بالتخطيط المركزي، لكن ليس شرطًا أن تكون الخطة شاملة فقد تلجأ الدولة للأخذ بأسلوب التخطيط في معناه الجزئي على أساس تخطيط قطاعات معينة لها أهمية خاصة على المستوى القومي دون بقية القطاعات كأن تخطط مثلا لقطاع الصناعة ويسمى عندها تخطيط صناعي أو قطاع الزراعة فيسمى تخطيط زراعي، وفي كل هذه الأحوال فإن الخطة تسمى بالخطة الجزئية وقد يكون هناك مبرر للدولة بإتباع أسلوب التخطيط الجزئي، وذلك لعدم توفر البيانات والمعلومات الكافية عن كل القطاعات الاقتصادية.

ويضم البعض لهذا التخطيط الخطة البنيوية في كثير من الأحيان، ويعرف أحيانا باسم التخطيط الإبتكاري، ويعتبر هذا النوع من التخطيط الأساس الذي اشتقت منه بقية أنواع التخطيط لذلك يعرف غالبا بالتخطيط البنيوي، حيث يعمل على تحقيق الأهداف المنشودة من خلال تغيير البنية الاقتصادية والاجتماعية السائدة في المجتمع، بمعنى أن يحدث تغيرات على مستوى واسع وشامل للنظم القائمة أو يستبدلها بأخرى.

6-2-2 - التخطيط على المستوى الإقليمي:

وهو التخطيط الذي يغطي إقليمًا معينًا من أقاليم الدولة ويُطلق عليه بالتخطيط الإقليمي، حيث تلجأ بعض الدول إلى إجراء خطط تنموية لأقاليم معينة وذلك لتحقيق أهداف محددة، والتخطيط الإقليمي قد يكون جزء من التخطيط القومي وفي هذه الحالة يعتبر التخطيط الإقليمي صورة من صور لا مركزية التخطيط على المستوى الجغرافي أي لامركزية إقليمية في وضع وتنفيذ ومتابعة الخطط القومية، ويندرج ضمن هذا النوع من التخطيط ما يسمى بالتخطيط شبه الإقليمي.

6-2-3 - التخطيط على المستوى المحلي:

يتعلق هذا التخطيط بالمجالس المحلية من مدن وقرى، ويهتم هذا النوع من التخطيط بتنظيم التوزيع المكاني للأنشطة والوظائف والفعاليات على مستوى المدينة أو الريف، وتنظيم استعمالات الأرض وتحديد مواقع وظائفها المختلفة واتجاهات نموها وتوسعها المستقبلي.

6-3- التخطيط على أساس المدة الزمنية:

يصنف التخطيط حسب الفترة الزمنية[1] التي يغطيها إلى:

(1) نفس المرجع السابق ص. 45.

6 -3 -1 - التخطيط الدائم:

يمكن أن يصنف التخطيط الدائم إلى ثلاثة أنواع من الخطط، وهي:

* - **تخطيط طويل المدى:** ويقصد به التخطيط الذي تزيد مدته الزمنية عن سبع سنوات وقد يصل في بعض البلدان إلى 25 سنة.
* - **تخطيط متوسط المدى:** يتراوح بعده الزمني مابين ثلاثة إلى سبع سنوات (الخطط التنموية الثلاثية والخطط التنموية الخماسية).
* - **تخطيط قصير المدى:** ويتراوح بعده الزمني مابين سنة إلى سنتين وإن كان في الغالب يطلق اسم الخطط القصيرة على تلك التي لا تزيد فترتها الزمنية عن سنة واحدة، وهذه الخطة أكثر تفصيلا، ويمكن أن تصنف تحت الخطط المؤقتة أحيانا أو الخطط الإبداعية أحيانا أخرى.

6 -3 -2 - التخطيط المؤقت أو الطارئ:

يهتم هذا النوع من التخطيط بمعالجة حالة طارئة لحل مشاكل ظهرت بصورة مفاجئة، أو أنه يوضع لضمان استمرار الخطة القائمة ريثما تتم الخطة الجديدة المزمع الأخذ بها، أما بعدها الزمني فهو غير معروف أي أنه يحدث عند حدوث المشكلة وينتهي بانتهائها، فالتخطيط الذي اتبع في الدول الرأسمالية لمعالجة أزمة الثلاثينيات والذي انتهى بمجرد إزالة الأزمة ما هو إلا مثال لهذا النوع من التخطيط.

6-4- التخطيط على أساس الهدف:

يتمثل هذا النوع من التخطيط في وسائل وطرق تابعة لأنماط التخطيط سابقة الذكر، فهي في الواقع خطوط عامة زمنية أو تنظيمية أو غرضية مرافقة للخطة، وإن كان بعض الباحثين يرى أن تصنف بمفردها نظرا لطبيعتها المميزة، وعليه يمكن أن نميز:

* - **تخطيط أحادي الهدف:** يتناول جانبًا اقتصاديًا أو اجتماعيًا لتحقيق هدف معين.

* - **تخطيط متعدد الأهداف:** يتناول جانبا اقتصاديا أو اجتماعيا أو أكثر لتحقيق عدة أهداف منشودة.

وهناك أنماط أخرى من التخطيط منها ما يعرف بالتخطيط رصيد الموارد أو التخطيط التصحيحي أو التخطيط الوظيفي أو التخطيط التنظيمي، والذي يسعى إلى تحسين الفاعلية الوظيفية للنظام الاقتصادي القائم من دون إجراء أي تغييرات هيكلية أي ضمان التناسق في النظام التخطيطي، كما أن هناك تخطيط ابتكاري ومهمته ضمان الدقة والفاعلية في النظام التخطيطي، بالإضافة إلى إبداع تصورات جديدة مستمرة لضمان سير النظام في الخطة، بمعنى أنه يحدث تغييرات على مستوى واسع وشامل للنظم القائمة أو يستبدلها بأخرى جديدة.

6-5- التخطيط على أساس مجال التأثير:

وينقسم بدوره إلى[1]:

6 -5 -1 - التخطيط الإستراتيجي:

والـذي يُحضَـر مـن خـلال تحديـد الأهـداف الكليـة، ويكـون هـذا التخطيط طويل المدى، ويشمل على إستراتيجية التركيز على حملة واستخدام عدة وسـائل للاتصـال، وهنـاك إسـتراتيجية عـدم التـورط والـتي تتبـع في حالـة اكتشاف جملة معرضة من قبل المنافسين لتهديد مصـالح الشـركة وسمعتهـا، وهناك إستراتيجية المفاجأة والتي تطبق في آخر اللحظات التي تسبق الانتخابات وهناك أيضا إستراتيجية المشاركة من خلال مشاركة العـاملين في التعبير عن أرائهم في مجلة الشركة أو مطبوعاتها.

6 -5 -2 - التخطيط التكتيكي:

ويعني تنفيذ الأنشطة وتخصيص الموارد لتحقيق الأهـداف وتتعلق بالمدى القصير.

6 -5 -3 - التخطيط التشغيلي:

والذي يهتم باستخدام المعايير والجداول لتنفيذ الخطط التكتيكية.

---

(1) بشار يزيد الوليد، التخطيط والتطوير الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص. 19.

7- أنماط التخطيط:

أوضحت التجارب المتباينة في أكثر من دول العالم وجود أنماطًا متعددة للتخطيط، لعل من أهمها يمكن أن نذكر:

7-1- الحل المحسن للمشكلة:

يعتبر أكثر أنماط التخطيط انتشارًا، حيث يقوم هذا النمط في الأقاليم أو المناطق الحضرية التي تتعرض لضغوط القوى الخارجية التي تفرز في النظام مشاكل لم تتضمنها البرامج والسياسات التخطيطية التي وضعها صناع القرار التخطيطي.

وبمرور الزمن تتفاقم هذه المشاكل وتتولد عنها مشاكل فرعية أخرى وتتعقد وتصل إلى حد الأزمة، وتفرض نفسها على صناعة القرار التخطيطي وتوجه السياسات والبرامج لمعالجة تلك المشاكل، مما يجعل ضغوطها تنعكس على إستراتيجية التنمية من خلال أهداف تخطيطية طويلة المدى.

ويسود هذا النمط من التخطيط في المدن الأمريكية وذلك لجملة من الأسباب:

- ضعف النزعة المركزية في الإدارة القومية.
- القيود المفروضة على الجهاز المركزي في استخدام الميزانية.
- اعتماد الحكومات الحضرية والمحلية على موظفين منتخبين لفترات قصيرة.
- السلطات القضائية والقانونية المحدودة.

7-2- تعديل الاتجاه المحدد:

يعتبر هذا النمط من التخطيط أكثر توجهًا نحو المستقبل، ويستخدم التوجهات الحالية والقائمة لتحديد المشاكل التي من الممكن أن تُثار مستقبلاً.

وبناءً على التنبؤ بالمشاكل المستقبلية يتم تكييف الموارد المتوفرة في دعم الأهداف المرغوبة، من خلال تعديل أو خلق أحسن الاتجاهات القائمة.

7-3- البحث عن الفرص الاستثمارية:

يبحث هذا النمط من التخطيط في توفير الفرص الجديدة للنمو، من خلال تواجد صناع قرار من فروع الأنشطة الاقتصادية مثل المخططين والصناعيين والاقتصاديين والمبتكرين في المشاريع العامة والخاصة الذين يجدون تضافرًا من المدراء من العاملين في صناعة الإنتاج.

بينما يبحث منهج تعديل الاتجاه في صناعة الاتجاه الأفضل بين الاتجاهات القائمة، نجد أن منهج تخطيط البحث عن الفرص الاستثمارية يهدف إلى رفع العائدات واهتمام أقل بالمستقبل.

7-4- الهدف المعياري الموجه:

يتوجه هذا التخطيط أساسًا وبدقة إلى المستقبل، ويبحث في حالة مستقبل مرغوب فيه للنظام المستهدف في الإقليم أو المجال الحضري، وبتبني هذا التوجه لا بد بالأخذ بالخطوات التالية:

- ملائمة الأهداف المرغوب فيها مع النظام المستقبلي.

- اختيار الأدوات الكفيلة بتحقيق الأهداف بالمستقبل المرغوب فيه للنظام في الإقليم أو المجال الحضري.

ويعتبر هذا المنهج أكثر ملائمة للتخطيط في الفترات طويلة المدى، لأنه يسمح بالوصول إلى ما يجب أن يكون عليه النظام مستقبلاً في شكله المثالي أو الطبيعي.

كما يكون هذا المنهج أكثر ملائمة في الدول التي تمتلك حكومات أكثر مركزية، وأكثر قدرة على التحكم في القطاعات المختلفة للاقتصاد ونخص هنا الدول الاشتراكية.

وبصفة عامة، فإن تطبيق أي نمط من أنماط التخطيط السابقة الذكر في الدولة يتحكم فيه عدة عوامل، منها:

- قوة الحكومة القومية والمحلية ونوعها.
- تطلعات النظام الحضري وحالته الراهنة.
- مدى حاجة المشاكل الحضرية والإقليمية لتدخل تخطيطي.

كما أوضحت التجارب الدولية أن أغلب دول العالم لا تتبع منهج تخطيطي واحد، بل تستخدم أنماطًا مختلفة من هذه الاتجاهات والأنماط التخطيطية تبعًا لإدارة الجهاز المركزي للتخطيط وانفتاحها على التوجهات الدولية وأثرها على المنهج السائد لعملية التنمية في الدولة[1].

---

(1) فتحي محمد مصيلحي، التخطيط الإقليمي: الإطار النظري وتطبيقات عربية، الطبعة الثالثة، مطابع جامعة المنوفية، مصر، 2003، ص. 18 - 21.

8- ممارسة التخطيط وتنوّع أجهزته:

تبعًا للنظام الاقتصادي السائد في الدولة وطبيعة الأنظمة والأجهزة التخطيطية القائمة، يمكن تمييز ثلاث (03) حالات لممارسة التخطيط[1]، وهي كما يلي:

8-1- مركزية التخطيط ومركزية التنفيذ :

وتعني هذه الحالة وجود جهاز واحد يتكلف بتخطيط كافة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في دولة ما، وهو ما يتطلب وجود مجلس التخطيط الأعلى ترتبط به مجموعة من الدوائر المختصة (جهازًا مركزيًا) والتي تقوم بعملية التخطيط في القطاعات المسئولة عنها، وبتجميع هذه الخطط القطاعية للدوائر المختصة يمكن تشكيل الخطة المركزية التي تتضمن السياسات العامة والفرعية وكيفية تنفيذها من خلال الجهاز المرتبط بها وهو جهاز مركزي للتنفيذ.

وبعد إعداد الخطة وتنفيذ المشاريع الواردة فيها تسلم المشاريع المنفذة إلى الجهات المستفيدة منها، هذه الأخيرة أي الجهات المستفيدة هي التي تتكفل بتشغيلها، ومعنى ذلك كله أن عملية التخطيط والتنفيذ تتم من قبل الجهاز المركزي الذي يضم الدوائر المتخصصة.

(1) محمد جاسم شعبان العاني، التخطيط الإقليمي: مبادئ وأسس - نظريات وأساليب، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص. 31.

وفي هذه الحالة يتشكل الجهاز المركزي للتخطيط من:

- مجلس التخطيط الأعلى وترتبط به أمانة المجلس (ديوان مجلس التخطيط)، فالمجلس هو المقرر للسياسة العامة للتنمية وكل السياسات التفصيلية المرتبطة بالسياسة العامة سواء كانت سياسة توزيع الدخل أو توزيع الاستثمارات أو الإدخار أو السياسة النقدية أو السياسة المالية أو سياسة التخطيط الإقليمي أو سياسة التنمية القطاعية (زراعية، صناعية، خدمية)، ويكون بذلك مجلس التخطيط هو المسئول عن وضع السياسات العامة ومنح الصلاحيات للدوائر التابعة له لتنفيذ هذه السياسات، بمعنى أن واجبه هو رسم السياسات ومنح الصلاحيات.
- وزارة التخطيط والتي تمثل الساعد الأيمن لمجلس التخطيط والتي تعمل على تجسيد السياسات والإستراتيجيات المقرة من قبل مجلس التخطيط في الواقع بعد موافقة المجلس عليها، فهي تقوم بإعداد خطة مركزية اعتمادًا على الخطط القطاعية التي تقدمها الدوائر المتخصصة (زراعية، صناعية، خدمية) بوجود دائرة أو هيئة تنسيقية ضمن هذه الدوائر مثل هيئة التخطيط الإقليمي والتي تقوم بمنح الأولوية في التنفيذ.

8-2- مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ :

في هذه الحالة نجد أن الأهداف والسياسات وأساليب إعداد الخطة يقوم بها الجهاز المركزي، حيث تتكفل كل دائرة مختصة بإعداد خططها المستقبلية وتعرضها إلى الجهاز المركزي لتشكيل الخطة المركزية، غير أن التنفيذ يتم من قبل الجهات المستفيدة أو الأجهزة المتخصصة، وتبقى مسئولية الجهاز المركزي متابعة التنفيذ، حيث يستمر الجهاز المركزي الذي قام بإعداد ووضع الخطة بمتابعة التنفيذ رغم إحالتها إلى الجهة المستفيدة أو أي جهة أخرى متخصصة في التنفيذ.

ومعنى ذلك أن إعداد الخطة ومتابعة التنفيذ يبقى مرتبطًا مركزيًا بالجهاز الذي يتولى منذ البدء مسألة إعداد الخطة والصرف ومتابعة التنفيذ مركزيًا، في حين يبقى التنفيذ لا مركزي من قبل الجهات المستفيدة.

وهنا يتشكل الجهاز المركزي من نفس الأجهزة السابقة لتمارس نفس العمل المركزي في إعداد الخطط، كما توجد دوائر أخرى هي دوائر التخطيط والمتابعة في الدوائر القطاعية تقوم بمتابعة التنفيذ عبر التقارير الفصلية التي تعدها دوائر المتابعة في الوزارات المختلفة متضمنة المشاكل والمعوقات التي تواجه تنفيذ المشروع ومراحل الإنجاز لكي يتم معالجتها من قبل الجهات المركزية ومواصلة التنفيذ من قبل الجهات المنفذة المستفيدة.

8-3- اللامركزية في التخطيط والتنفيذ :

في هذه الحالة لا يوجد هناك جهازًا تخطيطيًا وإنما تقوم كل دائرة بتقديم مشاريعها (زراعية، صناعية، خدمية) وأهداف مشاريعها وتقوم بنفسها بتنفيذها، مع وجود جهة منسقة تعمل على تجميع الخطط ذات الأهداف وتنسيق الصرف عليها، أي أن هذه الدوائر ليس لها علاقة بتحديد الأولوية أو تقنين الصرف ولكن مجرد التنسيق، وتبقى الدوائر المستفيدة تضع خططها وتنفذها بنفسها.

كما أن الجهاز الإداري يختلف تمامًا عن الأجهزة السابقة بحكم السياسة التخطيطية فتكون كل دائرة مسئولة عن التخطيط ورسم السياسة التخطيطية لتحقيق أهدافها من خلال تنفيذها المباشر لخططها، وبالتالي تكون هناك جهة واحدة منسقة لكل أنشطة الدوائر دون التدخل في مسألة إقرار المشاريع أو منحها الأولوية، فدورها ينحصر في جدولة عملية الصرف، لذلك تكون الفائدة للدوائر المخططة والمنفذة للمشاريع.

9- المبادئ الأساسية للتخطيط:

يمارس التخطيط تبعًا لعدة مبادئ أساسية والتي يمكن من خلال ضمان نجاح العملية التخطيطية، حيث أن كل مبدأ مستقل عن بقية المبادئ الأخرى نظرًا لاختلاف زمان ومكان التخطيط، وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي:

9-1- الواقعية:

يجب أن تتوافق الأهداف المراد تحقيقها والوسائل المستخدمة لبلوغها مع إمكانات المجتمع وظروفه القائمة، أي يجب صياغة الأهداف تبعًا لحجم الإمكانات والاحتياجات بشكل علمي وموضوعي، وأن تتلاءم الفترة الزمنية اللازمة للتخطيط مع تلبية الاحتياجات المستقبلية وحسب متطلبات كل هدف، لذلك يجب أن تكون الخطة الاجتماعية والاقتصادية منسجمة مع التوجه الاقتصادي للدولة وملمة بكل مشاكل المجتمع.

9-2- الدقة:

يجب التأكد من مصداقية المعلومات المحصل عليها والمتعلقة بكافة الموارد البشرية والمادية التي تسمح بتحديد الاحتياجات وتقديرها المستقبلي حسب الفترة الزمنية، كما يجب التأكد من صحة الأساليب الإحصائية والرياضية المستخدمة في عرضها وتحليلها وتفسيرها وتقديراتها المستقبلية وذلك لضمان دقة الخطة ونجاح تطبيقها في تلبية احتياجات المجتمع بشكل دقيق وصارم.

9-3- الأولوية:

تتميز الخطة بمبدأ الأولوية في تحقيق الأهداف في الزمن المحدد، وهو مرتبط بالاحتياجات والتطلعات والتي بدورها تأخذ بمبدأ الأولوية خاصة في

التنفيذ، لذلك فالخطة تتضمن ترتيب للمشاكل والاحتياجات حسب درجة أهميتها وأولويتها.

9-4- التكاملية:

تحرص الخطة الناجحة على الأخذ بمبدأ التكاملية في تنفيذ مراحلها المختلفة سواء كان ذلك في مجال الإعداد النظري للخطة أو في مجال التنفيذ للبرامج والمشاريع، وهي نتاج التنسيق الدقيق بين القطاعات ومختلف المراحل، ومن خصائص مبدأ التكاملية أنه يساعد في إنشاء وتطوير بعض المشاريع التنموية التي تعتمد على بعضها، وتوفير التكاليف والجهد الزمن، كما أنه يساعد على تطوير الخبرات الوطنية والمحلية وخفض الواردات من خلال زيادة اعتماد بعض المشاريع الجديدة على مشاريع قائمة.

9-5- المرونة:

يجب أن تتمتع الخطة بمبدأ المرونة حتى تكون قابلة للاستجابة للظروف الواقعية من مستجدات وأحداث طارئة، ومن ثم تكون قابلة للتعديل كلما اقتضت الضرورة في أي مرحلة منها، دون أن يتطلب ذلك إلغاء الخطة أو وقف العمل بها لفترات زمنية طويلة، وبدون خسائر كبيرة أو إحداث تأثير كبير على فاعليتها.

9-6- التنسيق:

يقصد بهذا المبدأ أن تكون أجزاء الخطة متناسقة تناسقًا تامًا بدون تناقض، ونعني بذلك تناسق الأهداف مع بعضها البعض، وتناسق الوسائل والسياسات مع بعضها، وتناسق الأهداف ووسائل تحقيقها معًا، ويتحقق التناسق بين كمية الموارد المتاحة في المجتمع والاستخدامات المخطط لها، وبين كمية الموارد المخصصة لكل قطاع مع الكمية المخطط لإنتاجها فيه لتفادي الأزمات. ويشكل ضعف التنسيق أكبر مشاكل وعوائق التنمية، فضعف التنسيق بين الجهات ذات العلاقة بالإعداد والتنفيذ والمتابعة يؤدي إلى مشاكل عديد من شأنها التأثير سلبًا في الجدول الزمني المرسوم للمراحل الثلاث.

9-7- الأمثلية:

يجب أن تضمن الخطة الاستخدام الأمثل للموارد دون تبذير وهدر من أجل آخر بلوغ أفضل النتائج بأقل كلفة ممكنة، وهو ما يعرف بمبدأ الأمثلية في الخطة.

9-8- الشمولية:

لا بد أن تخضع الخطة لمبدأ الشمولية، أي أنها تشمل كل القطاعات ونواحي الحياة في المجتمع، فالخطة الشاملة هي انعكاس للتخطيط الشامل الذي يعتبر الأسلوب الأمثل في التنمية بشكل كامل ومتكامل، ولا نعني بمبدأ الشمولية أن تتدخل الخطة القومية في كل تفصيلات حياة المجتمع، بل

يجب أن تشتمل على المتغيرات والاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية الأساسية اللازمة دون إغفال أو إهمال لمتغيرات أساسية خارج عملية التخطيط مما يترتب عنه أزمات ومشاكل في مرحلة تنفيذ الخطة.

9-9- الاستمرارية:

إن التخطيط عملية مستمرة، أي أنها عملية متصلة وغير منقطعة لا تنتهي بانتهاء صياغة الخطة أو بالشروع في تنفيذها، بل يتطلب أن يكون كل هدف من أهداف الخطة معبرًا عنه بأرقام قابلة للتحقيق، وأن تكون المتابعة مصحوبة بسياسة وخطوات عملية، وبتوفير الوسائل الضرورية لتحقيق هذه الأهداف لكي لا تبقى مجرد تنبؤات، ومن ثم الشروع بوضع بذور الخطة التالية في نظام يسمى الخطط المتحركة، لضمان استمرارية العملية التخطيطية.

9-10- المركزية والديمقراطية:

يعني هذا المبدأ مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ، ويقوم هذا المبدأ على توزيع العملية التخطيطية وعملية اتخاذ القرار التخطيطي بين هيئات التخطيط المركزية وهيئات التخطيط اللامركزية في المشروعات والوحدات الإنتاجية، وهذه الوحدات الإنتاجية هي الأساس في البيانات والمعلومات التي تصل إلى السلطات الأعلى، ويقتصر دور الأخيرة في صياغة الأهداف العامة

التي تحدد مسار الاقتصاد القومي مع ترك تفصيلات هذا المسار للوحدات الإنتاجية.

9-11- الإلزام:

يعني هذا المبدأ أنه بمجرد الانتهاء من وضع الخطة وصدور قانون من قبل السلطة التشريعية تصبح الخطة ملزمة للجميع ويُعاقب كل من يخالف التوجهات العامة الواردة في الخطة، كما يجب الإلزام بتنفيذ كل ما ورد في الخطة تبعًا لمراحلها والهيئات المشرفة على تنفيذها والاستفادة منها[1].

10- أسس التخطيط:

إلى جانب المبادئ، فالتخطيط يستند في تحقيق أهدافه إلى مجموعة من الأسس، لعل من أهمها نذكر:

- ❖ - المثالية والواقعية: إذ لا بد على التخطيط أن يتمتع بالمثالية من حيث تحديده للمدة الزمنية التي سيطبق فيها، وكذا الواقعية في اختيار أفضل الوسائل للوصول إلى نهاية محددة[2].
- ❖ - الاستمرارية: لأن التخطيط هو مجموعة من العمليات المتواصلة والمترابطة لا يمكنها أن تتوقف، بعكس الخطة التي تعد واقعًا لتطبيق عدد من القرارات.

---

(1) ثائر مطلق محمد عياصرة، مرجع سابق، ص. 39 - 40.

(2) فاروق عباس حيدر، تخطيط المدن والقرى، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1994، ص. 03.

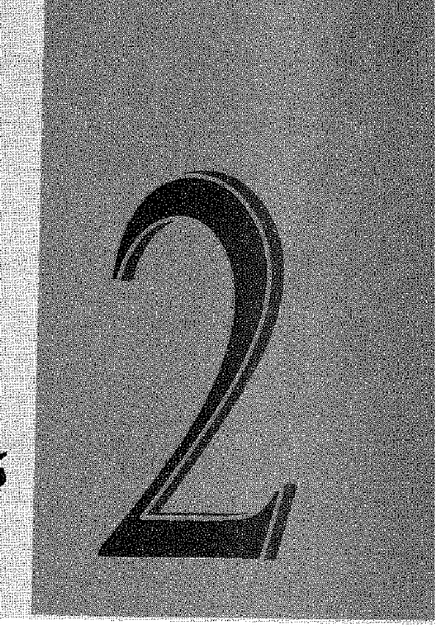
❖ - الفاعلية: حتى يكون التخطيط فاعلاً في تحقيق أهدافه لا بد أن يكون مرنًا من أجل إجراء مختلف التعديلات الضرورية، وذلك مترابطًا حتى يحقق الشمولية والاستمرارية[1].

❖ - المرحلية: حيث تتم عملية تحقيق الأهداف من خلال عددٍ من المراحل، تبدأ ببلورة الأهداف، ثم فهم أسباب المشاكل ثم وضع البدائل وإسقاطها، وتنتهي بالتنفيذ، وفق برنامج زمني محدد.

❖ - التنبؤ المستقبلي: فالتخطيط يخضع للاحتمالات المستقبلية، فضمان تحقيق أي مخطط لأهدافه بشكل كامل من الأمور الصعبة، فاحتمالات تعرضها لبعض المشاكل أمر وارد[2].

(1) محمد شوقي المكي، المدخل إلى تخطيط المدن، دار المريخ، المريخ، 1989، ص. 18.

(2) محمد الفتحي بكير محمد، التخطيط الإقليمي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2013، ص. 13.



الفصل الثاني

التخطيط الإقليمي:

تعاريف، ووظائف وأساليب لتحقيق الأهداف

مدخل إلى التخطيط الإقليمي والحضري

2

الفصل الثاني

التخطيط الإقليمي:

تعاريف، ووظائف وأساليب لتحقيق الأهداف.

مقدمة:

مما لا شك فيه أن التخطيط الإقليمي ظهر كوسيلة علمية وعملية يمكن تطبيقها لتقليل من ظاهرة التباينات التنموية بين مختلف أقاليم الدولة، من أجل تحسين مستوى معيشة السكان وزيادة مستوى الاستقرار الاجتماعي والسياسي في الدولة، وهو ما يتطلب اتخاذ مجموعة من القرارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ترتكز أساسًا على دراسة الموارد الطبيعية والبشرية وعلاقتها بالإقليم المتواجدة فيه، مما يسمح بمعرفة إمكانات الموارد المتوفرة والعوائق الموجودة، حتى يمكن وضع أفضل أساليب استثمارها خلال فترة زمنية محددة أو متصلة لتحقيق أهداف معينة تؤدي إلى النهوض بالإقليم وتنميته والرفع من المستوى المعيشي لسكانه.

1- تعريف التخطيط الإقليمي:

هناك العديد من التعاريف المتعلقة بالتخطيط الإقليمي، غير أن هذه التعاريف تختلف فيما بينها من حيث اختلاف أشكال وأنواع التخطيط

الإقليمي وكذا اختلاف المدارس الاقتصادية أو الجغرافية التي ينتمي إليها واضعي هذه التعاريف[1].

ويمكن ذكر أهم التعاريف المتعلقة بالتخطيط الإقليمي فيما يلي:

* - تعريف "جلاسون .GLASSON J": التخطيط الإقليمي هو نوع من أنواع التخطيط الذي يحمل السمات الرئيسة للتخطيط التي تتمثل بكونها أعمالاً متتابعة مصممة لحل مشاكل المستقبل (الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية) عبر فترات مختلفة تبعًا لنوع ومستوى التخطيط نفسه، وأن هذه الأعمال يمكن تأطيرها بعدد من المراحل تبدأ بتحديد المشاكل وتنتهي بوضع وتقويم طرق العمل المختلفة التي تحتوي بصيغتها الشاملة للإعلان عن السياسات أو الإستراتيجيات المتبعة في ذلك التخطيط الذي يكون بديلاً أو خليطًا من البدائل التخطيطية في صياغة الأهداف العامة والتفصيلية والخاصة التي يمكن تحديدها وقياسها وتحديد المعوقات المختلفة المحتمل مجابهتها وكيفية التغلب عليها وصولاً إلى المستقبل المنشود[2].

* - تعريف "ألدن .ALDEN J": التخطيط الإقليمي هو ذلك النوع من التخطيط الذي يتعامل مع المشاكل الاجتماعية والاقتصادية

---

(1) عثمان محمد غنيم، مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص. 50.

(2) محمد جاسم شعبان العاني، مرجع سابق، ص. 40.

والسياسية والإدارية والثقافية والطبيعية في إقليم معين أو منطقة جغرافية محددة[1].

* - تعريف "لوكان LOGAN M. I.": التخطيط الإقليمي هو أحد الأساليب التخطيط التنموي التي تركز على إقليم معين، وتهدف إلى تحقيق توزيع أكثر عدالة لعوائد النمو الاقتصادي وإشباع الحاجات الأساسية للسكان وتعزيز اعتمادهم على أنفسهم وتفعيل دورهم في عمليات التخطيط والتنمية من خلال المشاركة الشعبية ومحاربة الفقر والاهتمام بشؤون البيئة[2].

* - تعريف "محمد خميس الزوكه": التخطيط الإقليمي هو دراسة الموارد الطبيعية والبشرية سواء المستغلة أو غير المستغلة في رقعة محددة من الأرض (الإقليم) لمعرفة إمكانات هذا الإقليم وموارده المتاحة، واستغلالها خلال فترة زمنية محددة لتحقيق أهداف معينة تهدف أساسا إلى النهوض بهذا الإقليم وإنعاشه[3].

* - تعريف "علي إحسان شوكت": التخطيط الإقليمي هو ذلك الأسلوب الذي يأخذ في الاعتبار البعد المكاني لعملية التنمية، بهدف زيادة الناتج الإقليمي مستخدمًا في ذلك كافة الموارد المادية والبشرية

---

(1) ALDEN J., MORGAN R., Regional planning: a comprehensive view, London, 1974, P. 5.

(2) عثمان محمد غنيم، مرجع سابق، ص. 51.

(3) محمد خميس الزوكه، مرجع سابق، ص. 28.

المتاحة في الإقليم، من أجل الحد من الهجرة من الأقاليم المتخلفة إلى الأقاليم المتقدمة، والنهوض بالبيئات الحضرية والريفية، وتقليل الفوارق بين الريف والمدينة[1].

وعلى الرغم من تعدّد التعاريف إلا أنها تتفق في أن التخطيط الإقليمي هو أحد أساليب وأنواع التخطيط التنموي وجزء منه، ويرتبط بإقليم معين أو مكان جغرافي محدد، ويهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف.

2- نشأة التخطيط الإقليمي وتطوره:

ظهر التخطيط الإقليمي بعد الثورة الصناعية والتي على إثرها تحول العمل اليدوي إلى عمل ميكانيكي ، ثم تحول المجتمع الأوروبي من مجتمع زراعي إلى مجتمع صناعي ، وتحولت حياة الناس من حياة الريف إلى حياة الحضر، وزاد الإنتاج بشكل كبير وانخفضت تكاليف إنتاجه نتيجة استخدام المكننة في الصناعة، مما أدى إلى التوسع في الأسواق لتصريف المنتجات، وانعكس ذلك على تطور وسائل النقل، خاصة بعد اكتشاف السكك الحديدية التي جعلت المدن ذات الصناعات البسيطة غاية في الازدهار، وأدى إلى زيادة عدد سكان الدول الصناعية بمعدلات مرتفعة، ونمت المدن الصناعية نموًا كبيرًا، ومما ساعد على نمو المدن هو التقدم

---

(1) ثائر مطلق محمد عياصرة، مرجع سابق، ص. 101.

التكنولوجي في المرافق العامة ومواد البناء وطرق الإنشاء كما ساعد التقدم في وسائل النقل على امتداد المدن أفقيا بإنشاء الضواحي.[1]

إلا أن الثورة الصناعية قد أدت إلى آثار سلبية على المدن ، فقد كانت حالة هذه المدن سيئة للغاية نتيجة تركز الصناعات بها دون توجيه أو تخطيط، وقد صاحب انتشار الصناعة تلوث هواء المدن بدخان المصانع، وتدهور المسطحات المائية، كذلك انتشار الأحياء المتخلفة وغير الصالحة للسكن... ومن ثم فقد أحدثت الثورة الصناعية حالة من التفاوت المكاني، وإلى جانب ذلك فقد خلفت الحرب العالمية الثانية خاصة في الدول الأوروبية التي عانت الكثير في ظروف الحرب من دمار وخراب وخسائر جراء الإنفاق العسكري الذي أوقف العديد من المشاريع الصناعية والخطط الاستثمارية، فكان لابد لأن يكون التخطيط فعالاً ومؤثرًا وأن يشمل مساحة أكبر من مساحة المدينة نفسها وهو ما يطلق عليه بإقليم المدينة.

من هنا ظهرت فكرة الأخذ بالتخطيط الإقليمي كأسلوب فعال لحل مشاكل المدن الصناعية الكبرى والتي استحال حلها بتخطيط المدينة لوحدها، فكان لابد من التخطيط على مستوى المدينة وإقليمها، وكان من أول رواد التخطيط الذين نادوا بفكرة التخطيط الإقليمي هو "باتريك جيدس"(1854 - 1931م) حيث طالب بضرورة تكامل التخطيط العمراني مع عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأن يكون من أهداف تخطيط المدينة توفير بيئة سكنية صحية جذابة، ويفترض في المخطط أن ينظر للمدينة

ككل وأنها في نفس الوقت جزء من الإقليم الذي تقع فيه وأن تخطط في إطار هذا الإقليم[1].

فالتخطيط الإقليمي في الدول الرأسمالية يعود إلى العقد الثاني من القرن العشرين، فقد ظهرت مشاريع تخطيط إقليمية في كل من فرنسا الذي ظهر فيها التخطيط الإقليمي لمعالجة مشكلة التكتل السكاني الشديد بها بعد توقف الحرب وتوافد السكان إليها كونها العاصمة التي تتركز بها عناصر البناء الاقتصادي، وفي بولندا جاء التخطيط الإقليمي لتطبيق سياسة توزيع القوى العاملة والسكان بصورة خاصة ولتحسين النظام الاجتماعي بعد التدهور الاجتماعي والاقتصادي الذي أفرزته الحرب، وفي بريطانيا كانت الفكرة الأساسية لتبني أسلوب التخطيط الإقليمي هو الرغبة في تطوير القطاع الصحي من خلال تقسيم المملكة المتحدة إلى أقاليم صحية وليس على أساس المدن، تعمل كل منها حسب توجيه صحي معين نحو نظام صحي أشمل، وفي الولايات المتحدة الأمريكية فقد تم تنفيذ مشروع وادي التنسي الذي اهتم بتطوير عملية الإصلاح الزراعي من أجل تحقيق إقليم زراعي صناعي.

وبعد ذلك عملت العديد من دول العالم على تطبيق التخطيط الإقليمي باختلاف نمط تطوره سواء في العالم النامي والعالم الرأسمالي والعالم الاشتراكي.

---

(1) ثائر مطلق محمد عياصرة، مرجع سابق، ص. 107.

2-1- التخطيط الإقليمي في الدول الرأسمالية:

لعب النظام الرأسمالي دورًا كبيرًا في ظهور التخطيط الإقليمي وتطوره، نظرًا للنتائج المكانية التي أفرزها توقيع المشاريع الاقتصادية في المناطق الأكثر ربحية بالنسبة للمستثمر والتي تمنحها أكبر ثروات اقتصادية وتسهيلات إنتاجية دون أن تتعارض مع تحقيق أكبر استفادة للمستهلك، والتي تتركز غالبًا في المدن الكبرى التي تتمتع بكل مزايا التوطن الصناعي خاصة، مما أدى إلى ظهور فوارق مكانية حادة بين مناطق التركز الصناعي أين تتوقع المشاريع الصناعية الكبرى ومناطق فقيرة مهمشة دون تطوير في مشاريعها، لذلك يظهر التخطيط الإقليمي في الدول الرأسمالية لمعالجة حالة اللاتوازن جراء التوقيع المكاني لمختلف الأنشطة والوظائف بشكل غير مخطط الذي يخضع للربح والتجاوب بين العرض والطلب في أي مكان في دولة رأسمالية، وقد كان الاهتمام مبكرًا بالتخطيط الإقليمي والتنمية الإقليمية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية بهدف:

- استغلال أفضل وأمثل للموارد الطبيعية والبشرية الكامنة والمتاحة من أجل تحقيق أفضل معدلات للنمو الاقتصادي.
- تشجيع اللامركزية من أجل إدراك المشاكل الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المحلي وإشراكه في عملية التخطيط والنهوض بالمناطق المهمشة.

- توفير فرص عمل جديدة في مناطق معدلات البطالة المرتفعة خلال فترة الكساد العالمي.
- تحقيق العدالة الاجتماعية بتوزيع وإعادة توزيع الموارد والاستثمارات بين الأقاليم.

والمتتبع لنشأة وتطور التخطيط الإقليمي والدراسات الإقليمية في الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية أنها اتبعت منهجية مختلفة تبعًا لـِ "هوفشميد Hufschmidt" تتمحور في 05 مراحل تمر بها الدراسات الإقليمية من جوانبها النظرية والتطبيقية في هذه الدول، وتتمثل في:

- مرحلة تخطيط وإدارة الموارد الطبيعية والمحافظة على البعد الجمالي للمناطق الحضرية.
- مرحلة الأبحاث والدراسات الخاصة بالأقاليم الثقافية.
- مرحلة العلوم الإقليمية وتطبيق المنهج الاقتصادي الإقليمي.
- مرحلة دراسة مشاكل المناطق الحضرية من خلال التركيز على دراسة المدن وأقاليمها.
- مرحلة دراسة المناطق الهامشية والريفية، ومعالجة مشاكلها من خلال منهج تحليلي تكاملي مع دراسات المناطق الحضرية[1].

---

(1) عثمان محمد غنيم، مرجع سابق، ص. 67 - 68.

وقد حققت الدول الرأسمالية نتائج جد مرضية في التخطيط الإقليمي استطاعت من خلالها القضاء على العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وإعادة التوازن المكاني للموارد الطبيعية والبشرية، تدعمت بطبيعة النظم والبنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية القائمة في هذه الدول.

2-2- التخطيط الإقليمي في الدول الاشتراكية:

اهتم التخطيط الإقليمي بالدول الاشتراكية للحد من ظاهرة الفوارق الإقليمية على عكس التخطيط الإقليمي في الدول الرأسمالية الذي عالج مشاكل التوقيع المكاني للمشاريع الصناعية التابعة للقطاع الخاص، فالدول الاشتراكية تبنت التخطيط الإقليمي بهدف الاهتمام بالسكان أولاً والتوزيع المتوازن للموارد الاقتصادية ثانيًا، لذلك كانت الخطة الإقليمية تساير الخطة التنموية المركزية للدولة وتنسجم معها، هذا ما جعل الخطة الإقليمية تتسم بالمركزية في الإعداد والتنفيذ، بمعنى أن القرارات التي تخص إقليم معين في الدولة يجب أن يتماشى والخطة المركزية العليا التي تصدر في نفس الدولة لمدة زمنية معينة والتي تعطي لكل إقليم دورة في إحداث التنمية المكانية.

وقد سعت الدول الاشتراكية إلى تتبع نفس النمط الذي اتبعته الدول الرأسمالية، وذلك بتوطين المشاريع الاستثمارية في مناطق توفر الموارد الطبيعية مما نتج عنه فوارق مكانية وهذا ما حصل في بولندا وفي الاتحاد السوفييتي بعد الحرب العالمية الثانية أين ركزتا في المرحلة التالية من ممارسة التخطيط

الإقليمي على المناطق المتخلفة من خلال إمكانات الاقتصاد المتين الذي خلفته المرحلة الأولى.

وفي هذا الإطار استطاعت العديد من الدول الاشتراكية إقامة صناعات كبيرة متطورة في مناطق مختلفة ورغم أن قسم منها لا يحقق الربح الكبير وأحيانًا خسارة إلا أن قابليتها على البقاء ونجاحها في تطوير المنطقة اجتماعيًا واقتصاديًا يعتبر هو الربح، لأنه من الأهداف المنشودة في الخطة الإقليمية[1].

2-3- التخطيط الإقليمي في الدول النامية:

إن اعتماد التخطيط الإقليمي في الدول النامية جاء متأخرًا مقارنة بالدول الرأسمالية والاشتراكية، فالدول النامية تمتاز بوجود فروق كبيرة في درجة التحضر بين أقاليمها وبكثرة المناطق المتخلفة وظهور فوارق مكانية حادة بين المناطق التي فيها تنمية وتلك المهمشة، كما أن الدول النامية تتباين فيما بينها من حيث الصفات الإدارية والفنية حسب إتباعها للأساليب المركزية واللامركزية.

فالدول النامية وبخاصة المستقلة حديثًا قد سارعت بعد الحرب العالمية الثانية إلى التركيز على تسريع وزيادة النمو الاقتصادي كوسيلة للخروج من الفقر والتخلف الذي عاشته هذه الدول تحت وطأة الاستعمار الأوروبي لفترات زمنية طويلة، وقد تبنت كثير من هذه الدول التصنيع كإستراتيجية لتحقيق

---

(1) محمد جاسم شعبان العاني، مرجع سابق، ص. 46.

معدلات النمو الاقتصادي، وقد نجم عن هذه السياسة سوء إعداد وتنفيذ خطط التنمية المتعددة وتنامي المشاكل الاقتصادية والتنموية وعدم قدرتها على التغلب عليها، ومن أهم هذه المشاكل نذكر:

- الزيادة في متوسط الدخل الفردي كانت أقل من المستوى الذي يمكنه من تحسين مستوى حياة السكان وتحقيق الرفاهية، ونتج عن ذلك سوء في توزيع المداخيل، وعدم ارتباط عملية الإنتاج الصناعي بالحاجات الأساسية للسكان.
- تسارع الهجرة من الأرياف نحو المدن نتيجة إهمال الزراعة والتركيز على التصنيع في المناطق الحضرية.
- ازدياد الفجوة الاقتصادية بين الدول الصناعية والدول النامية والآخذة في النمو، وزيادة تبعيتها الاقتصادية للغرب، وارتفاع حجم ديونها، وقد انعكس كل ذلك على تعمق الفوارق الاقتصادية والاجتماعية داخل هذه الدول نفسها.
- ارتفاع معدلات البطالة، إلى جانب سيطرة الثقافة الغربية على مجتمعات الدول النامية[1].

كما تعمقت الفوارق الإقليمية في هذه الدول النامية بسبب عدم قدرتها على التغلب على الفوارق الموروثة من العهد الاستعماري من جهة، وتطبيقها

(1) عثمان محمد غنيم، مرجع سابق، ص. 69.

للعديد من الإستراتيجيات التنموية المستوردة والتي لم تتلاءم مع خصوصياتها من جهة ثانية، مما أدى إلى تفتيت وتشتيت ونهب وهدر إمكانات وموارد هذه الدول.

وفي هذا الإطار برز التخطيط الإقليمي كإستراتيجية تنموية جديدة لتطبيق اللامركزية بدلاً من المركزية، وزاد الاهتمام به كمنهج مجديًا من خلال المشاركة الشعبية للتخفيف من حدة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية.

وقد ركزت دراسات التخطيط الإقليمي على الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية الكامنة خلف فشل العديد من الإستراتيجيات التنموية في العديد من الدول النامية والاستفادة من ذلك في رسم إستراتيجيات تنموية بديلة مناسبة للمعطيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لمجتمعات هذه الدول[1].

3- أهداف التخطيط الإقليمي:

يرمي التخطيط الإقليمي إلى تحقيق الأهداف التالية:

- العمل على تحقيق التوازن بين توزيع السكان والموارد الطبيعية للحد من الفوارق الإقليمية للوصول إلى حد من التنمية المتوازنة جغرافيًا على مستوى أقاليم الدولة.

(1) نفس المرجع السابق، ص. 72.

- الاستغلال العقلاني والمتوازن للموارد والإمكانات المتوفرة في كل إقليم في تحقيق الأهداف المستقبلية للخطة الإقليمية.
- تحسين المستوى المعيشي لسكان الإقليم والعمل على رفع مداخيلهم بتوفير فرص العمل في الأنشطة الزراعية والصناعية والخدمية.
- تثبيت سكان الريف الحد من الهجرة الريفية نحو المدن بتوفير فرص العمل في المناطق الطاردة لتخفيض معدلات البطالة فيها.
- العمل على تحقيق اللامركزية الإدارية وتشجيع العمل المحلي بتحفيز المشاركة الشعبية في عمليات إعداد وتنفيذ ومتابعة خطط التنمية الإقليمية.
- تخفيف الضغط على المدن الكبرى ومعالجة مشاكلها الحضرية بتوزيع عادل للسكان والخدمات[1].

4- وظائف التخطيط الإقليمي:

تكمن أهمية التخطيط الإقليمي في الوظائف التي يؤديها، ومن خلالها يركز على البعد المكاني كأساس لكل نشاط تنموي، وتتمثل أهم هذه الوظائف فيما يلي:

---

(1) ثائر مطلق محمد عياصرة، مرجع سابق، ص103.

4-1- التخطيط الإقليمي وسيلة للتخطيط المكاني وتجسيد اللامركزية:

فشل التخطيط التنموي لاعتماده أولاً على تخطيط الاقتصاد الكلي الذي يفتقد لحقائق الوضع القائم التي يخطط على أساسها إلى جانب التفاصيل الدقيقة عن واقع القطاعات الاقتصادية والأقاليم المختلفة والمشاكل التي تواجهها، فظهر التخطيط القطاعي وتخطيط المشاريع الذي يعاني هو الآخر من ضعف التنسيق بين مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، لذلك دعت الضرورة إلى وجود التخطيط الإقليمي الذي يعتمد على سياسية اللامركزية من خلال الهيئات والمؤسسات المعتمدة لمثل هذا النمط من التخطيط على المستوى الإقليمي والمحلي والتي لها معرفة دقيقة بما هو موجود على الواقع المكاني للإقليم المراد دراسته من إمكانات طبيعية وموارد بشرية، وتكتسب هذه الهيئات والمؤسسات صلاحيات تسمح لها بتحويل الخطط القومية إلى خطط تفصيلية تتوافق مشاريعها مع احتياجات متطلبات سكان الإقليم، كما يمكن لهذه الهيئات القيام بإعداد خطط تفصيلية وشاملة لكل الإقليم، ثم ترفعها إلى الجهاز المركزي للتخطيط ليتمكن هذا الأخير من الجمع بين مختلف الخطط الواردة إليه من مختلف الهيئات في خطة قومية واضحة المعالم والأهداف.

4-2- التخطيط الإقليمي حلقة للتنسيق بين مختلف هيئات التخطيط:

يشكل التخطيط الإقليمي حلقة وصل بين هيئات التخطيط المحلية والإقليمية والمركزية، حيث يكون قناة اتصال من أسفل إلى أعلى عندما

ينسق بين التخطيط المحلي في الأسفل والتخطيط القومي في الأعلى، ويكون قناة اتصال من أعلى إلى أسفل في الحالة العكسية، وهنا تتضح وظيفته الأساسية في تحقيق التنسيق الرأسي بين هيئات التخطيط والأنشطة والبرامج والمشاريع التنموية على المستوى المحلي والإقليمي من جهة ومثيلاتها على المستوى الوطني من جهة أخرى.

كما يعمل التخطيط الإقليمي كوسيلة تنسيق أفقي بين مختلف القطاعات وهيئات وبرامج ومشاريع التنمية في الأقاليم المختلفة، كذلك بين الوحدات التنموية في الإقليم الواحد[1].

4-3- التخطيط الإقليمي يتعامل مع الإمكانات والموارد الطبيعية والبشرية الواقعية في الإقليم:

ينفرد التخطيط الإقليمي بأهم وظيفة تميزه عن باقي أنواع التخطيط الأخرى (التخطيط القطاعي والتخطيط التنموي...)، وتتمثل هذه الوظيفة في اعتماده على الصورة الواقعية للإمكانات والموارد الطبيعية والبشرية عند إعداد خطته في الإقليم وكيفية استغلالها واستخدامها بطريقة عقلانية وفعالة في تحقيق التوازن المكاني داخل الإقليم المدروس وفي علاقاته المكانية مع الأقاليم المجاورة.

---

(1) عثمان محمد غنيم، مرجع سابق، ص. 53.

4-4- التخطيط الإقليمي يهدف إلى تحقيق التوازن المكاني في الدولة:

يعمل التخطيط الإقليمي على إبراز وتقديم الإمكانات والموارد الطبيعية والبشرية في كل إقليم من أقاليم الدولة، وعلى أساسها يعد خطته التي تكفل من خلال مشاريعها تحقيق التطور المتوازن بتقسيم العمل والأدوار بين مختلف أقاليم الدولة ويتحقق التوازن المكاني المطلوب.

4-5- التخطيط الإقليمي أداة للحد من الفوارق الإقليمية:

اكتسب التخطيط وظيفة الحد من الفوارق الإقليمية بعد تطور مفهوم التنمية الذي أصبح لا يقتصر على تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي، بل تحقيق التوزيع العادل والمتوازن للموارد والمشاريع بيم مختلف أقاليم الدولة وحتى داخل نفس الإقليم الواحد من أجل محاربة التخلف والحد من مشاكل الفقر وتخفيض معدلات البطالة وتثبيت السكان.

4-6- التخطيط الإقليمي يسمح بالمشاركة الشعبية في إعداد خطته:

يهتم التخطيط الإقليم بمشاركة سكان الإقليم في إعداد خطته لحل ومواجهة المشاكل المختلفة التي يعانون منهم من خلال مشاورتهم (استقصاء عمومي) أو من خلال ممثليهم المنتخبين أو جمعيات الأحياء...، وتكمن أهمية هذه المشاركة في:

- تعمل المشاركة الشعبية على تحسين نوعية الخطط التنموية ومحتواها وأهدافها تماشيًا مع احتياجاتهم وطموحاتهم، مما يسهل عمليات تنفيذها.
- تعمل المشاركة الشعبية على تهيئة الرأي العام وتكريس مسئولية المواطن وحريته، حيث تؤكد المشاركة الشعبية حرية الأفراد في عرض مشاكلهم واقتراح الحلول المناسبة لها[1].

5- المستويات المكانية للتخطيط الإقليمي:

هناك ثلاث (03) مستويات مكانية للتخطيط الإقليمي، وهي:

5-1- التخطيط الإقليمي- القومي:

يغطي هذا النوع من التخطيط كل أقاليم الدولة أي أنه محدد مكانيًا على المستوى القومي، ويهدف إلى تحقيق التوازن المكاني لأقاليم الدولة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية ضمن خطة قومية شاملة ومتكاملة بناءً على الإمكانات والموارد الطبيعية والبشرية لتحقيق العدالة في توزيع الاستثمارات والدخول والخدمات.

وفي هذا الإطار، فالتخطيط الإقليمي يُعد بعدًا من أبعاد التخطيط القومي وأداة من أدواته وأسلوب مساعد ومكمل له على المستوى المحلي[2].

(1) نفس المرجع السابق، ص. 54.

(2) محمد الفتحي بكير محمد، مرجع سابق، ص. 21.

ويختلف التخطيط الإقليمي عن التخطيط القومي في جملة من النُقاط، أهمها:

- يعد التخطيط القومي كلية قومية، أما التخطيط الإقليمي فهو جزئية إقليمية.
- التخطيط القومي ذو طبيعة قطاعية، بينما التخطيط الإقليمي ذو طبيعة مكانية أفقية، حيث يهدف التخطيط القومي إلى تنمية القطاعات الاقتصادية كل على حدى، أما التخطيط الإقليمي فيهتم باقتصاد كل إقليم على حدى.
- يرمي التخطيط القومي إلى الرفع من كمية الإنتاج على مستوى الدولة، أما التخطيط الإقليمي فيهدف إلى تحقيق العدالة في توزيع الإنتاج إلى جانب اهتمامه بالزيادة في الإنتاج.
- تتحكم العديد من العوامل في التخطيط القومي مثل الموارد الداخلية والأسواق الخارجية والظروف السياسية...، أما التخطيط الإقليمي فهو يخضع لحجم وأنواع الموارد المتوفرة في الإقليم وما يُخصص له من استثمارات على المستوى المركزي.
- تعتمد المخططات القومية المدى القصير والمتوسط في تحقيق أهدافها، بينها المخططات الإقليمية فهي تتبنى المدى الطويل في تحقيق أهدافها.

- يرتبط التخطيط القومي بالمركزية الإدارية والتركز الاقتصادي، أما التخطيط الإقليمي فهو مرتبط باللامركزية الإدارية والانتشار الاقتصادي[1].

5-2- التخطيط الإقليمي- المحلي:

يهدف هذا المستوى من التخطيط الإقليمي إلى تحقيق التوزيع المتوازن للأنشطة والسكان داخل مناطق الإقليم الواحد بإعطاء صورة تفصيلية لتنمية الإقليم من خلال تحديد دقيق للمواقع الفعلية للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وتنظيم استعمالات الأرض تبعًا لفروع القطاعات الاقتصادية والوظائف المختلفة.

5-3- التخطيط الإقليمي- على مستوى المشروع:

يعد هذا المستوى من التخطيط جزءً من التخطيط الإقليمي المحلي الذي يهتم بخطة المشروع (زراعي، صناعي، خدمي) بالإقليم أو يكون مشتركًا بين أكثر من إقليم، كما يتناول هذا المستوى من التخطيط دراسة مدى تأثير تلك المشاريع على نمو الإقليم[2].

---

(1) عبدوني ولد علي، ملاحظات ومفاهيم أساسية في العلاقة بين الجغرافيا والتخطيط الإقليمي، المجلة الجغرافية العربية، الجمعية الجغرافية المصرية، العدد 34، الجزء الثاني، القاهرة، 1999، ص ص. 132 - 133.

(2) محمد جاسم شعبان العاني، مرجع سابق، ص. 55.

6- أنواع التخطيط الإقليمي:

يهدف التخطيط الإقليمي إلى حل جميع المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية على مستوى كل أقاليم الدولة والتي تتناسق وتتفاعل فيما بينها لتحقيق أهدافه المنشودة وأهمها إيجاد نوعًا من التوازن والحد من ظاهرة الفوارق الإقليمية، لذلك نميز وجود نوعين من التخطيط الإقليمي:

6-1- تخطيط ضمن الإقليم الواحد :

يغطي هذا النوع من التخطيط إقليم واحد، ويهتم بعملية تخصيص موارده وأمثلية توزيعها واستغلالها بين أجزاء الإقليم نفسه، ويربط المخطط بين هذه الموارد وفرص العمل وبين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وكذلك بتوزيع الخدمات والبنى التحتية في جميع أنحاء الإقليم، إلى جانب حركة السكان الداخلية واتجاهاتها بين أجزاء الإقليم وكذا العمالة ورؤوس الأموال.

مع الإشارة إلى أن هذا النوع من التخطيط لا بد أن يتم في ظل التوازن بين كل إقليم من أقاليم الدولة.

6-2- تخطيط ما بين الأقاليم:

يتناول هذا النوع من التخطيط الموارد بين الأقاليم وتخصيصها استجابة للمشاكل والقضايا الإقليمية خاصة الفوارق الإقليمية الاقتصادية والاجتماعية بين الأقاليم وسبل التغلب عليها لتحقيق العدالة والتوازن الإقليمي، بالإضافة إلى حركة السكان والعمالة ورؤوس الأموال بين الأقاليم المختلفة ونتائجها،

وكذا مشاكل الفقر والبطالة وطرق التغلب عليها إلى جانب التوزيع الأمثل لعوائد النمو والتنمية بشكل يضمن لحد العدالة بين الأقاليم.

ويتميز هذا النوع من التخطيط بطابعه الاقتصادي بالدرجة الأولى من أجل إيجاد التنظيم والتنسيق بين كل إقليم وآخر لضمان توازن اقتصادي عام بين الأقاليم من خلال الوظائف التي تؤديها تلك الأقاليم والدولة التي يتواجدون فيها.

7- أساليب التخطيط الإقليمي:

اتبع التخطيط الإقليمي منذ ظهوره أساليب عديدة لتحقيق أهدافه المنشودة، ومن خلال التجارب الدولية العديد أمكن تمييز مجموعتين من هذه الأساليب، والمتمثلة فيما يلي:

7-1- الأساليب التقليدية للتخطيط الإقليمي:

يمكن حصرها في أربع (04) أساليب، وهي:

7 -1 -1 - التخطيط الاقتصادي الإقليمي:

يغطي هذا الأسلوب من التخطيط على إقليم أو عدة أقاليم ونادرًا ما يغطي جميع الأقاليم في الدولة الواحدة.

وهو يعد أول أساليب التخطيط الإقليمي المطبقة في هذا المجال، ويقوم بالدرجة الأولى على الجوانب الاقتصادية مثل زيادة معدلات النمو والتحكم فيها ومحاولة تحقيق التوازن الإقليمي، غير أن هذا الأسلوب يواجه صعوبة

تحقيق التكامل والانسجام بين الأهداف القصيرة المدى والأهداف البعيدة المدى إلى جانب مدى ملائمة النظام الإداري والمؤسسي القائم لتحقيق الأهداف المتوخاة.

7 -1 -2 - التخطيط الإقليمي من الأعلى:

ينطلق هذا الأسلوب التخطيطي من فكرة تجزئة خطة التنمية الوطنية إلى عدد من الخطط الإقليمية العامة لتسهيل تنفيذها دون الاهتمام بالفوارق المكانية، وفيما بعد تطورت هذه الفكرة وأصبحت تقوم على تجزئة خطة التنمية الوطنية إلى خطط إقليمية تفصيلية، وهو ما يطلق عليه بـ "أسلوب التخطيط من الأعلى"، والذي طبق بشكل كثيف في الدول الاشتراكية ومنها الصين، وحقق نتائج إيجابية بسبب تركيزه على عملية وآلية التخطيط في حد ذاته أكثر من تركيزه على محتوى الخطة أو السياسة التنموية[1].

7 -1 -3 - تخطيط استخدام الأرض الإقليمي:

هو أسلوب تخطيطي يعنى بدراسة استخدامات الأرض وتوزيعها على الوظائف والأنشطة، هدفه المحافظة على الموارد الطبيعية من الهدر والتبذير والتلوث، كما يعمل على تخطيط التجمعات السكانية والتحكم في نموها، وفي كثير من الحالات يتداخل مع أسلوب التخطيط الاقتصادي الإقليمي، لأنه يكتسب أهمية كبرى في تنفيذ الخطط الاقتصادية والسياسية الإقليمية.

((1)) عثمان محمد غنيم، مرجع سابق، ص. 57.

7 -1 -4 - تخطيط الموارد الطبيعية:

يهتم هذا الأسلوب التخطيطي بتخطيط الموارد الطبيعية من حيث نوعها وتوزيعها الجغرافي وأهميتها ودورها الاقتصادي، ويعتمد على تلك الموارد الطبيعية في تطوير وتنمية الأقاليم المتواجدة فيها بتسخير مختلف الطرق لاستغلالها كما يتداخل مع أسلوب تخطيط استخدام الأرض، وقد اعتمد هذا الأسلوب في تخطيط مشروع وادي التنسي بالولايات المتحدة الأمريكية.

7-2- الأساليب الحديثة للتخطيط الإقليمي:

نظرًا للتطورات العلمية التي واكبت التخطيط الإقليمي من أجل تحقيقه لأهدافه المنشودة وضمان التوزيع المتوازن للموارد والسكان والأنشطة والحد من الفوارق الإقليمية، فقد ظهرت بعض الأساليب التخطيطية الحديثة جراء الممارسات والتطبيقات للتخطيط الإقليمي في العديد من الدول والتي سمحت بالوصول إلى نتائج جد إيجابية، وعليه يمكن حصر أهم هذه الأساليب الحديثة فيما يلي:

7 -2 -1 - تخطيط التنمية الريفية المتكاملة:

وهو أسلوب تخطيطي يستعمل للحد من الفوارق الإقليمية وتنمية المناطق المهمشة بتثبيت سكان الأرياف ودعم الريف بالخدمات المختلفة والأنشطة الاقتصادية للحد من البطالة والرفع من المستوى المعيشي للسكان الريفيين من أجل التحكم في نمو المدن والتجمعات الحضرية.

ونعني بالتنمية الريفية المتكاملة ذلك النوع من التنمية الذي يتعامل مع جميع مشاكل الريف مع التركيز بشكل أساسي على حاجات السكان الأكثر فقرًا، كما أنها مجموعة من البرامج والمشاريع التي تنفذ في المنطقة الريفية بقصد إحداث تغييرات مطلوبة ومرغوبة في جميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويعتبر تخطيط التنمية الريفية المتكاملة نوعًا من الإدارة التنموية أكثر منه تخطيطًا إقليميًا[1].

ويعتمد تخطيط التنمية الريفية على تخطيط استعمالات الأراضي، وتخطيط الموارد الطبيعية وتخطيط اقتصادي اجتماعي يهدف إلى:

- زيادة الإنتاج والإنتاجية الزراعية بهدف تحسين مستوى معيشة السكان في الريف.
- الحد من الهجرة الريفية إلى المدن والمناطق الحضرية.
- استخدام أمثل للموارد الطبيعية والبشرية في الريف وفق نظام الأولويات لتلبية احتياجات السكان والمحافظة على التوازن الايكولوجي وحماية البيئة.
- تكثيف الاستثمارات الاقتصادية لتوفير مناصب عمل جديدة.
- إشراك سكان الأرياف في تحديد احتياجاتهم ومشاكلهم وإيجاد الحلول المناسبة لها.

(1) عثمان محمد غنيم، مرجع سابق، ص. 58.

- توجيه المناهج الدراسية والإعلامية في الأرياف لخدمة التنمية تماشيًا مع متطلبات الريف.

7 -2 -2 - تخطيط المجتمع المحلي:

نظرًا للمشاكل التي أفرزتها السياسات التنموية السابقة ضمن التخطيط المركزي، ظهر أسلوب حديث للتخطيط الإقليمي يقوم على أساس تخطيط المجتمع المحلي من خلال معرفة مشاكله وطموحات سكانه من خلال إشراكهم في رسم الخطة الإقليمية اعتمادًا على الموارد المحلية التي تستغل في برامج ومشاريع تنموية بشكل يتلاءم مع أهداف السياسة التنموية لكل الأقاليم على مستوى الدولة.

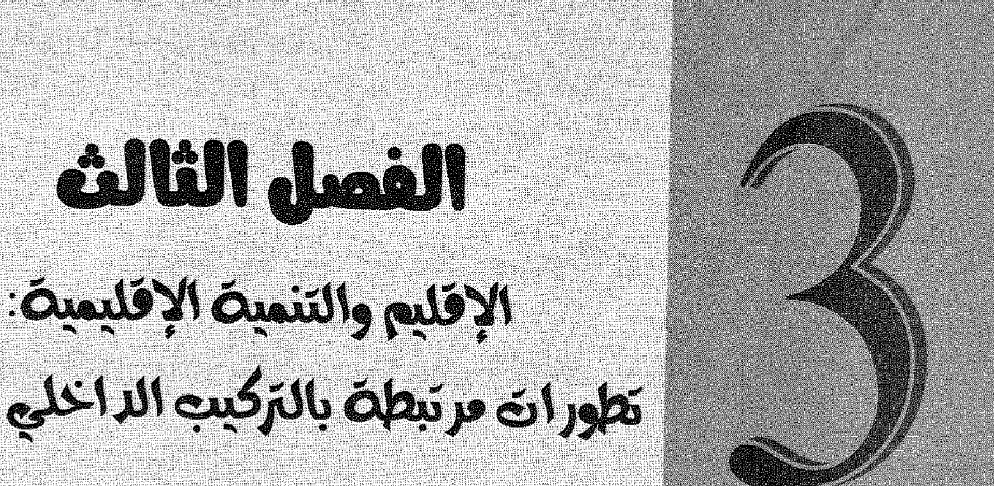
والجدير بالذكر أن التخطيط الإقليمي يستخدم أكثر من أسلوب تخطيطي في رسم خطته تماشيًا مع إمكانات وموارد كل إقليم والمشاكل والاحتياجات المطلوب حلها وتوفيرها.

8- مشاكل ومعوقات تطبيق التخطيط الإقليمي:

هناك العديد من المشاكل والمعوقات التي تواجه تطبيق التخطيط الإقليمي، وعدم تحقيقه للأهداف المنشودة، ولعل أهمها نذكر:

- غياب التطابق بين الوحدات الإدارية والأقاليم التخطيطية، مما جعل الحكم المحلي يندمج مع التخطيط الإقليمي.

- غياب البعد المكاني في عمليات التخطيط المركزية، مما يعيق تحقيق أهداف التخطيط الإقليمي ويزيد من حدة الفوارق المكانية.
- ندرة البيانات الكمية والوصفية التي تتعلق بالإقليم اقتصاديًا واجتماعيًا وسكنيًا والتي على أساسها يمكن رسم الخطة الإقليمية.
- غياب المشاركة الشعبية في عملية التخطيط الإقليمي بشكل موضوعي وبناء.
- عدم الدقة والموضوعية في تحديد تبعية لجان التخطيط الإقليمية من الناحية الإدارية، مما يصعب من عملية التنسيق بين اللجان وتحديد الأدوار والوظائف.
- غياب التنسيق بين مستويات التخطيط الإقليمي وبين مختلف الأقاليم في الدولة.
- نقص في الإطار التشريعي، والسياسي والفني والمالي في تنفيذ برامج ومشاريع الخطة الإقليمية.



الفصل الثالث

الإقليم والتنمية الإقليمية:
تطورات مرتبطة بالتركيب الداخلي للإقليم

مدخل إلى التخطيط الإقليمي والحضري

3

الفصل الثالث

الإقليم والتنمية الإقليمية:

تطورات مرتبطة بالتركيب الداخلي للإقليم.

مقدمة:

منذ أن بدأ التخطيط الإقليمي يحقق نتائج إيجابية في الواقع المكاني للدول من خلال خططه الإقليمية ويحد من الفوارق المكانية ويعمل على إدماج المناطق المهمشة في العملية التنموية، حتى أصبح الاهتمام مركزًا على الإقليم كإطار مكاني لممارسة التخطيط الإقليمي حتى يكون أكثر فاعلية وأكثر دقة في استثمار كل إمكاناته الطبيعية والبشرية.

ورغم تعدد الاتجاهات في تحديد مفهوم الإقليم إلا أن الاتجاه الجغرافي يمثل أمثل الاتجاهات في تحديده لتوظيفه لكل العوامل والمتغيرات التي تشكل قاعدة أساسية في رسم السياسة التخطيطية وأثر الإقليم في تحديد مسار التنمية الإقليمية.

1- الإقليم:

1-1- تعريف الإقليم:

يشكل الإقليم في العلوم الجغرافية أكثر المفاهيم تداولاً فيها، لأنه يجمع كل الإمكانات والموارد الطبيعية والبشرية التي تبنى عليها مختلف الدراسات الجغرافية.

فسطح الأرض يتكون من وحدات مساحية متباينة تبعًا للتباين في العوامل الطبيعية والبشرية المؤثرة في تشكيل مظاهر سطح الأرض من منطقة لأخرى، فهذا التمايز الموجود أدى بالجغرافيين إلى الاعتراف بمفهوم الإقليم كحقيقة موضوعية، لذلك نحاول حصر بعض التعاريف المقدمة حول "الإقليم"، وهي كما يلي:

* - تعريف "محمد خميس الزوكه": الإقليم عبارة عن رقعة من الأرض يسودها عناصر طبيعية محددة تميزه عما يجاوره من أقاليم أخرى، كما تسكنه جماعات من السكان لها خصائصها المميزة سواء من حيث عددهم أو كثافتهم أو تركيبهم أو توزيعهم الجغرافي أو عاداتهم وتقاليدهم وتاريخهم أو نشاطهم الاقتصادي ومستواهم الحضاري إلى غير ذلك من الخصائص البشرية والاقتصادية[1].

---

(1) محمد خميس الزوكه، مرجع سابق، ص. 26.

* - تعريف "عادل عبد السلام": الإقليم هو وحدة جغرافية مكونة من جميع العناصر الجغرافية المميزة للإقليم، ويميّزها انسجامها وتناغمها وتفاعلها من وحدة أخرى أو إقليم جغرافي آخر[1].

* - تعريف الجغرافي الأمريكي "تِيْتا TEITA": يدرس الإقليم بوصفه منظومة معقدة تتألف من منظومات ثانوية: طبيعية، واقتصادية، واجتماعية وسياسية[2].

* - تعريف ألايف ALAEV": الإقليم هو مكان يختلف عن الأماكن الأخرى بمجموعة العناصر الخاصة به، ويتمتع بالوحدة، وبترابط العناصر المكونة له، وبالكليّة، التي تعد شرطًا موضوعيًا ونتيجة موضوعية لتطور هذا المكان[3].

وتبعًا لاختلاف المؤشرات المستخدمة في تعريف الإقليم إلا أن جميع التعاريف تتفق في محتوى، ومكونات، ووحدة وترابط الإقليم، غير أن اختلاف الأهداف التي حدّد من أجلها الإقليم جعلنا نميز أنواع متباينة منه.

---

(1) علي محمد دياب، مفهوما الإقليم وعلم الأقاليم من منظور جغرافي بشري، مجلة جامعة دمشق، المجلد 28، العدد الثاني، 2012، ص. 461.

(2) نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

(3) نفس المرجع السابق، ص. 462.

1-2- أنواع الأقاليم:

يمكن تصنيف الأقاليم تبعًا للمعايير والمؤشرات المستخدمة في تحديدها وتصنيفها وكذلك تبعًا لتنوع الأهداف التي أنشأت من أجلها، وعلى أساسها يمكن ذكر عدة أنواع من الأقاليم كما يلي:

1 -2 -1 - تصنيف الأقاليم تبعًا للمعايير الجغرافية:

لقد أمكن من خلال المعايير الجغرافية تحديد أنواع الأقاليم التالية:

*** - الإقليم الطبيعي:**

يستخدم أحد عناصر البيئة الطبيعية في تحديد الإقليم الطبيعي، لذلك يمكن للإقليم أن يكون سلسلة جبلية أو نطاق سهلي أو إقليم هضبي أو واد نهري أو نطاق مناخي أو إقليم نباتي طبيعي، بمعنى أن العامل الجغرافي هو الذي يضفي على الإقليم شخصيته المكانية التي تميزه عن باقي المناطق.

*** - الإقليم البشري:**

يعتمد في تحديد هذا الإقليم على العنصر البشري، كتوزيع السكان حسب انتماءاتهم العرقية أو الطائفية مثل إقليم البنجاب والسند في باكستان، وإقليم عربستان في إيران...، كما يعتمد أيضًا تحديد الإقليم على معيار كثافات السكان أو حرفهم أو مستواهم الاقتصادي أو المعيشي أو مظاهرهم الاجتماعية المختلفة، كما يمكن أن يتحدد الإقليم البشري من خلال الحدود

البشرية التي خططها الإنسان سواء كانت حدودًا دولية أو حدودًا إدارية داخلية[1].

* - **الإقليم الإداري:**

يستخدم في تحديده العامل الإداري بقرار مركزي من السلطات العليا التي تجعل من مكانًا جغرافيًا من سطح الأرض في دولة معينة إقليمًا إداريًا يكتسب قيادة إدارية خاصة به تشرف غلى إدارته لتحقيق أهداف معينة مثل أقاليم الولايات ذات الحدود الواضحة في الجزائر، وكذا المحافظات بحدودها المعروفة في أغلب الدول العربية، أو الأقاليم الإدارية لأوجه البلد الواحد مثل إقليم الوجه البحري أو الوجه القبلي في مصر، أو أقاليم الشمال والوسط والجنوب والصحراء في العراق.

* - **الإقليم المتروبوليتاني:**

هو أحد أنواع الأقاليم التي ظهرت مؤخرًا عند تصنيف الأقاليم بحسب خصائصها وأبعادها، فصنفت المدن الكبرى التي ترتبط بظهيرها المحيط بها من خلال العلاقات الوظيفية المكانية ضمن الإقليم المتروبوليتاني والذي تمتد مساحته وحدوده كلما امتدت العلاقات الوظيفية مثل إقليم لندن الكبرى أو باريس الكبرى أو القاهرة الكبرى أو الدار البيضاء الكبرى...

---

(1) محمد خميس الزوكه، مرجع سابق، ص. 27.

*** - الإقليم الخاص:**

وهو الإقليم الذي يتحدد بقرار سياسي لتحقيق هدف معين والاستفادة منه بشكل خاص بتسخير كل الإمكانات والموارد الطبيعية والبشرية والاقتصادية لتحقيق ذلك الهدف.

فالإقليم الخاص هو إقليم جغرافي يمكن أن تسيطر فيه وظيفة أساسية على الوظائف الأخرى، ويكون مكانًا لتحقيق تلك الوظيفة بالدرجة الأولى كالإقليم الصناعي أو الزراعي حيث تخصص أراضي ذلك الإقليم كاستعمالات معينة لتحقيق أغراض خاصة.

*** - أقاليم أخرى:**

يعتمد في تحديدها على التماثل في مجموعة من الخصائص العامة، كوجود مجموعة من المحافظات أو الولايات في نطاق جبلي واحد.

كما أن هناك أقاليم لا يمكن تمييز حدودها بسهولة، فيعتمد على سمات خاصة تميز تلك المناطق عن المناطق لتكون أقاليم مثل السمات الحضارية أو خصائص هندسية تميز مبانيها ومنشآتها، ويندرج في ذلك أيضًا الأقاليم العالمية الكبرى كإقليم أوروبا أو أستراليا أو الإقليم الأمريكي...[1]

((1)) محمد جاسم شعبان العاني، مرجع سابق، ص. 62.

1 -2 -2 - تصنيف الأقاليم تبعًا لسيادة أحد العناصر المميزة:

يمكن على أساس توفر خاصية معينة أو عنصر معين أو علاقة بين عنصرين أن تشكل إقليمًا متميزًا، وعليه يمكن تمييز الأنواع التالية من الأقاليم:

*** - الأقاليم المتجانسة:**

يحدد هذا النوع من الأقاليم من خلال التوزيع المساحي لظواهرها البيئية سواء كانت طبيعية أو بشرية أو اجتماعية، أي أنها أقاليم يمكن تحديدها تبعًا للظاهرة الواحدة أو العنصر الواحد الذي يمتد بشكل مماثل فوق رقعة معينة من الأرض، والتي تشكل هوية ذلك الإقليم، كما يمكن تمييز الإقليم المتجانس من خلال عنصرين أو أكثر بشرط أن توجد بين هذه العناصر علاقة سببية متغيرة.

ويشمل هذا النوع من الأقاليم:

- الأقاليم الطبيعية التي تتشابه وتتجانس في بعض الخصائص الطبيعية مثل: التربة، المناخ، أشكال السطح، النبات الطبيعي...، وهي تختلف في خصائصها الاقتصادية والاجتماعية.
- الأقاليم الثقافية التي تحدد بناءً على التشابه في بعض الخصائص الثقافية مثل: الدين، اللغة، العرق والسلالة.
- الأقاليم الاقتصادية باختلاف أنواعها.

مع الإشارة إلى أن الأقاليم المتجانسة تُعرف كذلك باسم الأقاليم المنهجية، والأقاليم المنتظمة النسق.

*** - الأقاليم الوظيفية:**

ارتبط ظهور هذا النوع من الأقاليم بنظرية "الأماكن المركزية" للعالم الجغرافي الألماني "كريستالر Christaller"، حيث تقوم هذه النظرية على تصنيف الأقاليم إلى أحجام مختلفة حسب وظيفة أو وظائف المكان المركزي في كل منها.

ويمتاز هذا النوع من الأقاليم بعدم التجانس إلا في بعض الحالات عندما تُخدم مجموعة منها من قبل مركزي واحد[1].

وقد ظهر الإقليم الوظيفي من خلال التطور الذي عرفه مفهوم "الإقليم العقدي" عندما امتد ليشمل مناطق ذات تنظيم اقتصادي واجتماعي، وأصبح هذا المفهوم يتابع العلاقات الوظيفية بين الأماكن، فأصبحت الأقاليم العقدية تسمى أقاليم عقدية، وبالتالي فإن الإقليم الوظيفي لا يتعدى لأن يكون نوعًا من الأقاليم الجغرافية الخاصة (شكل: 01) التي يتميز كل منها بمجموعة خاصة من الظواهر الوظيفية لا يشاركه فيها إقليم آخر[2].

---

(1) عثمان محمد غنيم، مرجع سابق، ص. 73.

(2) محمد جاسم شعبان العاني، مرجع سابق، ص. 62.



شكل (01): أنمـاط الأقاليـم الوظيفـية في مصـر.

المصدر: فتحي محمد مصيلحي (2003)، ص. 84.

* - الأقاليم التخطيطية:

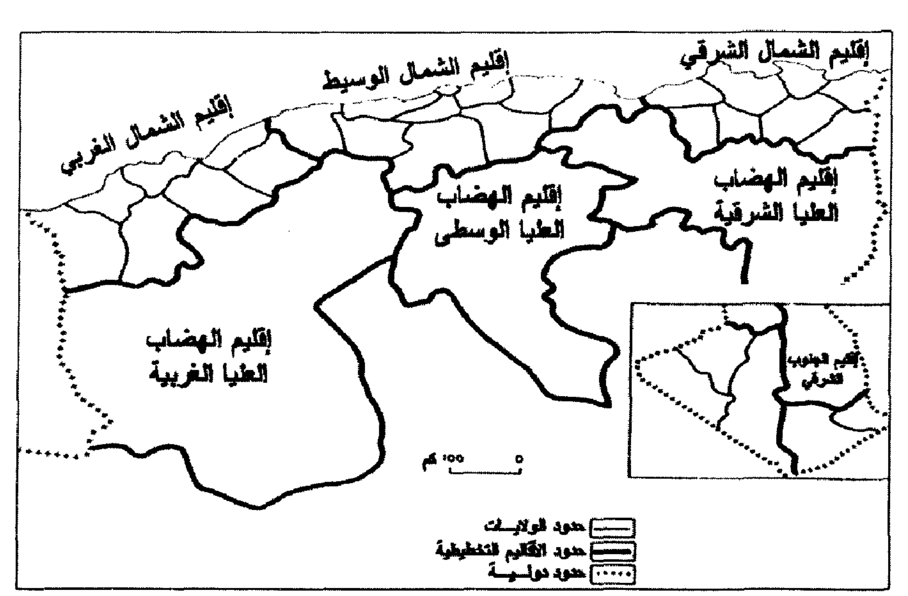
الإقليم التخطيطي هو مساحة معينة من الأرض فيها خاصية محددة أو أكثر، وبتحريك هذه الخاصية فإن الإقليم يؤدي وظيفة معينة أو أكثر، على أن يتخذ قرارًا قياديًا باعتبار ذلك الجزء إقليمًا تخطيطيًا.

وتعتبر الأقاليم التخطيطية أول ثمرة لمشاركة الجغرافي في النواحي التطبيقية عامة وفي مجال التخطيط الإقليمي خاصة، ويجب أن يتوفر في الإقليم التخطيطي عدة شروط:

- أن يتوفر به مجموعة من المتغيرات والمكونات المتجانسة التي تضفي على الإقليم تفردًا وتوحدًا.
- أن يتمتع الإقليم بقدر من التباين غير المخل الذي يوفر للإقليم التكامل العناصري والعضوية الملائمة المطلوبة لتنفيذ الخطة الإقليمية.

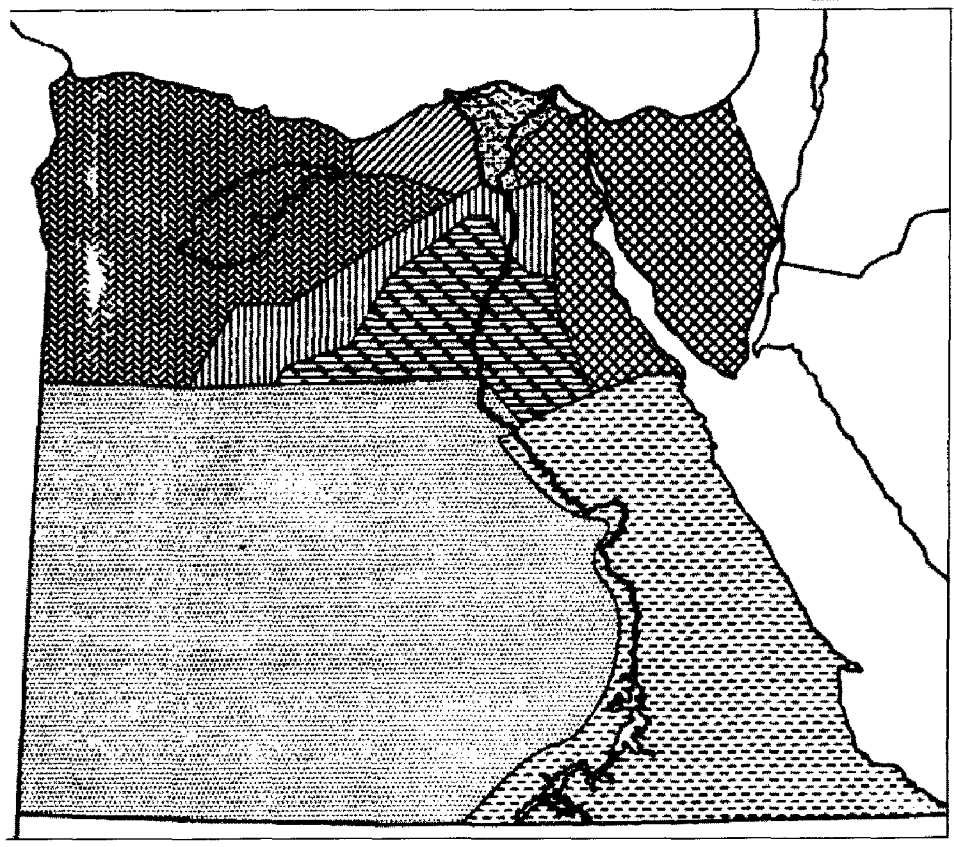
- أن تتوفر بالإقليم نوية رئيسية تمثل قطب التنمية الذي سيقود عملية التنمية داخل الإقليم في مراحلها الأولى، حتى يتسنى ظهور أقطاب تنموية إقليمية فرعية أو صغرى داخل الإقليم التخطيطي تُشارك في عملية التنمية.
- يفضل أن تفق التقسيم الإداري مع الإقليم التخطيطي خاصة في وحداتها الكبرى، ويمكن أن يشتمل الإقليم التخطيطي على وحدات تخطيطية أو أقسام إدارية صغرى[1].

ويكتسب هذا النوع من الأقاليم أهمية كبيرة لأن إنشاؤه واعتماده يتم لأهداف تنموية معروفة مسبقًا، ولأنها قد تشتمل على النوعين السابقين (الأقاليم المتجانسة والأقاليم الوظيفية) (شكل: 2)، (شكل: 03).



شكل (02): الأقاليم التخطيطية الكبرى في الجزائر.
المصدر: عبد الكريم عون (2006)، ص. 106.

(1) فتحي محمد مصيلحي، مرجع سابق، ص. 87.



شكل (03): الأقاليم التخطيطية الكبرى في مصر.

المصدر: محمد الفتحي بكير محمد(2013)، ص. 6

وبصفة عامة فإن هناك نوعين من الأقاليم التخطيطية، وهما:

- **الأقاليم الإدارية:** يعتمد العديد من المخططين وصناع القرار الوحدات والأقاليم الإدارية (المحافظات، الولايات) كأقاليم تخطيطية، حيث تعامل المحافظات والولايات كأقاليم تخطيط كبرى أو رئيسة، وتعامل الوحدات الإدارية الأصغر (الأولية، البلديات) على أنها أقاليم

تنموية فرعية أو وحدات تنموية صغرى يتكون كل منها من تجمعات سكانية ريفية وتجمعات سكانية حضرية.

فالوحدات الإدارية تسهل عملية إعداد وتنفيذ الخطط التنموية، لان الهيئات والمؤسسات وفروع الوزارات الحكومية متوطنة في مراكز الأقاليم الإدارية بمختلف مستوياتها، وتعمل على تنفيذ ومتابعة خطط التنمية الإقليمية دون وجود حاجة ماسة إلى مؤسسات وهيئات جديدة، غلى جانب توفر البيانات والمعلومات والدراسات المختلفة اللازمة لإعداد الخطط التنموية، وبالتالي نجد الوحدات الإدارية تساعد على توفير الوقت والجهد والمال في مجال التنمية الإقليمية.

وبالرغم من الإيجابيات التي يقدمها هذا النوع من الأقاليم، إلا أن بعض المخططين يجدون فيه بعض السلبيات التي تؤثر بشكل أو بآخر في تعطيل عمليات تنفيذ مشاريع التنمية، ولعل من أهم هذه المعوقات نجد بيروقراطية الأجهزة الإدارية بفروعها في الأقاليم التي تؤثر سلبًا على الخطط الإقليمية من حيث تنفيذها ومتابعتها ومن ثم فشلها، كما أن اعتماد الوحدات الإدارية كأقاليم تنموية تجعل المجالس المنتخبة المحلية (الأعضاء المنتخبين) من توجيه مشاريع التنمية الإقليمية في الشكل الذي يخدم مصالحا ويساعدها في ذلك استمرار نفس الهياكل الإدارية ونفس الموظفين ونفس العلاقات دون تغيير، إلى جانب صعوبة تحقيق التنسيق الأفقي والرأسي بين هيئات التخطيط في المستويات الإقليمية المختلفة بسبب تداخل أدوار واختصاصات هذه الهيئات

وعدم وضوح ذلك بشكل محدد، مما يؤدي إلى ظهور الصراعات والأزمات بين هذه الهيئات بشكل يعيق عملية التنمية الإقليمية ومن ثم فشلها.

- **أقاليم التخطيط المستحدثة:** تُعرف عملية استحداث أقاليم لأغراض التخطيطي والتنمية الإقليمية بالأقلمة (Regionalisation) وذلك تمييزًا لها عن مفهوم الإقليمية (Regionalism).

فالأقلمة يقصد بها تحديد مناطق تكون أكبر أو أصغر من مناطق الهيكل الإداري الحكومي القومي أو المحلي ليجعل التخطيط فيها أكثر تأثيرًا وكفاءة، بينما يستخدم مفهوم الإقليمية للتعبير عن النظام الإداري القائم في دولة ما ويشمل كذلك الآلية التي يتم فيها صنع القرارات داخل هذا النظام وقنوات سيرها، وعلى الصعيد الاجتماعي يقصد بمفهوم الإقليمية تعزيز مشاعر الانتماء والولاء عند الأفراد والجماعات للأقاليم التي ينتمون إليها أو يقيمون فيها بدلاً من أن يكون هذا الانتماء موجهًا للوطن ككل.

وتستخدم في عملية استحداث الأقاليم لأغراض التنمية الإقليمية أسس ومعايير محددة وذلك بعد معرفة أهداف وبرامج ومشاريع التنمية الإقليمية المراد تنفيذها، لأنها تعطي فكرة عن مكان إنشاء هذه الأقاليم وحجمه المناسب للتخطيط تبعًا لعدد سكانه ومساحته وعن كيفية إنشاء وتحديد هذه الأقاليم.

وتتم عملية استحداث الأقاليم التخطيطية بطرق عديدة أهمها الطريقة البسيطة "ذات المعيار الواحد"، حيث يعتمد على معيار معيّن يتم بناء عليه إنشاء

أو تحديد الإقليم أو الأقاليم، ومن أمثلة ذلك نجد أقاليم الأحواض المائية والتي تعرّف وتحدد بناءً على عنصر الماء من خلال خطوط تقسيم المياه، وقد استخدمت هذه الطريقة في العديد من الدول خاصة في مشروع تطوير حوض وادي التنسي بالولايات المتحدة الأمريكية، ومشروع واد الرور في ألمانيا وبرنامج تطوير حوض نهر الزرقاء الأدنى في الأردن.

كما أن هناك طريقة أخرى لاستحداث الأقاليم التخطيطية باستخدام عاملين أو أكثر مثل طرق تحليل الحركة بناءً على عاملي المسافة والاتجاه، وطريقة تحليل الجاذبية، وقد يستخدم العديد من المؤشرات والمعاملات في اشتقاق وإنشاء أقاليم تخطيطية من خلال معالجتها إحصائيًا بطرق إحصائية كالتحليل العاملي والتحليل العنقودي والتحليل التمايزي...

1-3- خصائص الإقليم:

بناءً على التصنيفات المختلفة للأقاليم، يمكن تحديد خصائص الإقليم كما يلي:

- الإقليم هو جزء معين من سطح الأرض له مساحة (دون شرط لتحديد مساحة هذه الأرض) ولا يشترط فيها الشكل المساحي فقد يكون منتظمًا أي مربعًا أو مستطيل أو دائريًا، وقد يكون شكلاً غير منتظمة وقد يكون حيزًا صغيرًا أو كبيرًا حيث يحدد بمدلولات خصائصية.

- أن تتوفر في الإقليم خاصية جغرافية أو أكثر تميّزه عن غيره من الأجزاء الأخرى المحيطة به أو حتى البعيدة عنه، ويمكن أن يكون جزء من إقليم واسع، أو أنه إقليم في مجال معيّن، وقد يتميز بأكثر من خاصية واحدة أي قد تتوفر فيه خاصيتان متناسقتان أو خواص متناسقة في مجال أرض محددة.

- أن يتميز الإقليم بالتناسق والتشابه بين أجزاءه لتجعل منه إقليمًا سهليًا أو جبليًا أو حارًا أو ممطرًا...

- أن يضم الإقليم الحد الأدنى من السكان القادر على استثمار الثروات الطبيعية والبشرية إلى مستوى حاجته على الأقل، كما يشمل التوزيع السكاني في تجمعات هذا الإقليم وبمستوى يسمح لتغطية الحاجة الإقليمية الذاتية ويستجيب لمتطلبات الخدمات الواجب توفرها لذلك العدد من السكان.

- أن يتسم الإقليم بتناسق وتفاهم بشري بين مختلف الانتماءات البشرية لسكان الإقليم.

- أن يتضمن الإقليم حدودًا له، والتي يمكن أن تتفق مع الحدود الإدارية، التي لا بد أن تكون سلبياتها ذات تأثيرات قليلة والتي يمكن أن تواجه حركة السكان العامة وأنشطتهم المختلفة ومشاكلهم المتعددة، وتتفق الحدود مع الظواهر الطبيعية لتحيد هذا الإقليم.

- أن يتوفر الإقليم على بؤرة مركزية (عاصمة إقليمية) تجمع أكبر حجم لسكان الإقليم، وتساهم بشكل فعال في توفير احتياجات السكانية الخدمية والتنظيمية والمادية.

- أن تتوفر في أحد الأقاليم أو بعضها قدرات ذاتية تجعل الإقليم في موقع يؤهله في التحكم في الأقاليم الأخرى المجاورة له وحتى البعيدة عنه[1].

1-4- عوامل تشكل الإقليم:

تتشارك العديد من العوامل في تشكل الإقليم وحدوده وبنيته وتطوره وأداءه الوظيفي، من خلال تأثيراتها المتعددة والمتباينة، وتتمثل هذه العوامل في:

- الموقع الجغرافي للإقليم، وعلاقات مع بقية الأقاليم.
- العوامل الطبيعية والجغرافية.
- مستوى تطور التقسيم الجغرافي للعمل.
- مستوى توفر اليد العاملة المؤهلة وذات الخبرة.
- مستوى التحضر والبنية التحتية.
- مستوى التجهيزات التقنية والخدمات.

ويعكس كل هذه العوامل بعد تشكل الإقليم تخصصه في الدولة وتكامل الإنتاج المادي وغير المادي المرتبط ارتباطًا وثيقًا بين مختلف الأقاليم.

---

(1) محمد جاسم شعبان العاني، مرجع سابق، ص. 66 - 67.

ويخضع تشكل الإقليم وتحديده لجملة من المبادئ تتمثل فيما يلي:

- المبدأ الاقتصادي - الاجتماعي: يراعي الانسجام في جميع العناصر والمكونات والبنى التكوينية المترابطة والمتوازنة، والأنظمة الفرعية للأنظمة المكانية البشرية.
- المبدأ الاقتصادي: والذي يعكس أهمية الإنتاج المادي بوصفه أساسًا للحياة الاجتماعية.
- مبدأ الطاقة: يتمثل في الاستخدام الأقصى لموارد الطاقة بشكل عقلاني، مما يؤدي إلى تحقيق الإقليم لأقصى درجات القدرة على العمل.
- مبدأ المحافظة على البيئة: بمراعاة الجوانب الجيوبيئية والتي تساعد على توفير وسط ملائم لحياة السكان.
- الاستقلال النسبي الوظيفي: والمرتبط بتشكل الأسواق الإقليمية، وضرورة التطور الذاتي وتأمين الاحتياجات اليومية للسكان من خدمات وسلع.
- الفعالية الاقتصادية - الاجتماعية لتطور الأقاليم والتي حددت على أساس المحافظة على معايير استثمار الطبيعة وديناميكية التوازن الجيوبيئي.
- انفتاح الأقاليم التي حُددت، والتي يتطور كل منها في مكان جغرافي اجتماعي.

- آفاق تطور منجزات التقدم العلمي التقني وإظهارها على أساس تحليل اتجاهات وظائف المجتمع وتصوراته وتنظيمه المكاني واستشرافها الجغرافي البشري.

- انجذاب المنطقة نحو نوى معينة، وهي المراكز والعقد الصناعية، مع مراعاة نظام توزيع السكاني الحالي والمستقبلي والبنية التحتية الإنتاجية والاجتماعية

- يجب أن يُساعد التقسيم الإقليمي في تطوير الوحدات المكانية السكانية آخذين في الاعتبار الخصائص القومية للسكان (اللغة، الثقافة، العادات...)

- يجب أن تتطابق وينسجم التقسيم الإقليمي مع التقسيمات الإدارية والمكانية للدولة.

- اعتماد المؤشرات الكمية والإحصائية في عملية التقسيم الإقليمي مثل: قرينة مستوى تركز القوى المنتجة، ومستوى تكامل وتوازن تطور القوى المنتجة، وقوة الارتباطات الجغرافية الاقتصادية وغيرها.

- استخدام أهم المناهج في تحديد الإقليم وهي: المنهج التحليل البنيوي، والكارتوغرافي، والإحصائي، ومدخل النُظم ومنهج دورات إنتاج الطاقة وغيرها[1].

---

(1) علي محمد دياب، مرجع سابق، ص. 473 - 475.

2- التنمية الإقليمية:

2-1- تعريف التنمية الإقليمية:

تُعرف التنمية الإقليمية بأنها شكل من أشكال التخطيط تعتمد الإقليم كوحدة أساسية، فالتنمية الإقليمية هي حصيلة الجمع بين الجغرافية والتخطيط في حيز أرضي قوامه الإقليم التخطيطي، وتؤكد التنمية الإقليمية على الحيز المكاني (الجغرافي) بعناصره الطبيعية والبشرية وتفاعل تلك العناصر مع المكان في الإقليم.

والجدير بالذكر أن هناك تقارب بين مفهوم التنمية الإقليمية مع التخطيط الإقليمي في المضمون، فكلاهما يتخذ من الإقليم مكانًا وتطوير الحالة فيه هدفًا.

وقد دعت الضرورة إلى وجود التنمية الإقليمية بعد تزايد مشاكل التوطن الصناعي في أوروبا الغربية نتيجة التوزيع التلقائي بين أقاليم للتركز وأخرى مهمشة، ثم بدأت أقاليم التركز بدورها تعاني من مشاكل التضخم السكاني وتدني الخدمات ومشاكل بيئية...، بينما الأقاليم المهمشة فتعاني من الهجرة الخارجية وانخفاض مستوى الدخل وانتشار البطالة...

2-2- أهداف التنمية الإقليمية:

تهدف التنمية الإقليمية إلى تحقيق الأهداف التالية:

- زيادة القدرات الإنتاجية وتحسين مستوى الدخل الفردي من خلال إقامة مشاريع اقتصادية جديدة وخاصة الصناعية منها.
- الحد من الهجرة الريفية نحو المدن، وإحداث هجرة معاكسة بالعمل على استقرار السكان في الأقاليم المتخلفة بتوطين المشاريع التي تشجع النمو والتطور والتي تنعكس إيجابيًا على كل أقاليم الدولة.
- توفير فرص عمل جديدة في مختلف القطاعات الاقتصادية وتخفيض معدلات البطالة.
- رفع مستوى التحضر في الأقاليم المتخلفة سواء بتوطين التجمعات السكانية الحضرية أو بتطوير بنية العمالة أو بتحسين نوعية الخدمات خاصة التعليمية منها.
- تحقيق نوع من الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي في أقاليم الدولة الواحدة[1].

---

(1) عبد الزهرة علي الجنابي، الجغرافيا الصناعية، مؤسسة دار الصادق الثقافية ودار الصفاء للنشر والتوزيع عمان، 2012، ص. 226.

2-3- استراتيجيات التنمية الإقليمية:

تتمثل الإستراتيجيات في مجموعة من الأهداف التي تحدد لإنجازها خلال مدة زمنية معينة في مجال مكاني معين، وقد تكون هذه المدة قريبة أو متوسطة أو بعيدة المدى، كما يمكن للحيز المكاني أن يكون محليًا أو إقليميًا أو وطنيًا.

وتنقسم هذه الإستراتيجيات إلى نوعين، هما:

2 -3 -1 - إستراتيجية التنمية الإقليمية المتوازنة:

يرتكز هذا النوع من الإستراتيجية إلى توزيع أقرب إلى المتوازن للاستثمارات والمشاريع عبر أقاليم الدولة دون تركيزها في إقليم دون آخر، بهدف الحد من الفوارق الإقليمية من حيث مستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي والعمراني، وفي مستويات الدخول.

وتعتمد التنمية الإقليمية المتوازنة على إستراتيجية توجيه أو نقل الاستثمارات الحكومية أو الخاصة نحو المناطق الفقيرة المهمشة التي تتصف بقلة الضغط على مواردها وبكونها أقاليم طاردة للسكان، لذلك توجه الاستثمارات نحو هذه الأقاليم الفقيرة لتوفير فرص عمل جديدة للسكان ورفع مستويات الدخول لهم وتحسين مستواهم المعيشي، من أجل تثبيت السكان والتقليل من ظاهرة الهجرة الخارجية وخفض معدلات البطالة إلى جانب التطور في مجال السكن والخدمات والبنى التحتية ونمط الحياة ودرجة التحضر.

وبالرغم من الإيجابيات التي تقدمها هذه الإستراتيجية إلا أنها تتميز ببعض السلبيات منها تدني الكفاءة الإنتاجية للعاملين في هذه الأقاليم الفقيرة التي تتصف بقلة مهارتها مقارنة بالعاملين في الأقاليم المتطورة، كما تسجل خللاً في العائد الاقتصادي لأن رأس مال الاستثمار يأتي من خارج هذه الأقاليم، وعليه فإن عوائد الاستثمار ترجع خارج الإقليم، لذلك فإن تأثير التنمية يكون محدود.

2 -3 -2 - إستراتيجية التنمية الإقليمية غير المتوازنة:

تركز هذه الإستراتيجية على توجيه الاستثمارات في مناطق محددة بدلاً من توزيعها على مناطق واسعة ومبعثرة، ولهذا تختار مراكز نمو إما أن تكون طبيعية أي قائمة فعلاً، أو أن يتم إنشاؤها من خلال نمو نقاط نمو اصطناعية بتوفير مستلزمات النمو فيها من بنى ارتكازية وخدمات تتطلبها عملية التنمية المنشودة استنادًا إلى نظرية أقطاب النمو التي تنص على أن النمو لا يمكن أن يظهر في كل مكان بمنطقة معينة وفي وقت واحد بل يظهر في نقاط أو أقطاب تنموية وبكثافات مختلفة، وتتباين في انتشارها وتأثيراتها على الحالة الاقتصادية في المنطقة أو الإقليم.

ومن خلال هذه الإستراتيجية يمكن تحديد ثلاثة جوانب تنموية أساسية، وهي:

- الأثر القيادي للصناعة على اقتصاد الإقليم بتأثير رؤوس الأموال الكبيرة التي تستثمر في الصناعة وبما تحدثه من خلق فرص عمل واسعة وطلب على مدخلات الصناعة واقتصاديات أخرى.
- أثر الصناعة في استقطاب الكثير من الأنشطة الاقتصادية الأخرى سواء داخل الإقليم أو خارجه.
- أثر الصناعة الكبير في نشر تأثيراتها الاجتماعية والخدمية على مستوى أجزاء منطقة وكذا تأثيرها على المناطق الأخرى المحيطة بمكان توقيعها.

وعليه فإن عملية التنمية تتحقق بفعل الاستقطاب وقوى الانتشار التي تحدثها الصناعة في محيطها[1].

2-4- عوامل نجاح التنمية الإقليمية:

حتى تضمن التنمية الإقليمية نجاحها وتحقق أهدافها المنشودة لا بد أن تراعي العوامل التالية:

- اختيار فروع الصناعة تتناسب مع إمكانات وموارد الإقليم وخصوصياته العامة والتي يتوفر لها تنوع ومقدار وافر من المدخلات المحلية، وضمان الاختيار المناسب لمواقعها.

---

(1) نفس المرجع السابق، ص. 231.

- تشجيع إنتاج هذه الصناعات والتي تعمل على سد الاكتفاء الذاتي للسكان المحليين للإقليم، إلى توفير الفائض في الإنتاج ليوجه للتصدير إلى الأقاليم الأخرى أو إلى الخارج.
- تطوير بقية القطاعات الأخرى المرتبطة بتنمية الإقليم وعدم الارتكاز على قطاع واحد، وخاصة تطوير الزراعة والخدمات بمختلف أنواعها وتطوير البنية التحتية بشكل متوافق ومتوازي حتى لا يعزل أي قطاع عن التنمية في الإقليم.
- التنسيق بين مختلف القطاعات الاقتصادية والعمل على الترابط بينها للاستفادة فيما بينها سواء من ناحية الإنتاج وتنوعه وكذا توفير فرص عمل جديدة وتحسين مستوى معيشة السكان.
- العمل على مشاركة السكان من إعداد الخطة الإقليمية حتى تنفيذها للتمكن من معرفة مشاكل السكان واستيعاب تطلعاتهم المستقبلية في رسم التنمية المستقبلية.
- تدعيم الخطط التنموية الإقليمية بتشريعات وقوانين مناسبة تسمح بتنفيذها الميسر في إطار جهود التنمية.
- توظيف الإطارات والكوادر المؤهلة والمختصة واستثمار قدراتها في وضع الصورة المستقبلية للتنمية الإقليمية بشكل متناسب مع الإمكانات والموارد الطبيعية والبشرية للإقليم.

- ضمان التطابق بين توجيهات الخطط الإقليمية مع التوجهات العامة للخطط القومية، لأن خطط تنمية الإقليم تشتق وتنبثق عن الخطة القومية.

2-5- نموذج "فريدمان FRIEDMANN" في التنمية الإقليمية:

هو نموذج أمريكي اقترحه "فريدمان FRIEDMANN" لتوضيح العلاقة بين التنمية القومية والإقليمية، وهو يتشكل من أربع (04) مراحل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية في الدولة أو الإقليم.

2 -5 -1 - مراحل انتشار التنمية:

يتضمن النموذج أربع (04) مراحل، وهي:

- **- المرحلة الأولى:** يظهر المجتمع في شكل مراكز محلية مستقلة نسبيًا، ولا توجد هيراركية لمراكز العمران حيث تقع كل مدينة في مركز مقاطعة إقليمية صغيرة، وتُمثل هذه المرحلة نموذج لمجتمع ما قبل الصناعة.

- **- المرحلة الثانية:** تظهر نواة قومية منفردة (العاصمة)، ويسود التصنيع في الدولة أو الإقليم في شكل نموذج أولي، حيث تتركز المنشآت الصناعية في النواة القومية، وتنشأ على إثرها حركة للعمال والملتزمون والمقاولون إلى النواة، وتتضح الهوامش والأطراف، ويتحول الاقتصاد القومي إلى إقليم ميتروبوليتاني واحد.

- ◆ **- المرحلة الثالثة:** تظهر بجانب نواه الإقليم (العاصمة) نويات فرعية قوية في الأطراف، وأثناء مرحلة النضج الصناعي تتكون نويات ثانوية، وبهذه الوسيلة يتم تقليل نويات الأطراف والهوامش على المستوى القومي والإقليم إلى أطراف وهوامش أصغر داخل المنطقة الميتروبوليتانية.
- ◆ **- المرحلة الرابعة:** يتشكل نظام وظيفي مستقل من المدن، يتميز بالتعقيد المؤسس والذي يتم تمييزه بالتكامل الإقليمي، وفعالية في الموقع وأقصى طاقة للنمو.

2- 5- 2 - مناطق التنمية:

من خلال نموذج "فريدمان FRIEDMANN" يمكن تمييز أربع (04) مناطق للتنمية، وهي:

- ◆ **- إقليم النواة:** هو بؤرة السوق القومية والتسويق على مستوى كبير، وهي مكان لظهور الصناعات الجديدة والاختراعات.
- ◆ **- المناطق الانتقالية العليا:** وهي المناطق القريبة والمجاورة لإقليم النواة، وتمتلك موارد طبيعية من شأنها أن تستخدم بكثافة كبير مختلف الموارد، وتتميز بالهجرة الصافية وبتزايد الاستثمار باطراد والإنتاجية الزراعية.
- ◆ **- مناطق الانتقال الدنيا الفقيرة:** وتتواجد في مواقع غير مفضلة والقريبة إلى باقي أجزاء الدولة، كما أنها مناطق فقيرة، قليلة الموارد

، وتمتلك أساليب تقليدية لا تمكنها من إحداث التغير للأفضل، وهي تتميز بإنتاجيتها المنخفضة للوحدة المساحية والفرد، وأمد الحياة بها محدود، كما ترتفع معدلات الهجرة الاختيارية الخارجة منها.

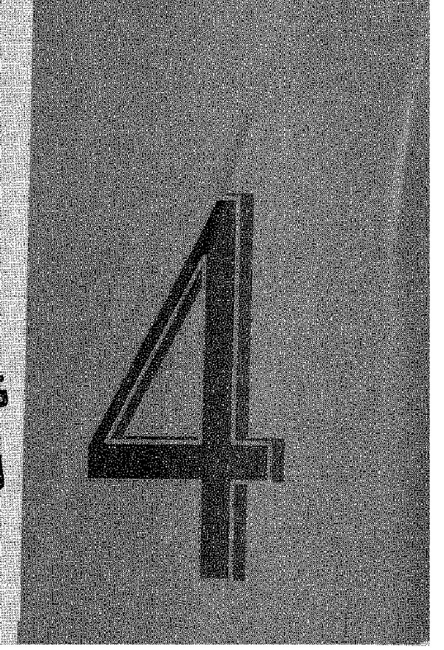
- ◆ - **إقليم تخوم الموارد:** وهي مناطق تتميز باحتوائها على مصادر وموارد جديدة، وهي ما تزال في مرحلة الكشف والاستغلال[1].

يوضح نموذج "فريدمان FRIEDMANN" بأن المدن تشكل دورًا رياديًا في التطور، وهي تشكل المركز الذي تنطلق منه التنمية في الانتشار وصولاً إلى المناطق الهامشية.

كما توجد نماذج أخرى تهتم بالتنمية الإقليمية وتختلف فيما بينهما من حيث الأساليب والأهداف والمنهجية والتي سيتم استعراضها لاحقًا.

---

(1) فتحي محمد مصيلحي، مرجع سابق، ص. 113 - 114.



الفصل الرابع

نظريات في التخطيط الإقليمي والتنمية الإقليمية: أهمية متزايدة على الصعيد الواقعي والتنفيذي.

مدخل إلى التخطيط الإقليمي والحضري



الفصل الرابع

نظريات في التخطيط الإقليمي والتنمية الإقليمية: أهمية متزايدة على الصعيد الواقعي والتنفيذي.

مقدمة:

نظرًا لتنامي أهمية التخطيط الإقليم ودوره الكبير في إعادة التوزيع المتوازن للموارد الطبيعية والبشرية، جعل العديد من الجغرافيين والمهتمين بالتوجه الإقليمي إلى تصور العديد من النماذج النظرية التي تعنى بالتخطيط الإقليمي وتهتم ببرامج ومشاريع التنمية الإقليمية على الصعيد الواقعي وكذا الصعيد التنفيذي الإجرائي.

وقد وجدت العديد من النظريات التي تهتم بالواقع المكاني للإقليم بكل إمكاناته وموارده ومشاكله القائمة، بوضع حلول مناسبة لهذه المشاكل بإعادة توزيع الموارد داخل الإقليم بشكل أمثل يعكس نتائج اقتصادية واجتماعية إيجابية.

ومن أهم هذه النظريات يمكن أن نذكر:

1- نظرية الموقع الزراعي لِ Von THUENEN:

"محاولة نظرية للتخطيط الإقليمي بأسلوب تقليدي".

تعتبر هذه النظرية أول محاولة تناولت البعد المكاني في دراسة الأنشطة الاقتصادية سواء من حيث توزيعها الجغرافي أو تنظيمها المكاني وفق أسس اقتصادية وجغرافية.

وضعت هذه النظرية من طرف العالم الألماني "فون تونن Von THUENEN" سنة 1826 ، ونشرها في كتابه الذي يحمل عنوان "الدولة المنعزلة Die isolierte Staat" ، وتُقدم هذه النظرية تصورًا ذهنيًا لدولة دائرية الشكل ومنعزلة وليس لها علاقات مع الدول المجاورة، يتوسط هذه الدولة مدينة ترتبط بنهر صالح للملاحة وينتهي عند الحدود الخارجية للدولة.

لقد جاءت هذه النظرية بعد خبرة للعالم "فون تونن" لمدة 40 سنة من الملاحظة والتمحيص في إدارة مزرعته التي تحمل اسم "تيللو Tellow" والقريبة من مدينة "روستوك Rostoc" بمقاطعة "مكلنبيرغ Meclenburg" الألمانية والتي عاش فيها خلال الفترة الممتدة من 1783 إلى 1850 ، وقد حاول من خلالها توضيح العلاقة القائمة بين موقع السوق (المدينة) وتكلفة النقل للإنتاج الزراعي وأثر ذلك على نمط استخدام الأرض الزراعي وأنواع المحاصيل المنتجة وتوزيعها الجغرافي، وتقوم هذه النظرية على جملة من الشروط:

- تقوم هذه الدولة في أرض سهلية منبسطة.

- تتوسط المدينة الدولة، وتحيط بها الأراضي الزراعية، وتتميز بالتجانس في جميع الاتجاهات وذلك من الناحية الجيومورفولوجية والمناخية والتربة.

- يعمل المزارعون في هذه الدولة على تسويق منتجاتهم الزراعية وتحقيق ربح جيد.

- لا توجد وسائط نقل في هذه الدولة إلا العربات التي تجرها الخيول.

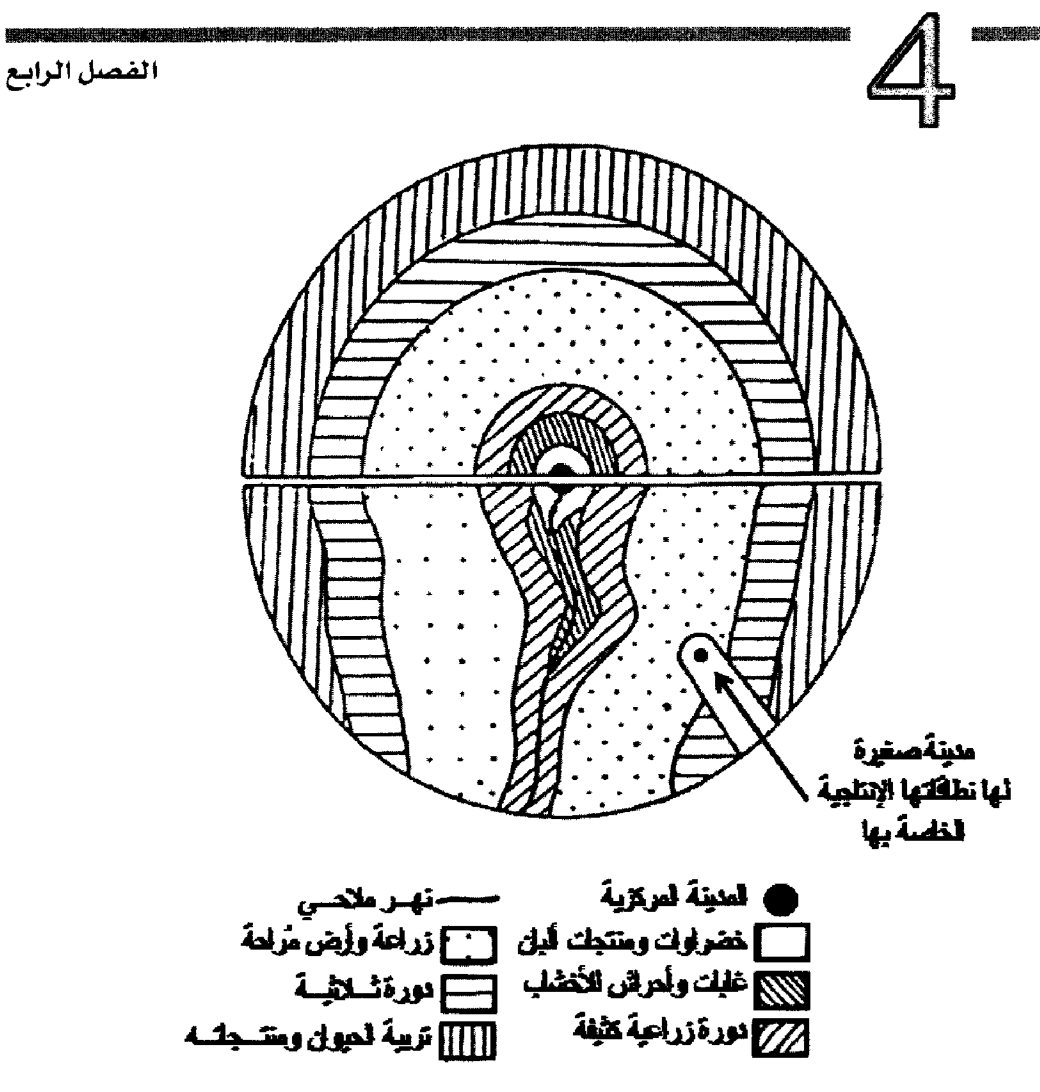
- تعتبر المدينة في الدولة هي السوق الرئيسة والوحيدة وتقع في المركز، ويحيط بها ست (06 نطاقات زراعية باستخدامات متباينة كما يلي:

❖ - **النطاق الأول:** وهو أقرب الاستخدامات الزراعية لسوق المدينة إذ يجاورها مباشرة، وقد خصص لزراعة الخضراوات والفواكه وكذا تربية الحيوانات المنتجة للألبان، يعود سبب ذلك إلى بطء حركة نقل هذه المنتجات وغياب تقنيات الحفظ والتبريد مما يعرضها للتلف، لذلك اختير لها أقرب الأراضي إلى السوق، مع الإشارة إلى أن هذا النطاق يتسع إلى الخارج استجابة لاحتياجات المدينة لأنواع المنتجات الزراعية بهذا النطاق.

❖ - **النطاق الثاني:** مخصص لإنتاج الأخشاب التي تستخدم لأغراض التدفئة والوقود، ويرجع قرب نطاق غابات الخشب من المدينة إلى خفض تكاليف نقل الأخشاب من ناحية وطبيعة وسائل النقل المتوفرة، إلى جانب أن المحصول الغالي يعطي دخلاً

للمزارع القريب من المدينة أكبر مما يعطيه نوع آخر من الإنتاج الزراعي عدا إنتاج الفواكه والخضراوات.

- ❖ - **النطاق الثالث:** وفيه تمارس الزراعة الواسعة والكثيفة متمثلة في الحبوب وبعض المحاصيل الزراعية الحقلية الأخرى، والتي وإن تشابهت مع المناطق التالية لها، إلا أنها تحتوي على بعض المساحات المحدودة المتروكة والتي لا تتعدى بعض الهكتارات.
- ❖ - **النطاق الرابع:** تخصص لزراعة الحبوب لكن بشكل أقل مما هو عليه في النطاق الثالث السابق، وذلك من خلال دورة زراعية بحيث تترك الأرض بورًا لمدة سنة واحدة كل ست (06) سنوات.
- ❖ - **النطاق الخامس:** يسود فيه زراعة الحبوب وفق دورة زراعية ثلاثية، أي أن الأرض تترك للراحة لمدة سنة واحدة بعد زراعتها سنتين متتاليتين، وبالرغم من الحاجة الملحة لأخشاب الوقود التي كانت أسعارها تفوق أسعار الحبوب فإنها لم تتعد على مناطق زراعة الحبوب إلا بقدر الاحتياج المعاشي لها وإلا لكانت زراعتها في تلك المناطق أقل فائدة من الناحية التجارية، ومع ذلك فإن زراعة الحبوب في النطاقات (3، 5،4) يظهر متناقص كلما ابتعدنا عن سوق المدينة لنفس المبدأ.
- ❖ - **النطاق السادس:** مخصص للمراعي وتربية الحيوانات بأنواعها (شكل: 04).



شكل (04): استخدام الأراضي حول المدينة المنعزلة عند Von THUENEN.

المصدر: محمد جاسم شعبان العاني(2011)، ص. 276.

وعلى أساس هذا التوزيع المكاني للاستخدامات الزراعية للأرض نجد أن فون تونن قد حدد ضوابط الطلب على المنتجات الزراعية وسعر الأرض وتكاليف الإنتاج التي تعتمد على المحصول من حيث الوزن والقابلية للتلف كما يلي:

- تركز زراعة المحاصيل سريعة التلف في أقرب الأراضي للمدينة للمحافظة على طزاجتها وهي محاصيل مرتفعة القيمة، بينما

المحاصيل الحقلية والثقيلة ذات القيمة المنخفضة والتي تدوم طويلاً فإنها تتركز بعيدًا عن المدينة، مما يجعل الربح يزداد في المناطق القريبة من السوق وينخفض كلما ابتعدنا عنها لارتباطها بتكاليف الإنتاج.

- انخفاض نسبة الكثافة الزراعية كلما ابتعدنا عن السوق (المدينة) وذلك لارتفاع إيجار الأراضي وأسعارها وارتفاع الضرائب، مما يؤدي إلى استخدام طرق زراعية كثيفة لتخفيض تكاليف الإنتاج من ناحية ولوجود فرصة لتحقيق أرباح طائلة نظرًا للقرب من السوق من ناحية أخرى.

إن نظرية "فون تونن" تمثل أول محاولة جادة في توضيح أهمية مكان النشاط الاقتصادي من حيث التوزيع الجغرافي المكاني للمحاصيل الزراعية وأنماط استخدام الأراضي الزراعية وكذا الأهمية الاقتصادية التي انعكست في أثر عامل المسافة على تكاليف النقل، إلى جانب توضيحها للتفاعل بين عناصر النظرية الثلاث (السوق، المسافة، موقع الإنتاج) والتي تسمح كلها بإدراك مدى التوازن الإقليمي داخل الدولة الواحدة أو بين مناطق الإقليم الواحد.

وأمام هذه الإيجابيات التي جاءت بها نظرية "فون تونن" إلا أن هذه النظرية تعرضت إلى بعض الانتقادات لعل أهمها نذكر:

- لا يمكن تطبيق هذه النظرية في جميع أقاليم العالم وفي كل الأزمنة، لأن الدولة المنعزلة وتأثر استغلال الأرض الزراعي إلا بالسوق المحلية للمدينة وغيرها يصعب وجودها في الواقع الفعلي في أي مكان جغرافي.
- صعوبة وجود تجانس في العناصر المناخية وعوامل التربة خاصة في الأقاليم المتسعة المساحة.
- عدم ارتباط تكاليف النقل بالمسافة فقط، بل ترتبط أيضًا بخصائص الحمولة المنقولة وقدرتها على تحمل النقل ونوع ووسيلة النقل ومدى مرونة حركة النقل نفسها في نقل المنتجات من نطاقات الإنتاج إلى سوق المدينة.

ورغم ذلك تبقى نظرية "فون تونن" أول محاولة نظرية للتخطيط الإقليمي تتضمن العديد من المفاهيم يمكن الاستناد إليها في تحليل وتفسير بعض مظاهر النشاط الاقتصادي على مستويات مكانية مختلفة، كما ظهرت على أساسها العديد من الدراسات والنظريات المكانية والجغرافية في سنوات لاحقة.

2- نظرية النطاقات الزراعية لِ Robert SINCLAIR:

"نموذج حضري- ريفي للتخطيط الإقليمي".

حاول "روبر سينكليرRobert SINCLAIR" في سنة 1967 دراسة تأثير النمو الحضري الحديث على تنظيم استخدامات الأرض الزراعية من خلال نموذج طبقه على الولايات المتحدة الأمريكية، وميّز فيه خمسة (05) نطاقات زراعية تتتابع ضمن حلقات مركزية حول المراكز الحضرية المتروبوليتانية (شكل: 05)، وهي:

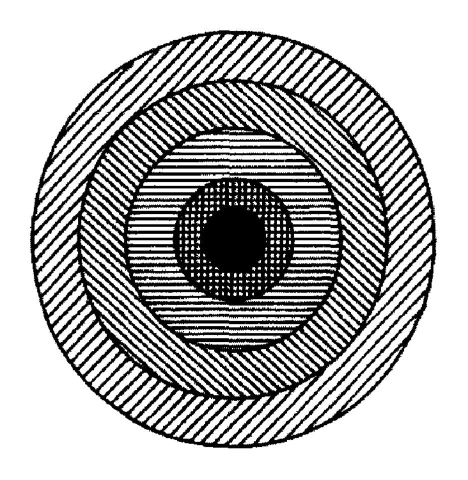
- **- النطاق الأول:** وهو نطاق الزراعة الحضرية أين تقسم فيه الأرض إلى رقاع صغيرة المساحة تخصص بعضها كمزارع لتربية الدواجن والبعض الآخر لزراعات متنوعة وأخرى كمباني للاستخدامات المختلفة.
- **- النطاق الثاني:** وهو نطاق المراعي المؤقتة والأراضي الفضاء، أين تترك الأراضي في هذا النطاق كفضاء حتى يتسنى شغلها بالاستخدامات الحضرية المختلفة في الأوقات المناسبة.
- **- النطاق الثالث:** وهو نطلق زراعة المحاصيل الحقلية المؤقتة، وفي أغلبها هي محاصيل تقليدية، كما تستغل أجزاء منه كمراعٍ، وأجزاء أخرى تترك كفضاء يمكن استغلاله مستقبلاً في الاستخدامات الحضرية[1].

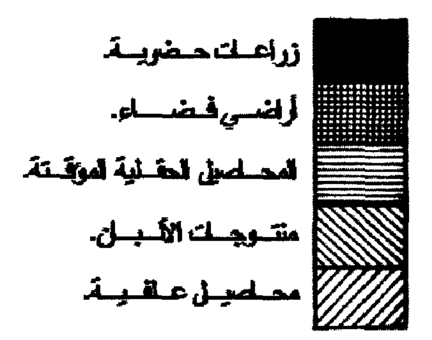
---

(1) محمد الفتحي بكير محمد، مرجع سابق، ص. 90.

- ❖ - **النطاق الرابع:** وهو نطاق مخصص لمنتجات الألبان.
- ❖ - **النطاق الخامس:** وهو نطاق زراعة المحاصيل العلفية.

وعليه، فإن النمو المستمر للمراكز الحضرية الميتروبوليتانية يمارس تأثيرًا في استخدامات الأرض الزراعية المحيطة بها، ويرتبط حجم هذا التأثير وسرعته في التغيير على حجم المركز الميتروبوليتاني ومنطقته.





شكل (05): استخدام الأراضي حول المركز الحضري الميتروبوليتاني عند Robert SINCLAIR.

المصدر: محمد الفتحي بكير محمد(2013)، ص. 91.

3- نظرية الموقع الصناعي لِـ Alfred WEBER:

"نموذج حضري- صناعي للتخطيط الإقليمي .

ظهرت العديد من النظريات التي تناولت الموقع الصناعي وأسس اختياره ومنها دراسات "ازارد ISARD" ، وكذا نظرية "لوش LOESCH" التي ركزت على الموقع وأهميته من خلال عوامل السوق والطلب على المنتجات الصناعية.

وتعتبر نظرية "Alfred WEBER" هي أولى النظريات والدراسات المتعلقة بالموقع الصناعي، وقد ظهرت في النصف الأول من القرن العشرين، وقد أراد من خلالها البحث عن الموقع الأمثل لإقامة صناعة معينة وبأقل تكلفة إنتاجية ممكنة أي تحقيق أقصى حد ممكن من الربح.

ومن أجل إثبات ذلك، اعتمد "Alfred WEBER" في نظريته على مجموعة من الافتراضات، وهي:

- أن تتوقع الصناعة في دولة منعزلة.
- تنتشر الموارد الطبيعية في أي مكان من الدولة بشكل كبير وبنفس السعر.
- يسود مناخ واحد متجانس بجميع عناصره كل أقاليم الدولة.
- يرتبط وجود مصادر الطاقة بأماكن معينة من أقاليم الدولة.
- وجود منافسة مباشرة بين المستثمرين الصناعيين، وتشمل خاصة الأسواق.

- الأيـدي العاملـة محـدودة، ويـرتبط تواجـدها بمنـاطق معينـة، وهـي محددة الاتجاهات.

وانطلاقًا مـن هـذه الافتراضـات، حـدد "Alfred WEBER" ثـلاث (03) عوامل رئيسية تؤثر في اختيار الموقع الصناعي، وتتمثل هذه العوامل في:

- تكاليف النقل.
- تكاليف الأيدي العاملة.
- التركز والتراكم.

ويتضح تأثير هذه العوامل في اختيار الموقع الصناعي من خلال:

- ❖ - ربـط "ألفـرد فيـبر" تكـاليف النقـل بعامـل المسـافة وبـوزن المـواد المنقولـة، فوجـد أن الموقـع الأمثـل لإقامـة الصـناعة يكـون في النقطـة الـتي تكـون فيهـا المسـافة بـين منـاطق إنتـاج المـواد الخـام ومنـاطق تصنيعها في حدودها الدنيا، وتأكـد مـن ذلـك بعـد اسـتخدامه لقـانون معامل المادة (Material Index).
- ❖ - تعمل أمـاكن تـوافر وتواجـد الأيـدي العاملـة علـى جـذب الصـناعة، خاصة عندما يكون التوفير في تكـاليف الأيـدي العاملـة لكـل وحـدة منتجة أكبر من تكاليف النقل الإضافية المطلوبة لكل وحدة.
- ❖ - تحدث ظاهرة التركز والتراكم عندما تتوفر عوامل مساعدة مثـل توفر الأيدي العاملة الماهرة، أو توفر خدمات البنية التحتية، انخفـاض أسعار الأراضي...

وفي هذا الإطار قدم "ألفرد فيبر" حالتين (02) متباينتين لاختيار الموقع الصناعي بمراعاة العوامل السابقة الذكر، وهاتين الحالتين هما:

***- الحالة الأولى:**

افترض في هذه الحالة وجود سوق واحدة، مع استخدام مادة خام واحدة في الصناعة، وهنا نسجل وجود ثلاث احتمالات لاختيار الموقع الصناعي، كما يلي:

- إذا كانت المادة الخام متوفرة في مناطق معينة ويفقد جزء كبير من وزنها عند التصنيع، الموقع المختار للمصنع يكون عند مكان المادة الخام.
- إذا كانت المادة الخام من النوع المتوفر في مناطق معينة ولا تفقد شيئًا من وزنها عند التصنيع، فإن الموقع المختار للمصنع يكون إما عند السوق أو في مكان المادة الخام.
- إذا كانت المادة الخام من النوع المتوفر في كل مكان، فإن الموقع المختار يكون عند السوق، لأن تكلفة المواد الخام أو المنتجات الصناعية تكون في أدنى قيمة لها.

***- الحالة الثانية:**

تتميز هذه الحالة بوجود سوق واحدة ونوعين من المواد الخام، وهنا نجد عدة اختيارات للموقع الصناعي:

- إذا كانت المواد الخام متوفرة في كل مكان وبنفس السعر، فإن الموقع المختار للمصنع يكون عند السوق، لان تكلفة النقل ستكون متساوية في كلتا الحالتين وفي مستويات دنيا.
- إذا كانت إحدى المواد الخام من النوع المتوفر في كل مكان وبنفس السعر فإن الموقع المختار للمصنع يكون عند السوق، كما يمكن أن يكون المصنع عند السوق عندما تكون المواد الخام من النوع المتوفر في جميع المناطق باستثناء منطقة السوق، بشرط أن تكون كلا النوعين من المواد الخام من النوع الذي لا يفقد وزنًا عند التصنيع.
- إذا كانت كلتا المادتين الخام من النوع المتوفر في مناطق محدودة ولا يفقدان جزءً من وزنهما، فإن الموقع المختار للمصنع يكون عند السوق.
- إذا كانت المواد الخام من النوع المتوفر في مناطق معينة وتفقد نسبة كبيرة من وزنها عند التصنيع، ففي هذه الحالة يمكن للمصنع أن يكون عند السوق، أو في مكان المادة الخام الأولى أو مكان المادة الخام الثانية أو في منطقة تتوسط المسافة بين منطقتي المواد الخام وذلك بمراعاة تكاليف النقل السنوية، بمعنى يختار الموقع الصناعي عند المادة الخام التي تُسجل فيها تكاليف النقل أدنى مستوياتها (شكل).

ونظرًا لأهمية هذه النظرية في التخطيط الإقليمي والتنمية الإقليمية إلا أنها تعرضت للعديد من الانتقادات مست على وجه الخصوص العلاقة بين تكاليف النقل والمسافة وتكاليف نقل المواد الخام والمواد المصنعة الجاهزة وكذا إهمال بعض العوامل والتي من شأنها التأثير في اختيار الموقع الصناعي مثل التسهيلات والمساعدات الحكومية، والعوامل البيئية وخصائص الموضع الصناعي والأراضي المحيطة به، بالإضافة إلى الجوانب النظرية المختلفة.

ورغم هذه الانتقادات إلا أن نظرية "Alfred WEBER" للموقع الصناعي استطاعت توضيح الجوانب الاقتصادية للموقع الجغرافي ووضحت خصائص الاقتصادية الإيجابية التي من شأنها ان تجعل من الموقع الصناعي منطقة جذب وتركز للصناعات والأنشطة الصناعية الأخرى ويصبح منطقة استقطاب، لهذا كانت هذه النظرية منطلقًا وقاعدة لظهور نظريات أخرى مثل نظرية "لوش" لدور السوق بدلاً من الموقع، ثم نظرية "أقطاب النمو" لبيرو.

4- نظرية المكان المركزي لِ Walter CHRISTELLER:

"نموذج لتحليل التركيب المكاني للإقليم وإعادة بناءه".

تهتم نظرية المكان المركزي بدراسة وتحليل العلاقات بين الأماكن المركزية وأقاليمها، وكذا بين الأماكن المركزية ووظائفها، لذلك تبرز هذه النظرية كأهم النظريات التي تفسر مواقع المدن وتوزيعها وتباعدها وتصنيفها وفق الحجم والوظيفة، كما تركز على الكيفية التي يتم من خلالها توقيع

الأنشطة الاقتصادية في المواقع التي تضمن تحقيق الجدوى الاقتصادية وتوفير للمجتمع الإقليمي السهولة والانتفاع الاقتصادي من إنتاج السلع والخدمات في تلك الأقاليم.

وضع هذه النظرية الجغرافي الألماني "والتر كريستالر Walter CHRISTELLER" سنة 1933 ونشرها في دراسته الشهيرة التي جاءت بعنوان "الأماكن المركزية في جنوب ألمانيا The central Places of Souther Germany" والتي تتضمن إلى جانب الإطار النظري تطبيق النظرية على التجمعات السكانية في جنوب ألمانيا وبالتحديد في مقاطعة باڤاريا.

تقوم هذه النظرية على أن المدينة تشكل مركزًا لتقديم السلع والخدمات إلى المدن المجاورة وظهيرها، لذلك اعتمدت هذه النظرية في تفسير مواقع المدن وتوزيعها وتباعدها وأحجامها وأصنافها وفق وظائفها وتحديد علاقاتها التشابكية مع بعضها وبمناطق التأثير حولها انطلاقًا من الوظيفة الأساسية التي تقدمها تلك المدن لبعضها ومناطق تأثيرها، مما جعله يقرر بأن المدينة يجب أن تقع موقعًا مركزيًا بالنسبة لإقليمها بحيث يحقق لها ذلك الموقع أقصى حد ممكن من الفائدة المتبادلة[1].

ترتبط الأماكن المركزية حسب النظرية مع أقاليمها بعلاقات اقتصادية تقل أو تزيد حسب حجم الخدمات التي يقدمها كل منهما، عُرف المكان

---

(1) محمد جاسم شعبان العاني، مرجع سابق، ص. 302.

المركزي على أنه مستوطنة أو تجمع سكاني بشري يزود السكان في ظهيره أو إقليمه بالبضائع والخدمات المختلفة[1].

جاءت نظرية الأماكن المركزية لدراسة العلاقة بين مراكز توزيع الخدمات والبضائع في إقليم ما، وأثر ذلك على هرمية النظام الحضري في ذلك الإقليم، ومن أجل اختبار هذه العلاقة وآثارها افترض كريستالر في بداية نظريته العوامل التالية:

- يوجد سهل مستو لا حد له، يتميز بسهولة متساوية في النقل والمواصلات إلى جميع الاتجاهات، وتتناسب تكاليف النقل مع المسافة، وتوجد وسيلة وحيدة للمواصلات.
- يتوزع السكان جغرافيا بالتساوي على السهل.
- قامت المناطق المركزية (مراكز العمران) على السهل لتقوم بتموين ظهرانيها بالبضائع والخدمات والوظائف الإدارية.
- يزور المستهلكون أقرب مركز للتزود بالبضائع والخدمات المطلوب، وبهذا قلل المستهلكون المسافة التي يقطعونها.
- يمثل ممولو هذه الوظيفة رجال الاقتصاد، إذ يحاولوا أن يكبروا من حجم أرباحهم بأن يتخذوا مواقع تتيح لهم الحصول على أكبر سوق ممكن، ربما يقصد الناس أقرب مركز، لكن نجد الممولين

(1) عثمان محمد غنيم، مرجع سابق، ص. 145.

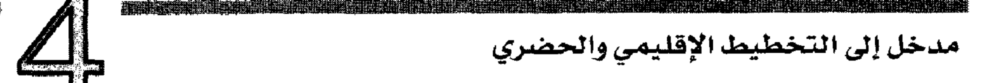
يتمركزون في أبعد المواقع عن نظرائهم كلما أمكن لتحقيق أقصى اتساع لمنطقتهم التسويقية.

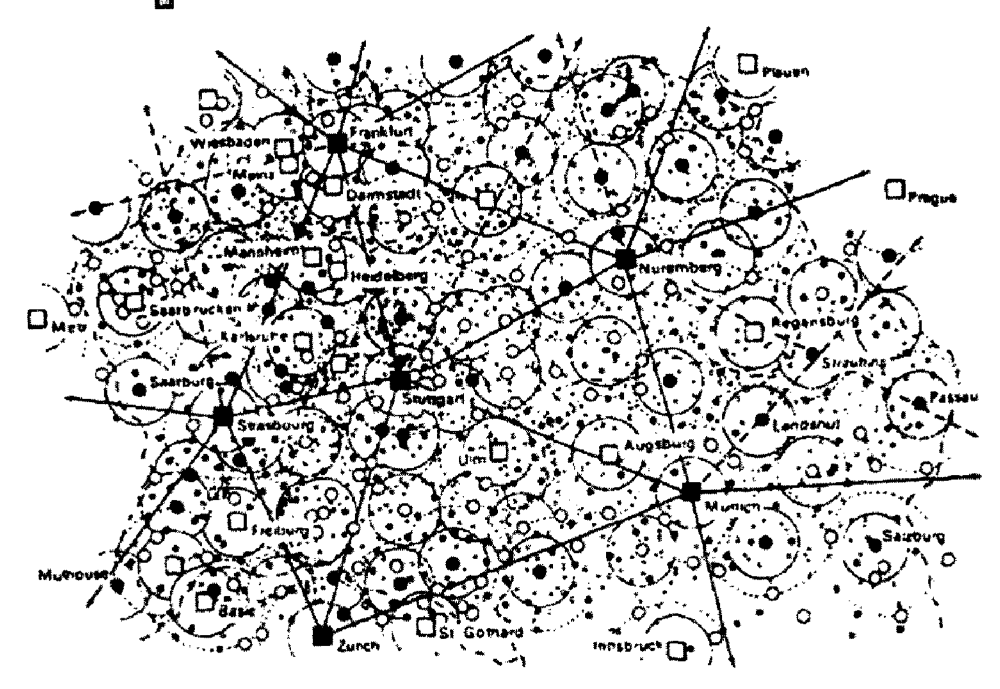
- أنهم سيفعلون ذلك حتى لا نجد مستهلك أبعد من الوظيفة أو الغرض مما يجعله يعد نفسه للسفر للحصول عليها، وتقدم بعض المناطق المركزية عدة وظائف يطلق عليها نظام مركزي أعلى، وأخرى تقوم بقليل من الوظائف وهي نظام المراكز السفلى.
- يفترض في هذه الأماكن المركزية العليا القيام بعدة وظائف عليا (تسمى نظم وظيفية أعلى) والتي لا تقدمها الأماكن المركزية السفلى التي تقدم أدنى الوظائف (النظم الوظيفية السفلى) والتي تقوم بها الأماكن المركزية السفلى.
- يملك المستهلكون نفس القدرة من الدخل والطلب على البضائع والخدمات[1].

وكان يهدف كريستالر من وراء كل ذلك إلى إيجاد نموذج نظري لتوزيع الأماكن المركزية ثم مقارنة هذا التوزيع النظري مع الواقع وحصر أوجه الشبه والاختلاف بينهما فيما يتعلق بالنظام الحضري (شكل: 06).

---

(1) فتحي محمد مصيلحي، جغرافية الخدمات : الإطار النظري وتجارب عربية، مطابع جامعة المنوفية، مصر، 2001، ص. 46.





شكل (06): مبادئ نظرية Walter CHRISTELLER في جنوب ألمانيا.

لاحظ كريستالر أن أنواع الخدمات والسلع والأنشطة المقدمة للسكان في إقليم ما تختلف في مستوياتها، بمعنى أن هناك هرمية (Hierarchy) في الخدمات المقدمة تتراوح ما بين مستوى أدنى يتواجد في جميع المراكز سواء أكانت مدن أو قرى ومستوى مرتفع من الخدمات يتواجد فقط في المدن الرئيسة أو الكبرى، لذلك نرى أن المدن الكبرى تتمتع بوفرة معظم الخدمات فيها بينما يتواجد في المدن الصغرى والقرى خدمات محدودة، وقد فسر كريستالر هذا الواقع بأن كل نشاط خدمي مُقدم يعتمد على ما يلي:

* - حجم السكان: عبّر عنه كريستالر بالعتبة السكانية (The threshold population)، ويقصد به الحد الأدنى من السكان (المستهلكين) اللازم لاستمرار تقديم الخدمة وبقاءها، وإذا ما

انخفض عدد السكان عن العتبة أو الحد الأدنى، فإن الجدوى الاقتصادية للخدمة ستكون سالبة وعلى المدى الطويل سيتم توقيف الخدمة بسبب الخسارة المستمرة، أما إذا ارتفع عدد السكان عن العتبة فإن الأرباح الناجمة عن تقديم الخدمة ستتزايد، وبالتالي ستزيد الجدوى الاقتصادية لهذه الخدمة وسيؤدي الطلب المتزايد على الخدمة إلى تعدد الجهات التي تقوم بتقديمها، وهو ما يعزز عامل المنافسة بين هذه الجهات.

* - مدى السوق: يقصد به المسافة القصوى التي يقطعها المستهلك من أجل الحصول على الخدمة أو السلعة، وهذه المسافة القصوى تمثل الحد الخارجي للسوق في مركز ما، بحيث إذا ما زادت هذه المسافة فإن الوصول إلى سوق مركز آخر يصبح أقرب.

يتأثر طول المسافة القصوى التي يقطعها طالبي الخدمات (المستهلكون) بعاملي الوقت والتكلفة، لذلك ينتج عن تباين المسافة المقطوعة من طرف الباحثين عن الخدمات (المستهلكون) ما يسمى بهرمية الأماكن المركزية (Hierarchy) وذلك نظرًا لاختلاف الأماكن المركزية في أحجام سكانها وفي عدد ونوعية الخدمات التي تقدمها، وتحتل قمة النظام الهرمي عادة المدن الكبرى وخصوصًا عواصم الدول التي تقدم جميع الخدمات والسلع لأقاليمها،

وفي الطرف الآخر من السلسلة تأتي القرى الصغيرة والتي تقدم خدمات بسيطة ومتواضعة وبين طرفي السلسلة توجد مراكز حضرية ذات أهمية متباينة[1].

تتطور هرمية الأماكن المركزية في ظل ظروف وأوضاع معقدة ليس من السهل ضبطها أو التحكم بها ولكن رغم ذلك فإنه يمكن التأثير فيها بقوة، وغالبًا ما تتطور هرمية الأماكن على عدة مراحل متتابعة، كما وضح ذلك كريستالر من خلال إقليم افتراضي كما يلي:

- **المرحلة الأولى**: يبدأ ظهور مركز خدمات متواضع في الإقليم، وذلك من خلال قيام أحد المزارعين في المنطقة بفتح مخزن أو محل للتجارة لبيع البضائع أو السلع للسكان، وعادة ما يخدم هذا المخزن منطقة صغيرة لا تتجاوز حدود الدائرة البيضاء الصغيرة، حيث يسافر بعض السكان من أطراف الدائرة إلى مركزها للحصول على الخدمات والسلع المتوفرة.
- **المرحلة الثانية**: عندما كان قطع مسافات أطول للوصول إلى خدمة يزيد من تكلفتها، فإن عدد المزارعين يتشجعون لإنشاء مخازن أو محلات تجارية جديدة مشابهة للأولى، خصوصًا إذا ما كان تقديم مثل هذه الخدمات والسلع يتم بأسعار أقل من المخزن الأول ويحقق أرباحًا.

---

(1) نفس المرجع السابق، ص. 146 -147.

- **المرحلة الثالثة**: يؤدي تطور المواصلات بأنواعها في الإقليم إلى تمكين السكان من السفر إلى مسافات أطول، وفي نفس الوقت يعمل المنتجون على تحسين طرق الإنتاج وتخفيض أسعار السلع، مما يؤدي إلى توسع الأسواق وانتشارها في أنحاء الإقليم المختلفة.
- **المرحلة الرابعة**: تتقارب الأسواق من بعضها البعض وتتداخل، الأمر الذي يؤدي إلى اشتراكها في مناطق النفوذ، فالمناطق البيضاء في الدوائر هي مناطق يتحرك فيها المستهلكون باتجاه مركز واحد، بينما يتعامل السكان مع أكثر من مركز في المناطق المضللة التي تمثل مناطق تداخل الأسواق مع بعضها البعض.
- **المرحلة الخامسة**: يمتاز المستهلكون في المناطق المضللة (مناطق تداخل الأسواق) بأنهم عقلانيون، حيث يميلون إلى تقليل التكاليف فيتجهون إلى أقرب مركز، وبالتالي يمنكن تقسيم المناطق المضللة بين كل مركزين متجاورين مناصفة، الأمر الذي يعطينا شكلاً سداسيًا لإقليم كل مركز أو لسوقه.
- **المرحلة السادسة**: تتضح هرمية الأماكن المركزية حسب درجة الخدمات والسلع التي يقدمها كل مركز، فالمدينة تقدم خدماتها لجميع القرى والتجمعات السكانية الصغيرة الأخرى، بينما تقدم القرية خدماتها للتجمعات السكانية الصغيرة، وهكذا مع ملاحظة أنه كلما انتقلنا من مستويات عليا إلى مستويات دنيا فإن الخدمات

والسلع التي تقدمها المراكز تتراجع في كمها وكيفها والعكس صحيح[1].

وبشكل آخر فجراء وجود التداخل بين مجالات المراكز وبحكم عاملي الزمن والمسافة وتكاليفهما يحصل التقسيم المنتظم لمناطق التداخل بين المركز والمناطق التابعة لها فتأخذ مجالات المراكز الخدمية أشكال هندسية مضلعة سداسية بحيث تحقق غطاء تام للإقليم بالوظائف التي تؤديها المراكز الخدمية، ويصبح للسكان أكثر من مركز معين للحصول على السلع والخدمات ويتوقف الأمر على اختيار المستهلك نفسه في ضوء نوع الخدمة التي يريد الحصول عليها وتأثير عاملي المسافة والوقت اللذين يؤديهما للحصول على تلك الخدمة فالسكان في مناطق التداخل هم من يتوفر لهم الخيار للاتجاه إلى أكثر من مركز محدد وبإدخال تأثير عاملي المسافة والوقت كمحددات للحكم على رغبة هؤلاء السكان في التوجه إلى أي المراكز نجد أن سكان المناطق المتداخلة سوف يكون لهم اتجاهين مختلفين للحصول على الخدمة ضمن منطقة التداخل الفاصل بينهما والخط المستقيم الذي يصنف مناطق التداخل الذي يجعل من كل نصف ينتمي إلى مركز معين... وهكذا نلاحظ بأن المركز الواقع في الوسط سوف ينال ست أنصاف من مناطق متداخلة بينما يتوزع نصف واحد من منطقة متداخلة باتجاه المراكز المحيطة وبذلك فإن الموقع المركزي إذ يرفع من مستوى الطلب فإنه يزيد من حجم المركز الأوسط

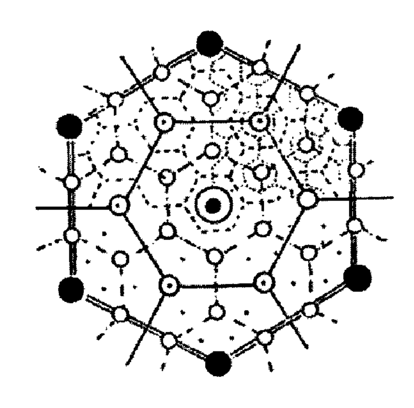
(1) فؤاد بن غضبان، جغرافية الخدمات، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص. 36.

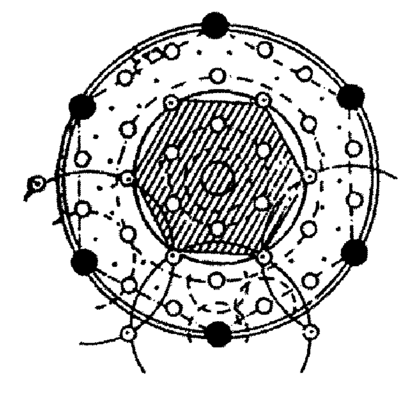
الذي يمكن اعتباره هو الموقع المركزي بين المناطق المحيطة، وبذلك يظهر الإقليم موزعًا إلى مجموعة من المجالات السداسية الشكل كلُ منها يمثل دائرة مركز من المراكز التي تقدم الخدمات.

وعلى أساس أن المراكز المتعددة تقدم خدمات متنوعة لذلك فإن المركز الذي اِتخذ موقعًا مركزيًا سوف يكون مجالاً لتنوع الخدمات التي يجب أن يوفرها بناءً على زيادة الطلب عليها من خلال اِلتحاق أنصاف المناطق المتداخلة إليه. وهو ما سيدفع إلى توسع أكبر وحركة تبادل أنشط، وبذلك يندفع الحجم السكاني الأدنى إلى مستوى حدود أعلى له.

وبهذا التفسير للأماكن المركزية استطاع كريستالر أن يحدد 07 مستويات من المواقع المركزية تبدأ بالقرية الصغيرة وتنتهي بالمدينة الكبرى انطلاقًا من المعايير الثلاثة التي اعتمدها (شكل: 07).

* - السوق: سيحصل كل تجمع سكاني أو إقليم بناءً على هذا المبدأ على الخدمات والسلع من عدد أقل من الأماكن المركزية، وعليه فإنه في ظل ذلك ستخدم ثلاث تجمعات سكانية لها نفس الرتبة من قبل مكان مركزي في الرتبة الأعلى، وبذلك يكون تكرار وتتابع الأماكن المركزية في ظل مبدأ السوق على الشكل النحو التالي: 1، 2، 6، 18، 54...، بينما يكون تتابع مساحة إقليم الأماكن المركزية: 1، 3، 9، 27...





شكل (07): نظام الأماكن المركزية حسب مبدأ السوق عند Walter CHRISTELLER.

* - المواصلات: يعمل هذا العامل على تقليل واختصار المسافة بين الأماكن المركزية الفرعية والمكان المركزي الرئيس، وسيكون أقل وضع لتوزيع الأماكن المركزية الفرعية على امتداد خطوط المواصلات التي تربط بين مكانين مركزيين رئيسين، وبذلك تكون تبعية هذه المراكز الفرعية مزدوجة، وعليه فإن أربع تجمعات سكانية لها نفس الرتبة ستخدم من قبل مكان مركزي في رتبة أعلى.

* - مبدأ الإدارة: وفق هذا المبدأ يهيمن كل مكان مركزي رئيس على ستة أقاليم مركزية محيطة به.



وقد حددت كل العناصر في الجدول الموالي أين ستكون قابلية المركز الأساسي على الجذب عالية فتتولد شتى علاقات الترابط المكاني بين المركز الرئيس والمراكز المحيطة به.

نظام المكان المركزي حسب قاعدة السوق.

شكل	رتبة المكان	عدد الأماكن	التباعد (كم)	سكان المكان (نسمة)	سكان الإقليم (نسمة)	مساحة الإقليم (كم^2)
M	قرية بها سوق	486	7	1.000	3.500	14
A	بلدة صغيرة	162	12	2.000	11.000	133
K	بلدة متوسطة	54	21	4.000	35.000	400
B	عاصمة بلدية	18	36	100.000	10.000	1.200
G	عاصمة دائرة	6	62	30.000	350.000	2.600
P	عاصمة ولاية	2	108	100.000	1.000.000	800
L	عاصمة إقليم	1	189	500.000	3.500.000	32.400

المصدر: أحمد علي إسماعيل، دراسات في جغرافية المدن، إصدار دار الثقافة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1993، ص. 207.

وعليه نسجل أهمية هذه النظرية في الدراسات الإقليمية، وتكمن هذه الأهمية فيما يلي:

- أداة ناجحة للكشف عن الهيكل القائم لأي إقليم من خلال تشخيص عناصر التركيب الإقليمي لأي من الأقاليم كونها تعمل على تحديد

مواقع المراكز القائمة في الإقليم، وتحديد أحجام سكانها مع تحديد أنواع الخدمات التي تقدمها هذه المراكز، إلى جانب توضيح الهيكل العام للإقليم وتحديد العلاقات القائمة بين عناصره.

- تعتبر نظرية الأماكن المركزية وسيلة ذات كفاءة وكفاية لتحقيق أكبر وأفضل صورة مستقبلية للحالة التي يمكن أن يكون فيها التركيب المكاني للإقليم متوازنًا عبر جميع عناصره وذلك بتجنب حدوث حالات هدر في عناصر التركيب الإقليمي التي قد تحصل في الإقليم نتيجة تكرار المتشابهات من الخدمات التي يصبح وجودها غير مبرر جراء عدم حصول حالات التداخل، مع ضمان تنظيم مدى الرحلات إلى السوق من خلال تقليل المسافات وتكاليف اجتيازها جهدًا ووقتًا بتنظيم المسائل المتعلقة بالوقت واستعماله وكيفية التصرف به ومقداره واتجاهاته ومبررات استعماله، إلى جانب تطبيق نظام الأقلمة فيما يتعلق باستغلال الإمكانات الطبيعية والبشرية والمادية وبالتحديد النقدية منها وكذا توفير أفضل السبل لكيفية إدارة واستثمار الثروات الطبيعية في الإقليم واستخدام الأسلوب الأمثل لتوزيع المنافع الاجتماعية التي تتولد عن الأنشطة المستقبلية، كما أن النظرية تعطي للمخططين الشمولية في الترابط بين خطط العناصر المكانية للإقليم بما يجعلها مترابطة مع بعضها ومترابطة مع الأجزاء والمقومات الأخرى للإقليم.

- تتدخل نظرية الأماكن المركزية في اختيار أفضل المواقع التي توفر السهولة والاقتصاد في الحصول على الخدمات من جهة وسهولة الوصول والانتفاع إلى تلك الخدمات من جهة أخرى وذلك بتحديد المواقع المكانية لتوقيع الأنشطة الاقتصادية، مع تحديد المسافات الفاصلة بين كل فرع من الفروع الصناعية والمركز العام من جهة ثانية وبين الفروع نفسها، وهذا ما جعل النظرية أداة تعمل على تحقيق الجدوى الاقتصادية للمشاريع الصناعية والوظائف الأساسية من جهة وتحقق نفعًا اقتصاديًا للمجتمع الإقليمي من جهة أخرى معبرًا عنه بالانتفاع وسهولة الوصول، مع إتاحة المجال لاستخدام عدة أساليب ونظريات أخرى لتحقيق أغراضها، ومن بين هذه النظريات نجد النظرية الاقتصادية التي ترى أن أي نوع من الأنشطة لا بد أن يرتبط بالسكان كمنتجين ومستهلكين في نفس الوقت إضافة إلى أساليب تحديد الأبعاد المسافية وأساليب الجاذبية المكانية.

وأمام هذه الأهمية لنظرية Walter CHRISTELLER، إلا أنها تعرضت لجملة من الانتقادات، وحاول عدد من العلماء إدخال بعض التعديلات عليها ومنهم الألماني "لوش Loesch" الذي ركز على التوزيع المكاني للصناعات التصديرية بدل الخدمات وأثرها في التركيب المكاني عند كريستالر.

ولعل أهم الانتقادات التي وجهت لنظرية Walter CHRISTELLER ، فهي:

- اهتمت النظرية بدراسة وتحليل قطاع الخدمات وأثر ذلك على التركيب المكاني، واعتبرت الخدمات العامل الأساسي الذي يؤدي إلى تطور التجمعات السكانية وخصوصًا المدينة.
- درست النظرية التركيب السكاني للإقليم ولكنها لم تتطرق إلى كيفية تطور هذا التركيب والتغيرات المستقبلية التي يمكن أن يتعرض لها[1].
- اعتمد كريستالر في نظريته على مقياسين فقط للاستدلال على مركزية المدن هما عدد السكان ومستوى الخدمة، وهذين العاملين على الرغم من كفاءتهما إلا أنهما لا يشكلان دليلا قاطعًا على مركزية المكان بدليل أن كثير من المدن الكبرى الصناعية أو المتخصصة قد تتصف بأنها أقاليم صغيرة وذات وظائف مركزية قليلة لا تتناسب وأحجام سكانها وكان أول من شخص هذه السلبية الباحث الجغرافي الأمريكي "ألمن" الذي يعتبر أول من أدخل تطبيق هذه النظرية في أمريكا.

(1) عثمان محمد غنيم، مرجع سابق، ص. 150.

- لقد انتقد كريستالر نفسه أسس النظرية لكونها قد تشوه ولا تصدق في كثير من الحالات كما في المناطق الريفية الفقيرة والقليلة السكان وكذلك في المناطق ذات التضاريس الأرضية المختلفة التي لا يمكن ضمان تجانسها وهذه العوامل تؤثر على توزيع المدن وتباعدها وأحجامها ، وبالتالي التشويه لمفهوم الأماكن المركزية. وربما تتدخل التنظيمات الحكومية والتقسيمات الإدارية وطرق المواصلات في إحداث هذا التشويه من خلال إعادتها لسياقات التسوق التي ربما تجعل من الأماكن الصغيرة أكثر صغرًا والأماكن الكبيرة أكثر اتساعًا في تقيد خدماتها[1].

- إن أسس نظرية كريستالر تتنافى مع مفهوم المدينة المشتتة التي تعني مجموعة من المدن التي تقوم بوظيفة واحدة كمدينة واحدة ولكنها في الحقيقة مقسمة إلى أجزاء كل منها ذو حجم سكاني معين وإن تقاربها قد لا ينسجم مع نظرية كريستالر حيث لا توجد مدن صغيرة تقع في أقاليمها.

- إن مخطط كريستالر السداسي يمثل فكرة نظرية مثالية ربما لا تتوفر في الطبيعة لكونه يقوم على افتراض توزيع الموارد التي تحتاجها الوحدات العمرانية المركزية بصورة متساوية على سطح المنطقة وهذا

---

(1) محمد جاسم شعبان العاني، مرجع سابق، ص. 315 - 316.

غير ممكن الحدوث كما أثبت ذلك هاكت "HAGGETT"[1]، مع عدم إمكانية الحصول على المستويات الهرمية السبع بشكل متتالي خاصة بعد تطبيقات التي أوجدت ثلاث أو أربع مستويات على الأكثر.

إن اختلاف مبدأ نشوء الشبكة الحضرية بين النظامين الاقتصاديين، الاشتراكي الذي يرى أن سبب نشوء المدن يعود إلى أسباب صناعية وأن التجارة ناتجة عن الصناعة، والنظام الرأسمالي الذي يرى بأن سبب نشوء المدن يعود إلى الوظيفة التجارية فإن نظرة النظام الأول يشوه مفهوم الأماكن المركزية بينما الثاني يبرر تطبيق النظرية.

كل هذه الأسباب دعت كريستالر أن يُقر سنة 1962 بأن نظريته مثالية وغير ممكنة التطبيق إلا في ظل الحالات التي افترضها وأولها النظام الإداري، فكان هذا الاعتراف مدعاة لكثير من الباحثين الذين رأوا وجوب تعديل هذه النظرية مثل لوش، آيزر وفلرنك[2].

---

(1) HAGGETT P., Location analysis in human geography, London, Arnold pub, LTD, 1968, PP. 92- 95.

2 محمد جاسم شعبان العاني، مرجع سابق، ص. 316 -317.

5- نظرية أقطاب النمو لِ François PERREUX:

"نموذج لانتشار النمو من الأماكن العقدية نحو الأطراف بالإقليم".

يعتبر مفهوم الأقطاب مفهوم واسع وشامل يندرج تحته العديد من النظريات الاقتصادية والاجتماعية، ويشمل العديد من المصطلحات مثل أقطاب النمو، مراكز النمو، مناطق النمو ومحاور النمو.

وقد تشكلت فكرة أقطاب النمو عند الاقتصادي الفرنسي "بيرو F. Perreux" سنة 1950 عندما اقترح ما يعرف بالحيز الاقتصادي المجرد والذي على أساسه ميز ثلاث أشكال من الحيز الاقتصادي المجرد للمشروع وهي: حيز خطة المشروع "Planspace"، وحيز قوى المشروع "Field of forces" والحيز المتجانس "Homogeneous space".

فيقصد بخطة المشروع "Planspace" ذلك الحيز الذي تجسده مجموعة من العلاقات بين الممولين والمشترين، لذلك يمكن أن تعد هذه العلاقة من خلال تحليل علاقات التشابك الاقتصادي باستخدام جدول المدخلات والمخرجات.

ويقصد بحيز قوى المشروع "Field of forces" على أنه مجال تأثير المشروع سواء من ناحية قوى الجذب التي تعمل على جذب المواد والعوامل الإنتاجية للمشروع أو من ناحية قوى الطرد التي تعمل على دفع الأنشطة للمناطق المجاورة أو منعها من التطور.

أما الحيز المتجانس فخص به علاقة التكاليف والمسافة أو النقل للمشروع مع مشاريع أخرى مشابهة أو منافسة له من حيث الأسعار.

ومع أن المفاهيم جميعها تقوم على فكرة أنها منطلقات للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الهيكلية أثناء عملية النمو، وتتعاطى مع التنمية على أنها عملية انتقائية بعيدة المدى، في حقيقتها واستقطابية وظيفية في ظاهرها، وبالتالي تتمحور هذه المفاهيم جميعها وبما تعبر عنه من أفكار حول مفهوم التركز الجغرافي للأنشطة التنموية مع الأخذ بعين الاعتبار العديد من الملاحظات، لعل أهمها نذكر:

❖ - على مستوى التركيب السكاني عند نقطة معينة وفي زمن فإن نظريات الاستقطاب تهتم بالجوانب التالية:

- التركيب الهرمي للمنطقة ضمن نظام الأماكن المركزية.
- دور المدن في التكامل المكاني، وفي تغيير النظم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمنطقة.
- الحجم الأمثل للمدينة.

❖ - على مستوى تغيير الأنماط المكانية خلال عملية النمو الاقتصادي، وفي هذه الحالة تهتم نظريات الاستقطاب بما يلي:

- الترابط بين النشاط الصناعي والنمو الاقتصادي والتحضر.
- النمو الاقتصادي باعتبار أنه عملية غير متوازنة ترتبط بالتراكم.

- النشاط الصناعي هو الذي يقود عملية النمو الاقتصادي.
- ايجابيات التراكم والاستقطاب واختلاف المناطق الجغرافية في إمكانيات نموها السكانية والمناخية.
- هناك عتبة لنمو المدن الذاتي أو باعتمادها على نفسها.
- أنماط وأشكال الهجرة ذات أهمية في عملية الاستقطاب.
- التشخيص في النظام الحضري يؤدي إلى حدوث تبادل وظيفي ويعمل على خلق اعتمادية وتبعية بين المدن والأقاليم العقدية وبنفس مستوى الاختلاف في التركيب الحضري والهرمي[1].

تشكل المدن مراكز للنمو والتراكم، ومن خلالها يتم تغيير النظم الاقتصادية والاجتماعية في الدولة أو الإقليم، ولكن هذا الدور يعتمد على التخصص المكاني للمدينة من ناحية وعلى الاختلافات الوظيفية في التركيب الهرمي للنظام الحضري والتركيب الداخلي للمدينة من ناحية أخرى.

فالمدن في نظريات الاستقطاب ليست فقط أقطاب أو مراكز لتبادل البضائع والمعلومات وعوامل الإنتاج والتحديث، ولكن تشكل كذلك مراكز إشعاع لمثل هذه المتغيرات إلى أنحاء الدولة الأخرى، وبشكل يجعل الدولة وحدة مكانية متكاملة.

---

(1) عثمان محمد غنيم، مرجع سابق، ص. 153.

وقد أشار "بيرو F. PERREUX" في نظريته إلى أن النمو لا يحدث في جميع المناطق في نفس الوقت، بل النمو يظهر على شكل نقاط أو أقطاب نمو وبكثافات مختلفة، ثم ينتشر النمو من خلال قنوات مختلفة وبصورة غير متساوية، لأن عملية النمو تظهر في البداية في بعض الأماكن العقدية والتي من خلالها ينتشر النمو إلى القطاعات والأماكن الأخرى، وتمثل الأماكن العقدية نقاط إشعاع لأنواع التحديث المختلفة والتي تقوم عليها عملية النمو والتنمية فهي تضم الصناعات التي لها تأثير على جوانب الاقتصاد بكل قطاعاته أكثر من أي صناعة أخرى، كما تتوفر فيها بعض الإمكانات والموارد الطبيعية وخدمات البنية التحتية، مما يجعلها قادرة على جذب صناعات جديدة وتتراكم بها الأيدي العاملة وتتكتل بها السلع والبضائع مشكلة قطبًا للنمو.

ومن الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية أنه قد ركز على المكان الاقتصادي في تشكيل قطب النمو وأهمل المكان الجغرافي كعامل أساسي في هذه النظرية، غير أن "بيرو F. Perreux" برّر نظريته بالعلاقة بين الأقطاب الجغرافية والاقتصادية وكذلك علاقة الأقطاب بمحيطها، واعتبر المركز عنصر نشط وإيجابي بينما الإقليم المحيط عنصر تابع وسالب.

6- نظرية التنمية الدائرية المتراكمة لِ Goner MYRDAL:

"نموذج للحد من الفوارق الإقليمية بين المركز والهامش".

ظهرت هذه النظرية سنة 1957 من طرف الاقتصادي السويدي "جونر ميردال Goner MYRDAL" وتقوم هذه النظرية على أن التنمية الدائرية المتراكمة في دولة ما ترتبط بالظروف والخصائص الطبيعية والتاريخية لهذه الدولة وأقاليمها، كما أن التنمية لا يمكن أن تظهر في كل مكان بل في نقاط أو مراكز محددة وهي "المدن" والتي حتمًا سيحصل فيها تركز تنموي يعزى إلى ما اسماها بالتراكم النسبي[1].

وتؤدي الحركة الحرة للقوى الاقتصادية والاجتماعية إلى زيادة الفوارق الإقليمية بأنواعها المختلفة بين المركز والذي تمثله المدن والهامش.

ومن خلال هذه الحركة فإن تلك المدن سوف يبرز فيها التوسع جراء التوسع التراكمي للاقتصاد الخارجي الذي يتمثل في قلة التكاليف التي ستحصل في المشاريع الصناعية بذلك المركز نتيجة لنمو مجمل الصناعة التي هي جزء منها، وإن هذا المفهوم (أي التراكم الاقتصادي الخارجي الذي يعني في دراسات التنمية كل حدث خارجي يقلل من التكاليف في المشروع) يقابله مكانيًا بأن التركز التنموي في المراكز الحضرية بفعل التراكم الاقتصادي

---

(1) فؤاد بن غضبان، الاقتصاد الحضري، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص. 123.

الخارجي سيكون على حساب المناطق الأخرى أولها المناطق المحيطة بدافع ما اسماها G. Myrdal بالعوامل الخلفية أو العكسية وعوامل الآثار الانتشارية.

حيث تلعب العوامل العكسية أو الخلفية (أي تلك التي تشير إلى الآثار السلبية) على نمو الأقاليم المزدهرة على حساب الأقاليم الأقل إزدهارًا جراء هجرة الأيدي العاملة والمشاريع الاقتصادية ورأس المال من الأقاليم (الثانية) الفقيرة إلى (الأولى) الغنية، مما يؤثر على العملية الإنتاجية في الأقاليم الأقل إزدهارًا (الفقيرة) وعلى التركيب المهني لسكانها، فيظهر المركز الحضري الأول متخمًا بالتركز الصناعي والسكاني الذي يمكن أن يرافقه ارتفاع في مستوى المعيشة ونفقاتها، وتظهر مشاكل الاستيطان الحضري المتمثلة في نقص الأراضي الحضرية ومشاكل الازدحام والسكن المكتظ، فتدفع هذه العوامل على ظهور تسربات اقتصادية واجتماعية إلى المناطق المجاورة.

أما أثر العوامل الإنتشارية الأمامية (التي تشير إلى الآثار الإيجابية) فتظهر عندما تؤثر الأقاليم النامية أو المزدهرة في الأقاليم الأخرى الأقل ازدهارًا فتكون آثارها إيجابية وتتمثل في زيادة الطلب على السلع والخدمات وزيادة الاستثمار وانتشار أفكار التقنية[1].

وبشكل آخر، تحدث التنمية المتراكمة عندما تتوطن الصناعات القائدة أو المفتاحية في منطقة معينة (المدن) لتوفرها على بعض الايجابيات الاقتصادية، فيؤدي ذلك إلى توفر فرص عمل جديدة ومن ثم دخول إضافية، مما يزيد

---

(1) محمد جاسم شعبان العاني، مرجع سابق، ص. 324.

الطلب على البضائع والخدمات العامة، وتستفيد من ذلك المؤسسات والشركات المحلية الأخرى القائمة والتي تعمل على تحقيق أرباح إضافية وتلبية الطلب المتنامي على خدماتها منتجاتها وبالتالي بزيادة طاقتها الإنتاجية مما يدفع بها إلى فتح فروع جديدة لها، وهذا يعني خلق فرص عمل جديدة ودخول إضافية جديدة وطلب جديد على البضائع وبالتالي زيادة السوق... وهكذا تعود العملية من البداية.

وتستمر عملية التراكم في المركز (المدن) ويستمر تدفق الأيدي العاملة ورؤوس الأموال والمواد الأولية من الهوامش، وبالتالي تزايد نمو المركز واتساع أسواقه على حساب الهوامش ومن ثم زيادة الفوارق الإقليمية بين المركز والهوامش وتظهر ازدواجية اقتصادية واجتماعية بينهما، وهو ما يتطلب عملية تخطيط لتسريع عملية الآثار الانتشارية الموجبة من المركز نحو الأطراف[1].

7- نظرية مراكز النمو لِ Albert Otto HERSCHMAN:

"نموذج لتحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة".

تقدم به النظرية العالم Albert Otto HERSCHMAN سنة 1958، وتنص النظرية أنه يجب أن تركز إستراتيجية التنمية على عدد محدود من القطاعات بدلاً من بعثرة الجهود على عدد كبير من المشروعات وتحدد القطاعات الرائدة من خلال تحليل مدخلات ومخرجات العلاقات في كل

(1) عثمان محمد غنيم، مرجع سابق، ص. 160.

من قطاع، ومن ثم تنتقل التنمية تدريجيًا من القطاعات الرائدة إلى بقية القطاعات.

وبمراعاة البعد المكاني فإن هذا النوع من النمو يؤدي لتنمية إقليمية غير متوازنة في بعض الأحيان، لأنه من الممكن أن تقع الأقطاب المتعددة التي تركز عليها النظرية في نطاق جغرافي واحد الأمر الذي يزيد من درجة التناقض بين مستويات التنمية داخل الدولة.

وتلعب الإقتصاديات الخارجية دورًا في تركيز الأنشطة في مجال محدد أو في إقليم ما يضم قطبًا واحدًا أو بضعة أقطاب بسبب ميلها لتوجيه إستثمارات متزايدة إليها تحت مبدأ النجاح يقود لمزيد من النجاح، ولذا فتمحور التنمية حول أقطاب معينة في البداية يكون مقبولا ولكنه في النهاية يصبح غير مرغوب فيه.

ويتوقف تأثير أقطاب النمو في ظهيرها على عدّة عوامل منها: تحقيقها لدرجة من التوازن بين التأثيرات السلبية والإيجابية ودرجة إستقطابها لموارد المناطق المحيطة، وعلى مدى التنافس بين نقاط النمو لأنه قد يؤدي لكساد الأنشطة التصديرية والصناعات الضعيفة وإستنزاف العقول.

وقد حاولت بعض دول العالم تفادي مشكلات التنمية بالإستمرار في تنمية عدد من مناطق المتروبول مثلما فعلت فرنسا في الستينات عندما وجهت النمو الإقتصادي لثمانية أقاليم متروبوليتانية، والواقع أن نظام

أقطاب النمو يستدعي طرح عدّة تساؤلات حول مدى نجاحه لأنه في كثير من الدول لم تخرج فكرته عن حيز الأوراق المكتوب عليها، كما أن إختيار الأقطاب يخضع للضغوط السياسية لإدخال مدن جديدة، ولذا إتجهت بعض الدول النامية لإقامة الحد الأدنى من مشروعات ثقيلة أو وسيطة بالإعتماد على مؤسسات عامة وفي مناطق تريد تنميتها لتكون قواعد للنهوض بالأقاليم الفقيرة المحيطة بها.

غير أن الملاحظ إختيار قطب للنمو من حيث موقعه الجغرافي ليتفق مع أقاليم التركز السكاني في الحضر حيث إمكانات التنمية المستقبلية كان من نتيجته تفاقم مشكلات جذب العمالة فاندفع العمال الزراعيون من الأقاليم المحيطة وتزايدت حدة البطالة كما أن فوائد التنمية اقتصرت على رقاع محدودة، وساعد تهالك طرق النقل وضعف وسائل الإتصال على ضعف الصلات بين الأقاليم وبالتالي تراجعت فرص التنمية على المستوى القومي.

وعلى الرغم من كل الإنتقادات لنظرية أقطاب النمو إلا أنها ما تزال ذات قيمة حقيقية في كل من المكسيك وكوريا حيث تبنت الدولتان سياسات لامركزية في توجيه الاستثمارات التنموية بعيدًا عن العاصمة السياسية، كما أن دولاً نامية أخرى تبنت إتجاهًا جديدًا في السنوات الأخيرة يقوم على توظيف التقنيات الحديثة وتقسيم العمل في منشآت

صغيرة ومتوسطة تتوزع جغرافيا على نطاق واسع في المناطق الريفية والمدن الصغيرة وعرف ذلك بالتنمية من أسفل بدلا من التنمية من أعلى.

وعليه نسجل وجود تشابه بين نظرية أقطاب التنمية لـ A. O. HERSHMAN في تفاصيلها إلى حد بعيد مع نظرية النظرية السببية الدائرية والتراكمية لـ G. MYRDAL باستثناء بعض الفوارق البسيطة، المتمثلة في:

- أطلق A. O. HERSHMAN مفهوم الاستقطاب على هجرة الأيدي العاملة المنتقاة ورأس المال والبضائع من الهوامش (الأرياف) إلى المركز (المدينة) وذلك بدل مفهوم الآثار الخلفية السالبة عند G. MYRDAL، كذلك استبدل مفهوم الآثار الانتشارية الموجبة الذي استخدمه G. Myrdal بمفهوم تساقط الرذاذ أو التساقط المندفع للتعبير عن انتشار الآثار الاقتصادية والتقنية الموجبة من المركز إلى الهامش.
- قال A. O. HERSHMAN أن انتقال التأثيرات من المركز إلى الهوامش يعمل على تطوير مراكز نمو جديدة في المنطقة الواقعة بينهما.

- يتفق A. O. HERSHMAN مع G. MYRDAL بأن التدخل الحكومي ضروري للحد من الآثار الخلفية السالبة (الاستقطاب) وضروري لحصول الآثار الإنتشارية من المركز إلى الهوامش[1].

(1) عثمان محمد غنيم، مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي، مرجع سابق، ص. 160 - 161.

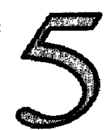


الفصل الخامس

التخطيط الحضري:

أهم مستويات التخطيط الإقليمي

مدخل إلى التخطيط الإقليمي والحضري





الفصل الخامس

التخطيط الحضري:

أهم مستويات التخطيط الإقليمي

مقدمة:

يُشكل التخطيط الحضري عملية تكميلية للتخطيط الإقليمي باعتبار أن المدينة هي جزء من الإقليم، وأن تخطيطها هو مستوى من مستويات التخطيط الإقليمي الذي يأتي من أجل ضمان اتصال المدن المختلفة ضمن إطار إقليمي شامل داخل الدولة يعمل على تحقيق حالة الاستقرار فيها.

1- تعريف التخطيط الحضري:

التخطيط الحضري هو الإستراتيجية أو مجموعة الإستراتيجيات التي تتبعها مراكز اتخاذ القرارات لتنمية البيئات الحضرية وتوجيهها وضبطها، إذ يتاح للأنشطة والخدمات الحضرية أفضل توزيع جغرافي، وللسكان أكبر الفوائد من هذه الأنشطة الحضرية، وتتضمن الإستراتيجية عادة تصورًا ورؤيا لما يمكن أن يحدث وتبنى مثل هذه التصورات على تنبؤات قائمة على معايير علمية واضحة، تُمثل النماذج والهياكل النظرية أطرها الأساسية[1].

---

(1) علي الحوات، التخطيط الحضري، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى، طرابلس، 1990، ص. 31.

فالتخطيط الحضري عبارة عن عملية شاملة تقوم فيها جميع مكونات البيئة الحضرية وعناصرها، والروابط التي تدمج هذه العناصر والمكونات في وحدة واحدة تشكل في النهاية ما يطلق عليه بنظام البيئة الحضرية[1]، كما أنه جزء من التخطيط القومي الشامل لأنه يتناول عملية التحضر بكل القوى والعوامل التي تؤدي إلى تنامي نمو واتساع البيئات الحضرية، وكلما زادت تأثيرات هذه القوى والعوامل تعقدت المشاكل الناتجة عنها في البيئات الحضرية، بذلك يبرز التخطيط الحضري لمعالجة هذه المشاكل في إطار أشمل وأوسع على المستوى القومي[2].

كما يمكن تعريف التخطيط الحضري على أنه تطبيق فعال للأساليب العلمية لخلق وتطوير وتحديث البيئة الحضرية بما يزيد من فعاليتها الحاضرة والمستقبلية.

بالإضافة إلى ذلك يمكن أن يأخذ التخطيط الحضري تعريفاً أشمل يتمثل بكونه عملية إنشاء وتطوير التجمعات البشرية بشكل يستوعب المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية الحادثة أو المتوقع حدوثها بما يضمن تحقيق بيئة سليمة وهادئة.

---

(1) محمد إبراهيم صافيتا، عدنان سليمان عطية، جغرافية المدن والتخطيط الحضري، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، منشورات جامعة دمشق، دمشق، 2006، ص. 211.

(2) اسحاق يعقوب القطب، عبد الإله أبو عياش، النمو والتخطيط الحضري في دول الخليج العربي، وكالة المطبوعات، الكويت، 1980، ص. 208.

كما يعد التخطيط الحضري عمل جماعي تشترك فيه مجهودات مجموعة من المهندسين متعددي الاختصاصات: الجغرافيين، والعمرانيين، والاقتصاديين، والمعماريين، والاقتصاديين وعلماء الاجتماع والقانون... حتى يتمكن التخطيط الحضري من تحقيق أهدافه المنشودة في تحسين البيئة الحضرية للسكان.

2- البعد التاريخي لنشأة التخطيط الحضري:

يتناول التخطيط الحضري البيئات الحضرية باعتباره المستوى التخطيطي الأهم الذي يهتم بهذا النوع من البيئات، وأصبح يكتسب صفات وخصائص تميزه عن غيره من أنواع التخطيط الأخرى، استمدها من بيئة المدينة التي تتصف ببنية اقتصادية متنوعة ومتغايرة، وتتصف بحياة اجتماعية غالبًا ما تكون متغيرة ومتحولة وتتصف في ذات الوقت من الناحية الديموغرافية بارتفاع الكثافة السكانية، وقد أدت التطورات الفكرية والاجتماعية والاقتصادية التي تبلورت في منتصف القرن العشرين وفي مقدمتها حقوق الإنسان على طبيعة التخطيط الحضري فأصبح أكثر اتساعًا وشمولاً وربما أكثر نزعة نحو مراعاة احتياجات الإنسان وسعادته.

ومن هنا أصبح التخطيط الحضري ذا طبيعة مادية ومعنوية في آن واحد، مما أدى في ذات الوقت إلى ظهور أنواع متعددة من التخطيط الحضري مثل التخطيط الاقتصادي والتربوي والإسكاني والصحي والترفيهي، ويستند هذا

الاتجاه إلى رؤية محددة للتخطيط الحضري وهي أنه يعالج ويتعامل مع ظواهر ومشاكل مترابطة ومتكاملة يؤثر كل منها في الآخر ويتأثر به[1].

وعليه، يمكن تصنيف المراحل التي مرت بها عملية إنشاء وتطوير المجتمعات البشرية الحضرية منذ ممارسة الفكر التخطيطي وبروز الخصائص التخطيطية الأولى وصولاً لوضع قواعد وأسس التخطيط الحضري في خمس (05) مراحل:

- مرحلة النشأة الأولى للمدن وبروز الفكر التخطيطي (3500 - 2500 ق. م) وهي مرحلة نشأت مدن الحضارة وادي الرافدين.
- مرحلة التواصل بين الحضارات القديمة واقتباس الأفكار التخطيطية (2500 ق.م - 500م)، وهي مرحلة نشأت مدن الحضارات السندية والفرعونية والإغريقية.
- مرحلة توارث الأفكار التخطيطية وتنوّع مدن الشرق والغرب (500 - 1750م) مرحلة نشوء مدن الحضارة الرومانية في الغرب والحضارة الإسلامية في الشرق.
- مرحلة تكريس قواعد تخطيط المدن في مدن الحضارة الأوروبية (1750 - 1800م).

(1) حيدر صلاح يعقوب، هشام عبود المرسومي، التخطيط والتصميم الحضري، الطبعة الأولى، 2006، ص. 17 - 18.

- مرحلة التخطيط الحضري المعاصر وإعداد التصاميم الأساسية أو المخططات العامة للمدن من منتصف القرن التاسع عشر ولحد الآن[1].

3- دوافع التخطيط الحضري:

تعتبر الدوافع هي القاعدة الأساسية للتخطيط الحضري الذي يهتم بتلبية حاجيات السكان وحل مشاكلهم المختلفة تماشيًا مع مستوياتهم المعيشية من أجل تحقيق حياة أفضل لهم للعيش والاستقرار، وتتمثل هذه الدوافع في:

- تحقيق فرص العمل مستندًا على أسس الاقتصاد الحضري العلمية كتقسيم العمل والتخصص بما يقلل من كاهل وأعباء الدولة.
- تحقيق تكافؤ في الأعباء المالية لخدمات البنيات التحتية والفوقية وتوزيع استخدامات الأرض بين البيئات المختلفة.
- ضمان مشاركة شعبية في كيفية صياغة الخطط لتحقيق تطلعاته وأهدافه الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية من خلال مستويات التخطيط وعبر سلطات الدولة المحلية في المناطق الحضرية.
- وضع أجهزة تخطيطية في البيئات الحضرية لتدعيم البناء الاجتماعي والاقتصادي للدولة لتشجيع السكان بتبني روح المسئولية في تخطيط مجالهم الحضري.

---

(1) محمد جاسم شعبان العاني، مرجع سابق، ص. 158.

- تشجيع التنافس بين المدن وإيجاد الحوافز للنهوض بالمجتمع الحضري وربطه بالمجتمع القومي.
- المعرفة الحقيقية للإمكانات والموارد البشرية والاقتصادية للبيئات الحضرية والتي تسمح بتخطيط محكم وفعال بالاستغلال العقلاني لها وترشيد النفقات والتكاليف[1].

4- أهداف التخطيط الحضري:

يمكن أن تتلخص أهداف التخطيط الحضري في النُقاط التالية:

- تحديد استخدامات الأرض بالمدينة وتوزيع الوظائف الحضرية فيها مثل الوظيفة السكنية، والوظيفة التجارية، والوظيفة الصناعية والوظيفة الخدمية...، من أجل تأدية دورها بشكل فعال وكفء وبأقل التكاليف في إطار منسجم ومنسق، بالاستناد إلى قواعد وأسس واضحة لمستوى ونسب استخدامات الأرض الحضرية.
- رسم الآفاق المستقبلية لنمو البيئات الحضرية وضمان احتياجات السكان الحالية والمستقبليين في جميع نواحي الحياة الحضرية.
- تلبية احتياجات السكان في مختلف الخدمات (التعليمية، الصحية، الثقافية، الترفيهية...) وفق معايير ومقاييس كيفية وكمية اللازمة لضمان كفايتها وكفاءتها.

---

(1) نفس المرجع السابق، ص. 194.

- تحسين المستوى المعيشي للسكان من خلال توفير بيئة سكنية ملائمة ضمن إطار حياتي صحي، وضمان فرص العمل المناسبة لجميع الفئات المهنية.

5- صفات التخطيط الحضري:

حتى يصبح التخطيط الحضري إستراتيجية فعالة لتطوير البيئات الحضرية وتوجيه نموها والتحكم فيه، يجب أن يتمتع ببعض الصفات، وهي:

- القدرة على التنسيق بين ماضي المدينة وموروثها الحضاري وحاضرها واحتياجاتها المستقبلية في إطار منسجم.
- تحقيق التوازن بين تصورات الدولة والسياسة العامة للتنمية والعوامل المؤثرة في المجتمع وتطلعاته المستقبلية.
- توسيع المشاركة الشعبية (سكان، جمعيات، فاعلون...) في تقديم متطلبات واحتياجات المدن والتجمعات السكنية ليتكفل بها التخطيط عند برمجة مشاريعه المستقبلية.
- الاستناد إلى قوة قانونية ومادية توفرها الدولة لتدعم المنفذين في تحقيق أهداف التخطيط الحضري.
- مراعاة القيم الاجتماعية والاقتصادية والجمالية والأخلاقية في التخطيط الحضري، حتى تعكس بيئة حضرية مخططة[1].

---

(1) محمد جاسم شعبان العاني، مرجع سابق، ص. 191.

6- خصائص التخطيط الحضري:

يتميز التخطيط الحضري بجملة من الخصائص تجعله متميز ومنفرد عن أنواع التخطيط الأخرى، وتتمثل أهم هذه الخصائص في:

- تحديد مكونات وإمكانات البيئة الحضرية الطبيعية منها والبشرية والاقتصادية والاجتماعية والتي تشكل قاعدة أساسية للتخطيط الحضري، والتي تسمح بوضوح الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية وسبل تحقيقها.
- التخطيط الحضري هو ثمرة عمل فريق متعدد الاختصاصات التي تعنى بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية للبيئة الحضرية.
- يرتبط التخطيط الحضري كغيره من أنماط التخطيط الأخرى بوجود قرارات سياسية وإدارية ومالية تعزز أجهزة التخطيط وتحدد لهم اختصاصاتهم وصلاحياتهم وتعطيهم قوة التنفيذ والتصرف.
- يتعامل التخطيط الحضري مع بيئة تتصف بعدم التجانس وتقبل الفروق بين الجماعات المختلفة بسبب تباين عاداتهم وتقاليدهم، والتي تعد انعكاسًا لتباين الخلفيات الثقافية والاجتماعية لهذه الجماعات المختلفة، نتيجة لحركات الهجرة، لذلك يبدو عمل التخطيط الحضري هو جمع هذه الجماعات في بيئات متجانسة.
- يعمل التخطيط الحضري على إعادة بناء متحدة للعلاقات الاجتماعية والاقتصادية والحضارية في البيئات الحضرية

- يهتم التخطيط الحضري بخلق توازن إقليمي بين جميع المناطق الحضرية، وذلك بتوجيه استثمارات التنمية الحضرية وتوزيعها بشكل عادل بطريقة تضمن توفير الفوائد الاقتصادية والاجتماعية لجميع المناطق والأقاليم.

7- مستويات التخطيط الحضري:

فالتخطيط يهدف إلى تقرير خطة عمل متكاملة لمواجهة أحوال وأحداث مرتقبة سواء لفرد أو لمجموعة أفراد، ولتحقيق أهداف معينة في فترة زمنية محددة، إذ يتوافر لهذه الخطوة المرونة الكافية حتى تتماشى ديناميكية الحياة، وأن يتم ذلك في إطار فكر سليم لا غموض في عناصره، وبهذا يصبح التخطيط عملية مستمرة تتم على مستويات مختلفة محلية وإقليمية وقومية[1]، وهي:

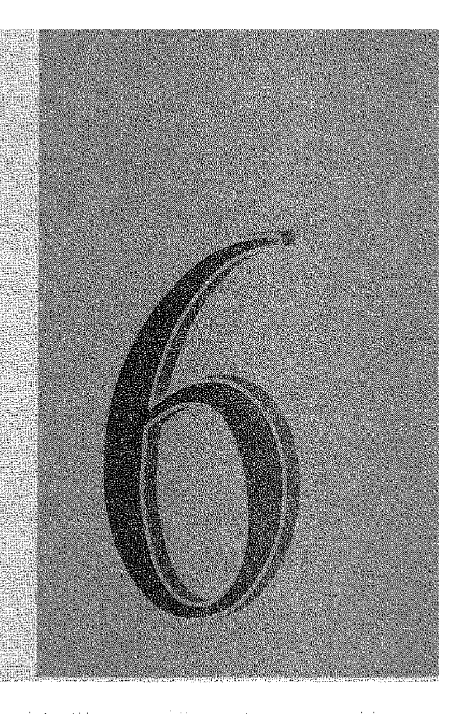
* - المستوى المحلي: ويخص البيئة الحضرية، ويهتم بالتركيب الداخلي للبيئة الحضرية بما تتضمنه من أنشطة وفعاليات مختلفة، وفي هذا المستوى يركز التخطيط على بيئة حضرية لمدينة واحدة.
* - المستوى الإقليمي: يركز التخطيط في هذا المستوى على بيئات حضرية عدة، تلتقي مع بعضها البعض مشكلة تجمعًا حضريًا

---

(1) رشدي بطرس، العلاقة بين تخطيط المدينة والتخطيط القومي، مطبعة حكومة الكويت، الكويت، 1970، ص. 140.

تقتضي ظروفه بأن يعالج موضوع التخطيط له كوحدة حضرية واحدة، وغالبًا ما يتم هذا النوع من التخطيط الحضري في التجمعات الحضرية التي يطلق عليها ميغالوبوليس (Megalopolis).

* - مستوى الدولة: يرتبط التخطيط الحضري في هذا المستوى بمستوى التحضر ككل على مستوى الدولة، وتتناول بشكل عام وشامل خطته كل البيئات الحضرية، كما تتدعم بخطط فرعية تتناسب مع ظروف وخصوصيات كل بيئة حضرية على حدة، حتى تكون هناك فرصة لإجراء التعديلات والتغييرات الملائمة تبعًا للمشاكل الحضرية المطروحة.



الفصل السادس

تخطيط المدن ونظرياتها:

مدارس مختلفة ونظريات متعددة.

مدخل إلى التخطيط الأقليمي والحضري



الفصل السادس

تخطيط المدن ونظرياتها : مدارس مختلفة ونظريات متعددة.

مقدمة:

شهدت المدن إبان الثورة الصناعية العديد من المشاكل نتيجة تأثرها بالصناعة، الذي انعكس على المدن بالتوسع المفرط الذي يفتقد لكل مقومات الحياة الحضرية نتيجة نقص الخدمات العمومية واختفاء المساحات الخضراء وانتشار الأحياء الفقيرة المتخلفة، واختلطت المناطق السكنية مع النسيج الصناعي.

وردًا لما وصلت إليه مستوى معيشة السكان من تدني وتدهور للإطار السكني، ظهرت العديد من الدراسات والنظريات التي اهتمت بتخطيط المدن والنهوض بمستوى التخطيط الحضري، ومن أهمها نذكر:

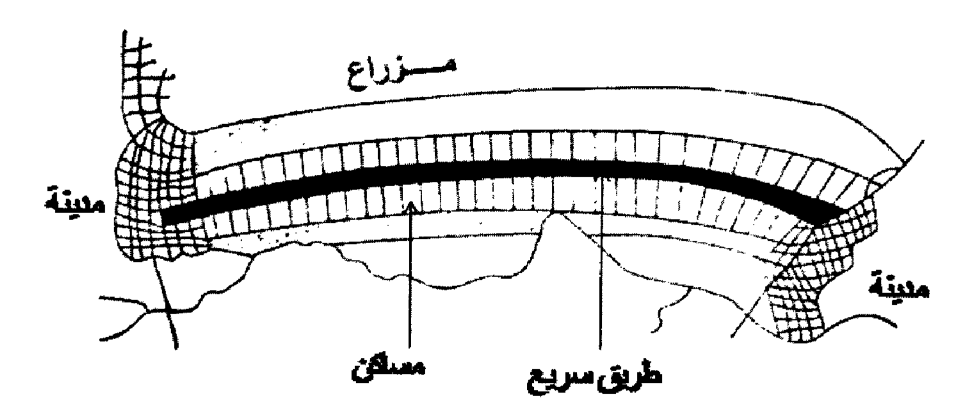
1- نظريات تخطيط المدن:

تعددت نظريات تخطيط المدن، واختلفت أهداف كل واحدة منها، وذلك تبعًا لتخصصات الباحثين الذين صاغوها، ولعل من أهمها نذكر:

1-1- المدينة الممتدة لِ Soria Y MATA:

تُعرف كذلك هذه النظرية بإسم "نظرية المدينة الشريطية أو الخطية The Linear city"، وقد ظهرت هذه النظرية سنة 1882 من قبل الباحث "Soria Y MATA" وذلك لمواجهة الشكل المركزي الذي أدى إلى تراجع الريف من خلال امتداد المدينة حول أطرافها، باقتراح المدينة الشريطية التي تقوم على إنشاء التجمعات السكنية والمصانع على جانبي طريق مواصلات رئيسي، وتتفرع هن هذا الطريق الرئيسي شوارع فرعية ذات نهايات مغلقة والتي تصطف على جانبيها المساكن، وتمتد هذه التجمعات على امتداد الطريق الرئيسي رابطة المدن ببعضها (شكل: 08).

وقد طبقت هذه النظرية بعد الحرب العالمية الثانية لتجسيد هذا النوع من تخطيط المدن عند تخطيط مدينة "ستالينغراد" بروسيا[1].



شكل (08): المدينة الممتدة عند Soria Y MATA.

المصدر: أحمد خالد علام (1983)، ص. 121.

---

(1) أحمد خالد علام، تخطيط المدن، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1983، ص. 121.

1-2- المدينة الحدائقية لـ Ebenezer HOWARD:

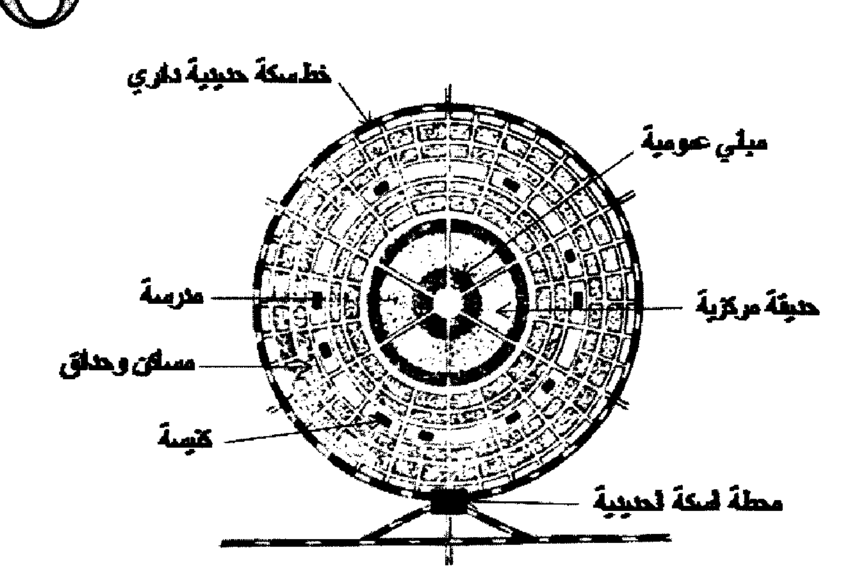
ظهرت "المدن الحدائقية Garden Cities" في سنة 1898 من طرف "Ebenezer HOWARD"، وذلك لمواجهة المظاهر السلبية التي أفرزتها الثورة الصناعية نتيجة نموها غير المنتظم وتكتل السكان فيها، وظهور مشاكل بيئية واجتماعية.

تنتظم المدينة الحدائقية حول ساحة مركزية تتوزع حولها المباني الخدمية العمومية مثل المحكمة (دار القضاء)، والمتاحف، والمسارح والمكتبات...، وتليها الحديقة المركزية ثم السوق، أما المساكن فتكون منفردة وممتدة في نطاقات دائرية، بعد ذلك يتوسطها الطريق الواسع الذي تقع عليه المدارس والمباني الدينية (الكنيسة)، أما المصانع فتقع على المحيط الخارجي للطريق، ويخترق المدينة 06 طرق رئيسة مارة بالمركز وتقطع المحيط الخارجي (شكل: 09).

طبقت فكرة المدينة الحدائقية في بناء مدينة " ليتشورت Letchworth" بجوار مدينة لندن لإيواء 35.000 عامل، ومدينة "ويلين Wylene" لإيواء 40.000 عامل[1].

---

(1) نفس المرجع السابق، ص. 123.



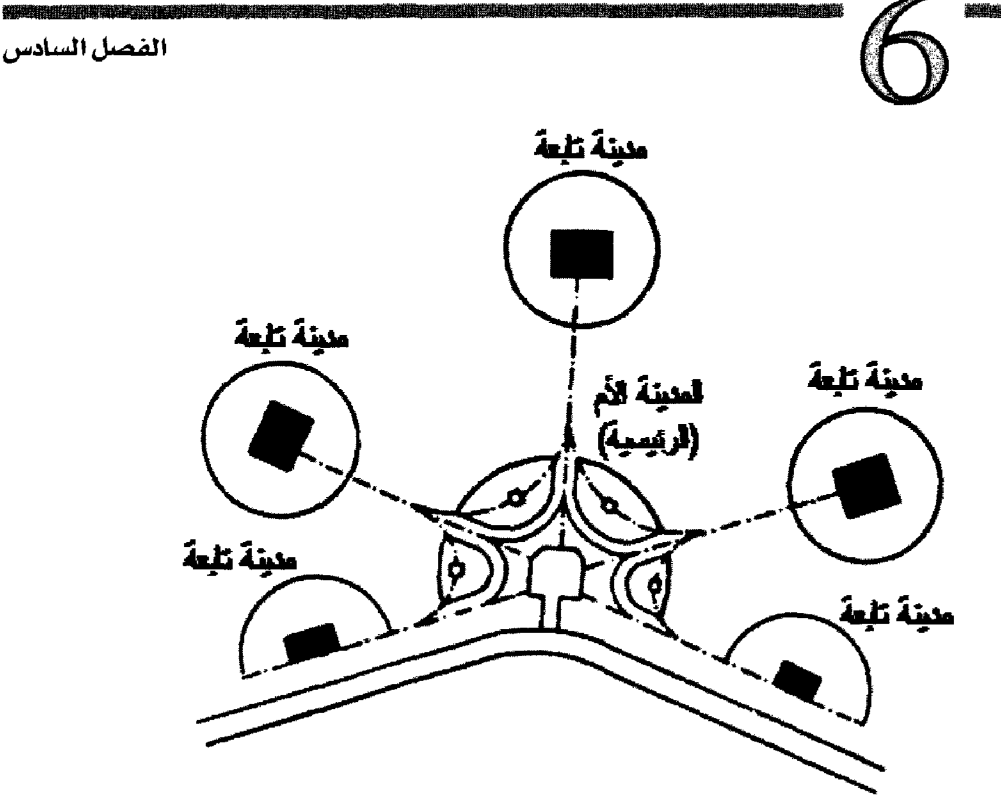
شكل (09): المدينة الحدائقية عند Ebenezer HOWARD.

المصدر: أحمد خالد علام (1983)، ص. 122.

1-3- المدن التوابع لِ Raymond UNWIN:

ظهرت فكرة المدن التوابع سنة 1922 من طرف المخطط الانجليزي "ريموند يونين Raymond UNWIN" متأثرًا بأفكار المدينة الحدائقية، حيث تعتبر المدن التوابع بمثابة مدن حدائقية بعيدة عن المدينة الأم الرئيسية وتابعة لها (شكل: 10).

وقد طبقت نظرية المدن التوابع في إنجلترا بشكل خاص بعد الحرب العالمية الثانية، لمعالجة آثار الدمار التي تعرضت له المدن الصناعية.

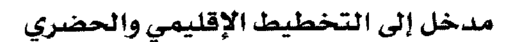


شكل (10): المدن التوابع عند Raymond UNWIN.

المصدر: أحمد خالد علام (1983)، ص. 124.

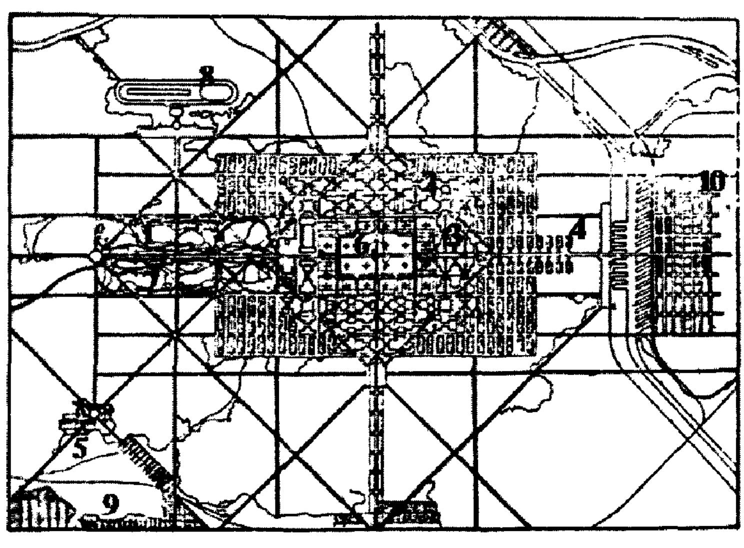
1-4- مدينة الغد والمدينة القطرية لـ Le Corbusier:

في سنة 1922 قدم "لوكوربوزييه Le Corbusier" نظرية "مدينة الغد The City of Tomorrow"، المبنية على الجمع بين مظاهر المدينة والريف وتشجيع الامتداد والنمو الرأسي للمباني، وتنص النظرية على أن مدينة الغد تتشكل حدائق واسعة وتضم في وسطها عمارات عالية وحتى ناطحات السحاب، حيث تضم العمارة الواحدة 60 طابقًا تشغل من طرف المكاتب، ويتمثل مركز المدينة في تركز لمختلف وسائط النقل والمواصلات، وتنتشر حول ناطحات السحاب عمارات سكنية تنتظم في شكل خطوط منكسرة، حيث تتكون العمارة السكنية الواحدة من 6 طوابق وتتخللها مساحات



خضـراء، وفي خـارج المدينـة توجـد منطقـة سـكن الفـيلات (شـكل: 11)، والجدير بالذكر أن مدينة الغد قد برمجت لإسكان 03 ملايين نسمة.

طبقـت هـذه النظريـة لأول مـرة في مدينـة بـاريس سـنة 1925، غـير أنهـا أخفقـت في حل المشـاكل الحضـرية الـتي تعـاني منهـا المدينـة خاصـة مـن ناحيـة تخفـيض الكثافـة السـكانية فيهـا، الأمـر الـذي دفـع بـ "لوكوربوزييـه Le Corbusier" إلى إقتراح فكـرة جديـدة تمثلت في "المدينـة القطرية The Radient City" والـتي تظهـر في شـكل صـفوف عاليـة مـن العمـارات الشـاهقة المتعرجـة والهـدف منهـا هـو تخفيـف تكتـل السـكان في مركـز المدينـة وتعويضـه بزيـادة الحـدائق والمسـاحات المفتوحـة وزيـادة وسـائل النقـل والمواصـلات المختلفـة، وقـد لقيت هذه الفكرة التطبيق في كل من الجزائر وستوكهولم.



1: محطة
2: ناطحات سحاب.
3: مساكن.
4: أراضي مظللة
5: مناطق المدينة الحدائقية
6: مباني عامة
7: حدائق إنجليزية
8: ساحة سباق الخيل
9: مناطق احتياطية
10: موانئ وأماكن شحن ومركز صناعي

شكل (11): مدينة الغد عند Le Corbusier.

المصدر: أحمد خالد علام (1983)، ص. 125.

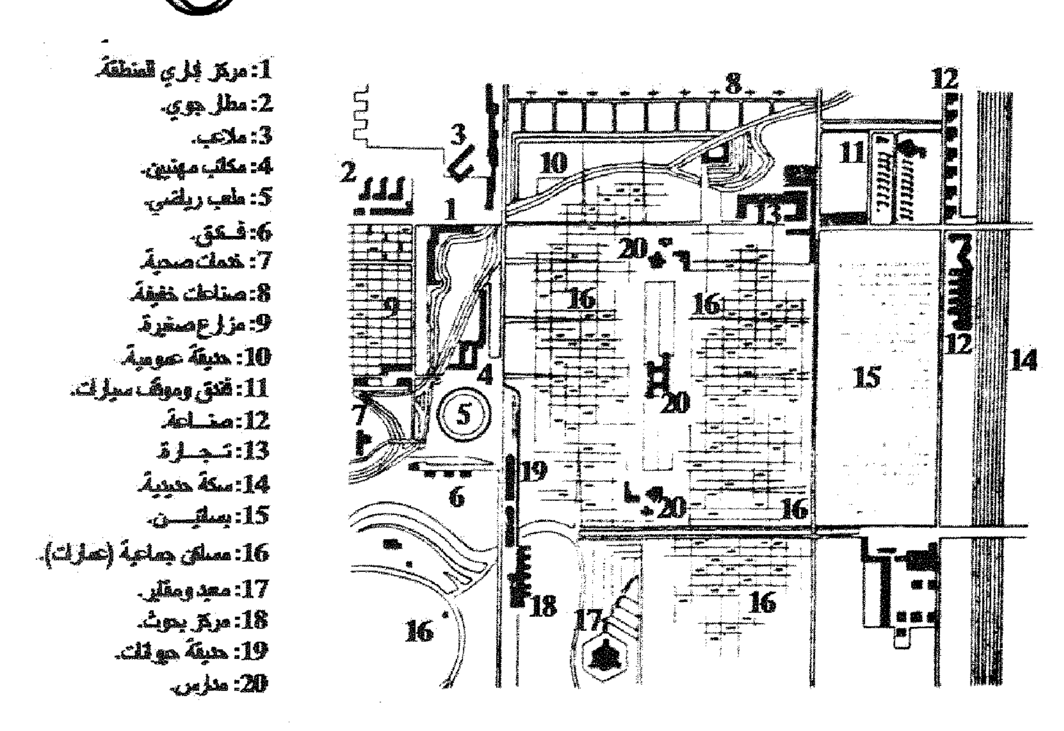


1-5- المدينة الواسعة الممتدة لِ Frank Loyed WRIGHT:

إن الاتجاه الذي تبناه "فرانك لويد رايت Frank Loyed WRIGHT" هو محاولته إلى نقل المدينة إلى الريف من خلال نقل المصانع ونشرها بين المزارع، وفي هذا الإطار يقول "فرانك لويد رايت Frank Loyed WRIGHT": "بأن الإنسان يعيش على الأرض، دعه يعود مرة ثانية ليعيش على الأرض التي نشأ عليها".

انطلق "فرانك لويد رايت Frank Loyed WRIGHT" في نظريته التي ظهرت في سنة 1920 من طريق رئيسي عام تمتد عليه "المدينة الواسعة الممتدة"، تضم هذه المدينة 1400 أسرة، وترتبط مساحة المدينة بعدد الأسرة التي تأويها، إلى جانب ذلك فقد اقترح أن الأسرة التي يمكن أن تمتلك سيارة واحدة أو اثنين أو ثلاثة أو خمسة هي التي بإمكانها أن تعيش في مثل هذه المدينة الواسعة الممتدة على امتداد الطرق العامة.

وتنظيم هذه المدينة يقوم على أساس توزيع الصناعات والمحلات التجارية والمكاتب والمساكن والخدمات العمومية والمزارع والحدائق على امتداد الطرق الرئيسية (شكل: 12).



شكل (12): المدينة الواسعة الممتدة عند Frank Loyed WRIGHT.

المصدر: أحمد خالد علام (1983)، ص. 128.

6-1- التوسع الشبكي لِ L. Hilber SEIMER:

تهتم هذه النظرية المقترحة من قبل المُخطط "لودفيج هيلبر زيمر L. Hilber SEIMER" بإعادة تخطيط وإنشاء المدن القديمة، وتقوم النظرية على أساس التضاعف الهندسي من خلال التوسع الأفقي بدلاً من التوسع الرأسي، والانتقال في التوسع إلى خارج المدن وتفادي الأسعار المرتفعة للأراضي بداخل المدن (شكل: 13).

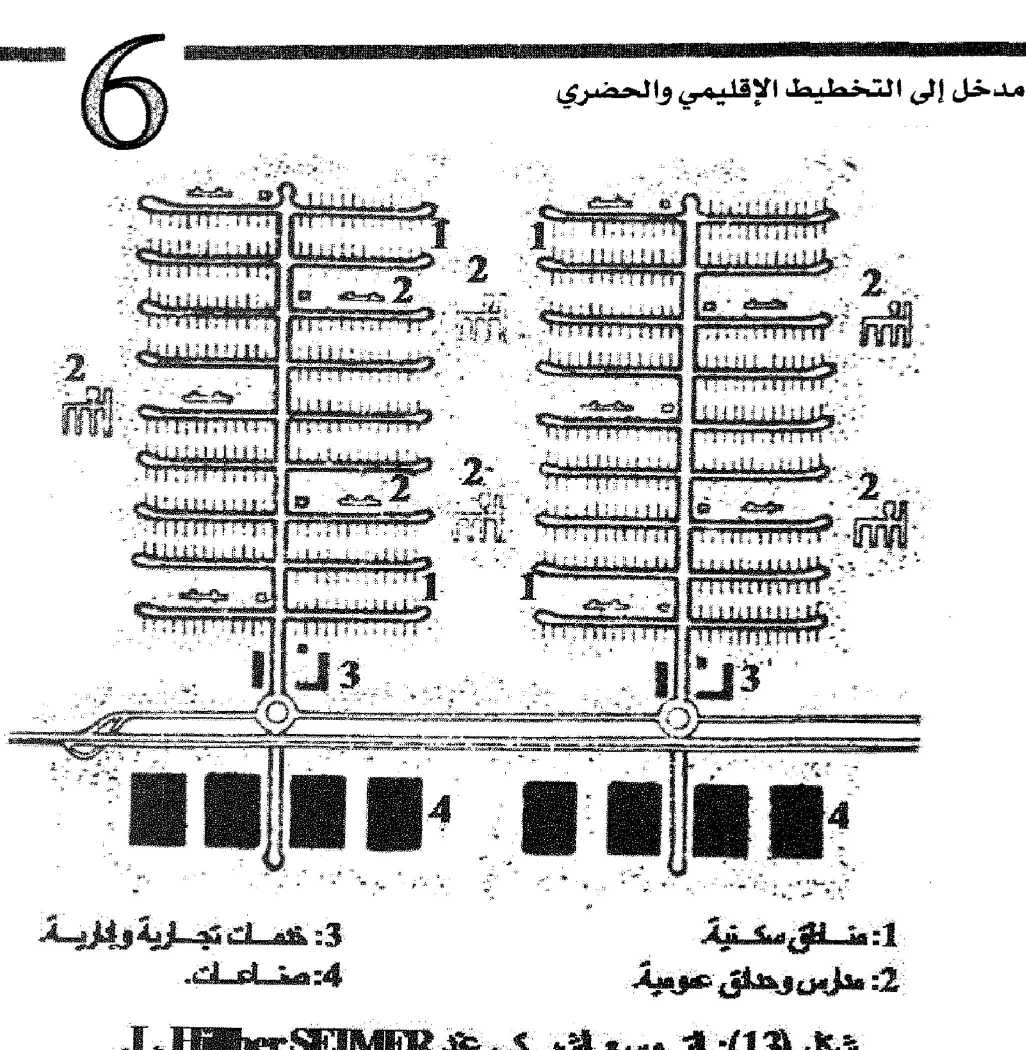
تتهيكل المدينة ضمن طريق رئيسي أين يمكن للوحدات التخطيطية أن تصطف حوله، لأن المدينة تتشكل من عددٍ من الوحدات التخطيطية والتي التشكل مجتمع المدينة، وكلما زاد عدد الوحدات التخطيطية على الطريق زادت الحاجة إلى التوسع في المدينة.

تتمتع الوحدة التخطيطية بالاستقلالية، حيث تحتوي على الخدمات الضرورية للمجتمع الصغير الذي تأويه، فهي تتوفر على محلات تجارية وتجهيزات تعليمية وإدارية وثقافية وترفيهية، بالإضافة غلى مكان مخصص للصناعة والتي يعمل فيها سكان الوحدة التخطيطية.

أما على مستوى المدينة، فإن المصانع تقع على جانب الطريق الرئيسي، ومن الجانب الآخر توجد المحلات التجارية والمكاتب الإدارية والمناطق السكنية والحدائق العامة والمساحات الخضراء التي تتوسطها الملاعب والمدارس والمباني العامة.

وتتميز الشوارع التي تخدم المناطق السكنية بأن نهاياتها مقفولة ولهذا لا يوجد مرور طولي داخل الوحدة، كما أن أقصر مسافة من أبعد مسكن إلى مكان العمل لا تتعدى 15 - 20 دقيقة سيرًا على الأقدام. لذلك لا توجد دوافع للنقل الداخلي، كما لا يوجد حجم أمثل للمدينة حيث يمكن أن تتكون المدينة من عدد غير محدد من الوحدات التخطيطية حسب حجمها[1].

(1) نفس المرجع السابق، ص. 129 - 130.



شكل (13): التوسع الشبكي عند L. Hilber SEIMER.

المصدر: أحمد خالد علام (1983)، ص. 130.

وعليه، فإنه تبعًا للأهداف المتباينة هذه النظريات، يمكن تصنيفها في الفئات الأربعة التالية:

- الفئة الأولى: وتمثلها النظريات التي اهتمت بضرورة إنشاء مدن جديدة وخاصة مدن الحدائق مع اختلاف الفكرة من نظرية لأخرى.
- الفئة الثانية: وفيها تلك النظريات التي تناولت موضوع إعادة تخطيط الأحياء القديمة في المدينة، بالإضافة إلى تلك التي عالجت الامتداد الأفقي للمدن من خلال إنشاء عدد من المدن التابعة.

- الفئة الثالثة: وتضم النظريات التي اهتمت بالبيئة السكنية للمدينة من خلال العلاقة بين السكن، العمل والسكان.
- الفئة الرابعة: وفيها نجد النظريات التي تنص على مدينة المستقبل، والتي اعتمد فيها أصحابها على الخيال، مع إهمال للأسس الاجتماعية والاقتصادية لهذه المدن.

2- نظريات التركيب الداخلي للمدن:

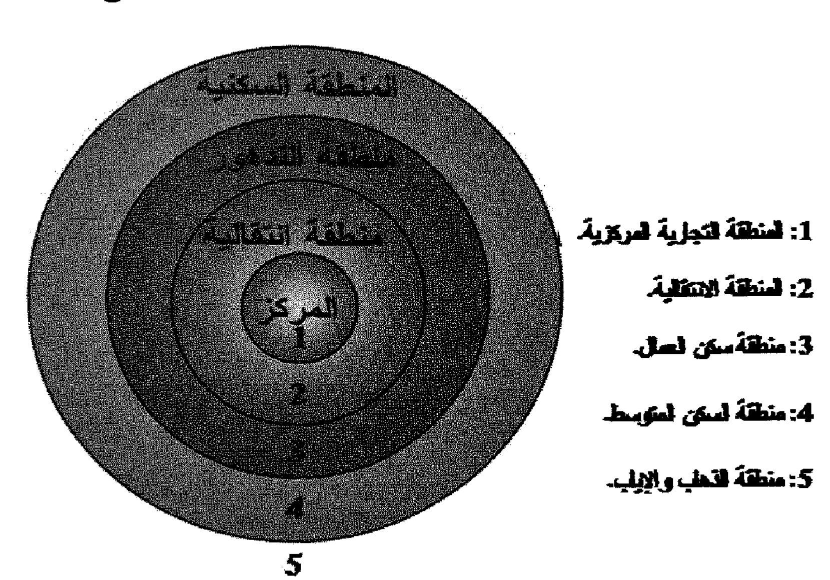
مرّ تخطيط المدن بمراحل مختلفة، وارتبط بها عدد من النظريات التي تختلف فيما بينها باختلاف المرحلة الزمنية التي يمر بها تخطيط المدن، وتباين مشاكل المدن من مرحلة لأخرى، ومن بيئة لأخرى، وحتى اختلاف تخصصات الباحثين الذين صاغوها، وهوما ينعكس على اختلاف وتباين أهداف التخطيط الحضري، وتتمثل هذه النظريات في ما يلي:

2-1- نظرية الدوائر المتراكزة:

صاحب هذه النظرية هو العالم الاجتماعي "E. W. BURGESS" والتي تقدم بها سنة 1925 بعد دراسته للتركيب الداخلي لمدينة "شيكاغو" بالولايات المتحدة الأمريكية، واستنتج هذه النظرية التي تنص على أن نمو المدن يحدث بشكل دوائر متداخلة مشتركة المركز، واعتبر أن هذا النموذج من النمو ينطبق على كل المدن وخاصة الكبرى منها.

وقد حدد خمس (05) مناطق دائرية (شكل: 14)، تضم الأولى قلب المدينة وكذا المنطقة التجارية المركزية وبعض الصناعات الخفيفة، والثانية اعتبرها منطقة انتقالية، والثالثة هي منطقة سكن العمال ذوو الدخول المنخفضة، والرابعة فهي منطقة المساكن ذات النوعية المتوسطة، أما المنطقة الخامسة فهي منطقة الذهاب والإياب وكذا منطقة سكن الطبقات الراقية.

وتختلف هذه المناطق في اتساعها، حيث تنمو المدينة وتتطور من الداخل إلى الخارج بفعل الضغط المتولد عن نمو المنطقة التجارية والصناعية على المنطقة السكنية، بالإضافة غلى نمو هذه المنطقة عند الأطراف ورغبة سكانها في الابتعاد عن مركز المدينة الصاخب، وقد صور عملية زحف المناطق بعضها على البعض الآخر بعملية غزو مستمرة إلى جميع الجهات[1].



شكل (14): نظرية الدوائر المتراكزة.

(1) صبري فارس الهيتي، جغرافية المدن، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص. 54.



وفيما يلي سنحاول توضيح التوزيع الوظيفي في كل منطقة حسب هذه النظرية:

❖ - **المنطقة الأولى: "المنطقة التجارية المركزية".**

تحتل هذه المنطقة المركز المدينة (الجغرافي والتاريخي)، تصب فيها كل خطوط النقل الداخلي في المدينة، وتستقطب عدد كبير من المحلات التجارية والفنادق والمسارح ودور السينما والبنوك والمباني الحكومية، بالإضافة إلى عيادات الأطباء ومكاتب المحامين، والوراقات والمكتبات... والعديد من الخدمات الأخرى ونتيجة لهذا التركز فقد أطلق عليها "المنطقة التجارية المركزية"، كما أنها تتميز بارتفاع المسقط الرأسي للعمارات فيها، نظرًا لارتفاع أسعار الأرض بشكل كبير مما يدفع إلى التوسع العمودي بزيادة عدد الطوابق في العمارات.

وتتميز أطراف هذه المنطقة بتنوع وظائفها واختلاطها، حيث تتواجد فيها محلات تجارة التجزئة وتجارة الجملة، ومخازن البضائع المختلفة، كما تنتشر فيها بعض الصناعات الخفيفة في شكل ورشات بسيطة، مع الإشارة إلى أن هذه البنية تظهر بشكل واضح في المدن الكبيرة، وفي المدن الساحلية يكون ميناء المدينة ضمن هذه الأطراف أين تتركز محلات تجارة الجملة بشكل كبير.

❖ - **المنطقة الثانية: "المنطقة الانتقالية".**

تعتبر هذه المنطقة انتقالية لأنها تجمع بين خصائص المنطقة الأولى "المنطقة التجارية المركزية" وخصائص المنطقة الثالثة "منطقة سكن العمال"، حيث تتعرض هذه المنطقة عندما تتوسع المدينة إلى غزو المؤسسات التجارية والصناعات الخفيفة الموجودة على أطراف المنطقة الأولى، ولهذا تصبح المساكن قديمة ومتدهورة وتسكنها الأسر ذات الدخول الضعيفة، وتنتشر فيها مساكن الإيجار، كما تظهر فيها المباني الحكومية بالإضافة إلى المؤسسات التجارية والاجتماعية، وتكثر فيها المساكن التي هجرها أصحابها بعد تحسن مستواهم المعيشي، وعلى الرغم من ذلك فإن أسعار الأرض فيها تبقى مرتفعة، وأصحاب العقارات والمساكن لا يقومون بترميم الأبنية القديمة لأنها تدر علهم أرباحًا طائلة[1].

❖ - **المنطقة الثالثة: "منطقة سكن العمال".**

يسكن في هذه المنطقة بشكل عام العُمال والموظفون من ذوي الدخول المنخفضة، إذ يُفضل هؤلاء العمال والموظفون السكن بالقرب من أماكن عملهم، لتسهيل تنقلاتهم "سيرًا على الأقدام" بين مقر السكن وأماكن العمل

(1) نفس المرجع السابق، ص. 55.

دون استخدام أي نوع من وسائط النقل، الأمر الذي يسمح لهم بتوفير أجرة التنقل والوصول إلى مساكنهم في وقت أبكر[1].

بالإضافة إلى ذلك، تحتوي هذه المنطقة على محلات التجارة بالتجزئة بتوزيع مبعثر دون أن يكون لها سوق خاصة بها، وتنشط هذه المحلات التجارة في تلبية احتياجات السكان المقيمين بهذه المنطقة.

❖ - **المنطقة الرابعة: "منطقة السكن المتوسط".**

تضم هذه المنطقة المساكن الموجهة لأصحاب الأعمال التجارية وذوي المهن الحرة ... وغيرهم، بالإضافة إلى الأغنياء وذلك في مساكن مستقلة تحيط بها حدائق ومساحات خضراء، أما الغالبية العظمى من سكان هذه المنطقة فهي تقطن في شقق سكنية بعمارات متعددة الطوابق، كما تحتوي هذه المنطقة على العديد من المساحات الخضراء التي يقصدها سكان العمارات خاصة أولئك الذين لا يتمكنون من التنقل إلى أماكن بعيدة لقضاء أوقات فراغهم، بالإضافة إلى تواجد بعض المراكز التجارية المحلية وخاصة بعض المؤسسات التي تقدم الخدمات التجارية ذات الاستهلاك المحلي اليومي للسكان.

---

(1) محمد إبراهيم صافيتا، عدنان سليمان عطية، مرجع سابق، ص. 217.




❖ - **المنطقة الخامسة: "منطقة الذهاب والإياب".**

هي أبعد المناطق عن مركز المدينة لأنها آخر الحلقات، وتتكون من مجموعة من المدن الصغيرة والضواحي التي يسكن فيها فئات سكانية متباينة في طبقاتها الاجتماعية، ويستخدم سكان هذه المنطقة في تنقلاتهم المختلفة وسائل النقل الخاصة بهم (سيارة خاصة)، ونادرًا ما يعتمدون على وسائل النقل العمومي.

وبالرغم لما قدمته نظرية "E. W. BURGESS" في تفسير نمو المدن وتوضيح تركيبها الداخلي، إلا أنها تعد من النظريات القديمة، فهي تعود إلى أكثر من ثلاثة أرباع قرن أين كانت وسائل النقل وتقنيات المواصلات أقل كفاءة مما هي عليه الآن، إلا أنها ما تزال تكتسب أهمية بالغة خاصة لدى علماء الاجتماع الذين يرون أن القطاعات الخمسة ما تزال قائمة في المدن حتى اليوم حتى وأنها قد تعرضت إلى بعض التشويه في كثير من المدن، وفي مقابل ذلك نجد علماء آخرين خاصة في الجغرافية الحضرية والتخطيط الحضري يعارضون هذه النظرية وينتقدونها لجملة من الأسباب، لعل أهمها:

- إهمال "E. W. BURGESS" للعوامل الطبيعية الموضعية والتي بإمكانها أن تشكل عائقًا في نمو المدن من جميع الجهات بنفس السرعة والدرجة، فقد توجد الأنهار أو البحيرات أو المستنقعات أو الجبال أو الأودية...، مما يجعل هذه القطاعات أن تتحول إلى أشكال أخرى غير دائرية، وحتى "E. W. BURGESS" نفسه عند تطبيقه

لنظريته على مدينة شيكاغو في الولايات المتحدة الأمريكية وجد أن بحيرة "مشيغين" جعلت الدوائر تظهر على شكل دوائر غير مكتملة بعضها مع بعض، حيث يظهر تشوه الشكل الدائري في نظرية الدوائر المتراكزة بسبب وجود بحيرة "مشيغين" إلى الشرق من مدينة شيكاغو.

- انحصرت دراسة "E. W. BURGESS" على مدينة واحدة وهي مدينة شيكاغو، ثم عمم استنتاجه على بقية المدن، وهذا يعتبر غير صحيح لان لكل مدينة خصائصها ومميزاتها والعوامل المؤثرة في نموها وتطورها وكذلك بالنسبة إلى بنيتها الداخلية وتوزيع الوظائف فيها.
- يمكن للصناعات الخفيفة أن تنشأ على أطراف المدينة وليس حتمًا في أطراف المنطقة الثانية والحدود الداخلية للمنطقة الثالثة أي أنها تتوسط الأحياء السكنية، ومن جانب آخر فقد أهمل " E. W. BURGESS" وجود الصناعات الثقيلة التي يمكن أن تنشأ على أطراف المدينة، أو عند توزيعات خطوط السكك الحديدية وطرق المواصلات البرية أو بالقرب من بحيرة "ميشغين" كما هو الحال في مدينة شيكاغو[1].
- من النادر وغير الواقعي أن يتخذ نمو المدن داخل حدودها أشكالاً هندسية دائرية منتظمة، أو حتى غير دائرية، ولكن من الممكن أن

---

(1) نفس المرجع السابق، ص. 219.

يأخذ أشكالاً متباينة في صغرها أو كبرها أو حتى في مظاهرها الشكلية[1].

- لم يراع "E. W. BURGESS" الأثر الذي يمكن أن تحدثه وسائل المواصلات الحديثة في تغيير الشكل الذي يأخذه النمو الحضري للمدن، سواء من حيث استخدامات الأراضي داخلها أو من حيث الشكل الذي يأخذه هذا التوسع بامتداده على محاور طرق المواصلات وابتعاده عن الأماكن التي تبعد عن محاور الطرق.

لذلك فإن نمو المدن تتحكم فيه جملة من العوامل، وليس بالضرورة أن يكون على شكل دوائر متراكزة ومنتظمة بل يمكن أن يأخذ أشكالاً مختلفة، كما يمكن أن تؤثر في هذا النمو العوامل البشرية خاصة من ناحية استخدامات الأرض وتوزيع الوظائف الحضرية، الأمر الذي يجعلها لا تتطابق مع ما جاء به "E. W. BURGESS" في نظريته.

2-2- نظرية القطاعات:

تعود فكرة هذه النظرية في الأصل إلى هارد سنة 1903م، ومن قبله فون تونن سنة 1826م، ومن قبلهما ابن خلدون سنة 1362م، حيث تُميز هذه النظرية نوعين من النمو الحضري، النوع الأول سُمي بالنمو المحوري والذي يحدث عند توسع المدينة من المركز نحو الخارج على طول امتداد خطوط

---

(1) المرجع نفسه ص. 219 - 220.

المواصلات الرئيسة، أما النوع الثاني فقد أطلق عليه بالنمو المركزي وهو التوسع الذي يحدث حول مركز المدينة الرئيسي أو المنطقة التجارية المركزية وحول المراكز التجارية الثانوية التي توجد عادة موزعة داخل المدينة وخاصة عند تقاطع الطرق.

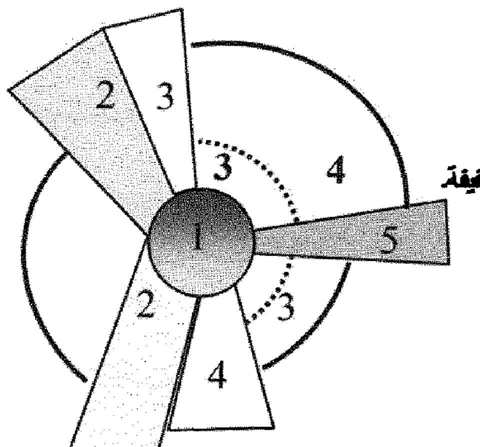
إلا أن "هومر هويت Homer HOT" بذل جهدًا مضنيًا في تطوير هذه الفكرة وتطبيقاتها عمليًا حتى سميت النظرية باسمه والتي نشرها سنة 1939 إذ قام بدراسات حقلية استعمل فيها حقائق تتعلق بسعر الأرض وقيمة الإيجار للمناطق السكنية في 64 مدينة صغيرة ومتوسطة الحجم في الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى استصلاح وجمع نفس الحقائق عن خمس مدن كبرى، وهي: نيويورك، وواشنطن، وديترويت وفيلادلفيا[1]، وبعد رسم هذه المعلومات على الخارطة وصل إلى تعميمات مفيدة عن المناطق السكنية في هذه المدن واتخاذها أساسًا لنظرية القطاعات، والمعيار الوحيد الذي استعمل في هذه الدراسة هو توزيع الدخل في هذه المدن الذي ينزع نحو المقطعية أكثر منه نحو الدائرة، بالإضافة إلى هذا فإن التطور عبر الزمان يتم بصورة عامة في شكل انزلاقات إشعاعية من المركز.

جاء هومرت هويت (HOMER HOT) بعد 16 سنة من ظهور نظرية برجس أي سنة 1939م، إذ يؤكد على أن الطبقات الاجتماعية للسكان في أي مدينة تحاول أن تتكتل كل منها على انفراد مكونة قطاعات تبدأ من

---

(1) صبري فارس الهيتي، جغرافية المدن، مرجع سابق، ص. 59.

المنطقة التجارية المركزية ذات الشكل الدائري، فالمساكن ذات الأثمان العالية أو الإيجارات المرتفعة تتركز في قطاعات خاصة، فهناك تدرج في أثمان وإيجارات المساكن والأرض والذي يبدأ في التناقص كلما ابتعدنا عن قلب المدينة ذي الإيجار العالي إلى مختلف الاتجاهات، أو من قطاعات السكن ذات المستوى العالي، فالمساكن التي تأتي بالدرجة الثانية تنتشر على جميع حافات قطاعات المساكن ذات المستوى العالي أو تنتشر على جهة واحدة منها، بينما المساكن ذات المستوى المنخفض فتشكل قطاعات أخرى غالبًا ما تبدأ من المركز وتستمر إلى القطاعات الخارجية، وعندما يرتفع سكان المدينة تنتقل مناطق الإيجار المرتفع أو الأثمان المرتفعة على طول قطاع واحد، ثم تتدهور فتحل فيها جماعات ذات مستويات اقتصادية منخفضة، وبدلاً من أن تكون المنطقة المحيطة بالمدينة دائرية، فإن هومرت هويت (HOMER HOT) يصر على أن مناطق الأثمان المرتفعة والإيجارات العالية للمساكن تقع في العادة عند الحافة الخارجية لقطاع أو أكثر، أما المناطق الصناعية فتظهر على طول بعض محاور النقل بدلاً من أن تتكتل في منطقة دائرية تحيط بالمنطقة التجارية المركزية (شكل: 15).



1: منطقة الأعمال والتجارة
2: منطقة مؤسسات تجارة الجملة والصناعات الخفيفة
3: قطاع السكن المنخفض النوعية
4: قطاع السكن المتوسط النوعية.
5: قطاع السكن عالي النوعية والمستوى.

شكل (15): نظرية القطاعات.

وعليه، فقد تضمنت هذه النظرية القطاعات الخمس التالية:

- منطقة الأعمال والتجارة، وهي تتوسط قلب المدينة.
- منطقة مؤسسات تجارة الجملة والصناعات الخفيفة.
- قطاع السكن المنخفض النوعية.
- قطاع السكن متوسط المستوى.
- قطاع السكن عالي النوعية والمستوى.

ويتبين من هذه النظرية أن مناطق الإيجار المرتفع ترتبط بخطوط السفر على طول طرق النقل السريع لسهولة الانتقال إلى منطقة الأعمال المركزية، أو الجبهات المائية التي تستخدمها الصناعة أيضا، والأراضي المرتفعة، ومنازل قادة المجتمع، ولا تتفق مناطق الإيجار المرتفع مع مناطق الإيجار المنخفض، وشوهدت تلك القطاعات في الواقع مع اختلاف توجيه القطاعات.

وبالرغم من أن هذه النظرية قد أخذت في الاعتبار تأثير طرق المواصلات الحديثة في تشكيل بنية المدينة خاصة من ناحية توزيع مناطق السكن، إلا أنها عرفت جملة من الانتقادات، أهمها نذكر:

- تتعلق استنتاجات هذه النظرية بالدرجة الأولى بتحليل المنطقة السكنية في المدينة ولا تتطرق إلا بشكل عرضي لاستعمالات الأرض الأخرى.
- غموض الطريقة التي تتشكل بواسطتها القطاعات المختلفة.
- تتدخل الاستعمالات الأخرى للأرض مع الاستعمال السكني وليس من الضروري أن تتميز قطاعات سكنية ذات نوعيات من السكن خاصة.
- لم تراع النظرية ظهور الضواحي خارج المدن[1].

1-3- نظرية النوى المتعددة:

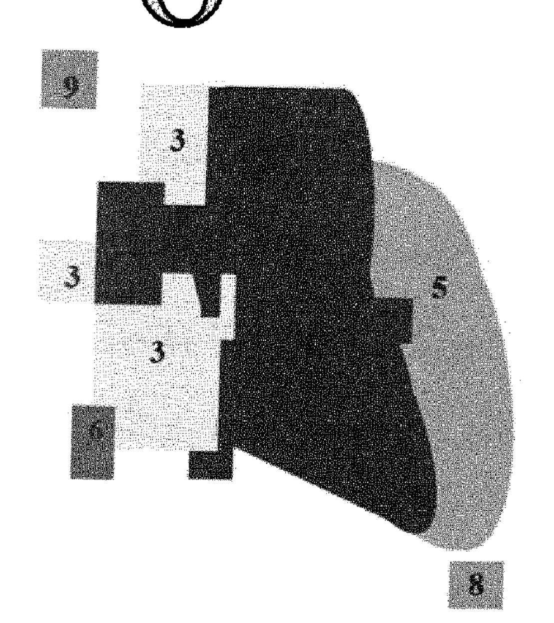
لقد وضح مكنزي أساس هذه النظرية، حيث أدعى بأن المدن الكبرى غالبًا ما تتكون من عدد من النوى أو المراكز الثانوية بالإضافة إلى المركز الرئيسي أو المنطقة التجارية المركزية[2]، ثم توسع هذا المفهوم من قبل

(1) عبد الرزاق عباس حسين، جغرافية المدن، مطبعة أسعد، بغداد، 1977، ص. 54.
(2) نفس المرجع السابق، ص. 54.

الباحثين جانسي هاريس (C. D. HARRIS) وأدور ألمن (E. L. ULLMAN) سنة 1945، وأشارا إلى أن هذه النوى أو المراكز المتعددة تنشأ نتيجة إلى:

- وجود مراكز استيطان منفصلة منها بمركز تجاري منفصل أو مركز لفعالية أخرى، ثم ما برحت أن امتلأت الفراغات التي تفصل بين هذه المراكز، إلى أن اتصلت جميعها مكونة منطقة مدنية واحدة ذات بؤرات متعددة.
- نشوء مراكز جديدة في الضواحي، وهذه المراكز تتميز ببؤرات مستقلة إلى حد ما، ومن مجموع هذه المراكز المختلفة يتكون الحيز المدني الكبير، وتتضح هذه البؤرات أو المراكز في الشكل: 16.
- والجدير بالذكر أن عدد النوى أو المراكز ووظائفها يختلف من مدينة لأخرى، ففي كل مدينة لا بد من وجود منطقة تجارية مركزية، أما بقية المجموعة فربما تكون مناطق لتجارة الجملة أو الصناعة أو مناطق ترفيهية أو حكومية...، كما يمكن لبعضها أن تكون أحياء جامعية أو مراكز خارجية ثانوية لتجارة التجزئة، أما الضواحي فأغلبها تكون سكنية أو صناعية أو ترفيهية.

وقد توصل هذان الباحثان أيضًا إلى أن بعض النوى أو المراكز تظهر في الأدوار الأولى منن نشأة المدن، فمثلاً وجد أن مدينة لندن الكبرى نشأة على أساس نواتين هما: مدينة لندن وويستمنستر، الأولى كمركز سياسي - إداري، والثانية كمركز تجاري - مالي.




1: لمنطقة لتجارية لمركزية.
2: منطقة مؤسسات تجارة لجملة ولصناعات لخفيفة.
3: منطقة لسكن لمنخفض لنوعية.
4: منطقة لسكن لمتوسط لنوعية .
5: منطقة لسكن علي لنوعية.
6: منطقة لصناعات لثقيلة.
7: منطقة تجارية خارجية.
8: منطقة لضواحي لسكنية.
9: منطقة لضواحي لصناعية.

شكل (16): نظريـة لنـوى لمتعـددة

وعلى هذا الأساس نجد أن هاريس مالمان قد قدما نموذجا لا يتجمع فيه نمط استخدام الأراضي حول مركز واحد، بل حول نوى مركزية منفصلة، وتضل هذه النوى بعيدة عن بعض لعدة سنوات، ومن أمثلتها تلك النوى القروية التي تحتويها المدينة في الفترات الحديثة، وتتمثل أيضا في الضواحي السكنية للمناطق الصناعية والموانئ.

وتضمن نموذجهما النطاقات والقطاعات التالية[1]:

- المنطقة التجارية المركزية.
- منطقة الصناعات الخفيفة وتجارة الجملة.
- المنطقة السكنية منخفضة النوعية.

(1) فتحي محمد مصيلحي، جغرافية الخدمات: الإطار النظري وتجارب عربية، مرجع سابق، ص. 62.

- منطقة السكن المتوسط النوعية.
- منطقة السكن عالي النوعية.
- منطقة الصناعة الثقيلة.
- منطقة أعمال واقعة على الأطراف.
- ضاحية سكنية.
- ضاحية صناعية.

وقد وصفا هاريس وألمان عددًا من المناطق التي تطورت حول النواة في عدد من المدن، حيث أن المنطقة التجارية المركزية هي بؤرة التنقلات السهلة وتصلح أن تكون نواة مركزية أين تواجد المراكز المالية وتجارة التجزئة...، أما المناطق المختلفة الأخرى فهي ناتجة عن جذب النواة لها مثل منطقة تجارة الجملة والتي تتركز على طول السكك الحديدية والتي عادة ما تكون متاخمة للمنطقة التجارية المركزية ولكنها لا تحيط بها، كما أن منطقة الصناعات الخفيفة نشبه في متطلباتها منطقة البيع بالجملة من حيث التنقل وتيسر الأرض الواسعة والقرب من السوق وطبقة العمال في المدينة[1]...

بينما تتطلب منطقة الصناعات الثقيلة شروطًا تتوفر إلا في خارج المركز على الحافة الخارجية للمدينة، في حين نجد أن المناطق السكنية لها متطلبات خاصة، فالمناطق السكنية الراقية فهي تقام على أراضي جيدة التصريف

---

(1) صبري فارس الهيتي، جغرافية المدن، مرجع سابق، ص. 65.

وبعيدة عن السكك الحديدية، والمنطقة السكنية ذات السكن المنخفض فتقع بالقرب من المصانع والمعامل والسكك الحديدية.

وقد بين أولمان أنه يوجد شعور عام حول فقدان المنطقة التجارية المركزية لأهميتها، إذ أنها ربما تصبح واحدة من المراكز العديدة في المدينة، وربما تبقى المركز المهم ولكن أهميتها تكون أقل مما عليه سابقاً[1].

كما يمكن للمراكز الأخرى أن تتطور على أساس إقليمي أو محلي، حيث ستكون المصانع الكبيرة ومراكز الاستخدام الواسعة الأخرى في ضواحي المدينة، إلى جانب الأماكن المتخصصة للتسلية والثقافة والاستجمام التي ستنتشر هي الأخرى لتخدم أكبر عدد من السكان.

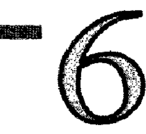
كما تم اعتبار الملاحظات المتعلقة بنظرية النوى المتعددة في علاقة مع نظرية الأماكن المركزية لوالتر كريستالر Walter Christeller، فإلى جانب النواة الرئيسية الواقعة في المركز ذي التجهيزات الحضرية تعود للنوى الثانوية للأحياء الأقل تجهيزاً، وتشكل مواقع قمم الشكل السداسي.

3- أشكال خُطة المدينة:

تعتبر خُطة المدينة غير ثابتة فهي متغيرة وقابلة للتعديل في أي مرحلة من نمو المدينة وتطورها، فهي تتأثر بالخطة السابقة وكذا بالخطة اللاحقة، إلى

---

(1) نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.



جانب تأثرها بمختلف عمليات التدخل على النسيج الحضري للمدينة كعمليات التجديد، وإعادة الهيكلة والتهيئة...

وتنقسم خُطة المدينة إلى قسمين رئيسيين:

- الأول: يتمثل في الشكل الخارجي للمدينة وشكل محاور شبكة الشوارع.
- الثاني: فيتمثل في نمط توزيع استخدامات الأرض داخل المدينة وحولها.

وهناك ارتباط قوي بين كلا القسمين لأن القسم الأول يتحكم في تحديد نمط توزيع استخدامات الأرض بالمدينة.

وفي هذا الإطار نسجل عدة خُطط للمدينة، لعل أهمها نذكر:

3-1- الخُطة الدائرية:

تزامن ظهور هذا النوع من الخطة في بداية القرن العشرين، وتتميز بتقسيم المدينة إلى عدّة حلقات متتابعة حول منطقة النواة والتي تصب فيها عدة طرق تسمح بربطها مع أطراف المدينة.

وقد ظهرت الخطة الدائرية في الولايات المتحدة الأمريكية ومن أمثلتها الخطة العمرانية التي تميزت بها مدينة شيكاغو، ثم انتشرت بعد ذلك في ألمانيا وبقية دول العالم.

وتتميز الخطة الدائرية بالمزايا التالية:

- بساطة الشكل وإمكانية الربط بين المركز والأطراف.
- عقلانية وتوازن في توزيع استخدامات الأرض، إذ يمكن أن توزيع الاستخدامات عبر حلقات المدينة بشكل متناسب، وهو ما ذهب إليه "برجس BURGESS" في نظريته "نظرية الدوائر المتراكزة".
- توفر شروط إنشاء مدن جديدة في الأطراف.
- إمكانية توسع المدينة بإنشاء الضواحي في الأطراف.

غير أن هناك بعض الصعوبات التي تحول دون تحقيق هذه الخُطة في المدينة، وهي صعوبة اختيار موضع نواة المدينة، لأن المدينة الحديثة تقوم على أكثر من نواة، لذلك تكون في هذه الحالة أشبه بالدوائر المتداخلة[1].

3-2- الخُطة إشعاعية:

ساد هذا النوع من الخُطط في المدن الرومانية، حيث يسهل تطبيق الخُطة الإشعاعية عند اختيار موضع المدينة في مكان يسهل الوصول إليه، كأن يكون عند إلتقاء المجاري المائية، وفي هذه الحالة تمتد الطرق من مركز المدينة إلى أطرافها في شكل إشعاعي، وتنتشر على محاورها التجهيزات الخدمية والتجارية.

---

(1) فؤاد محمد الصقار، التخطيط الإقليمي، الطبعة الثالثة، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1994، ص. 293.

3-3- الخُطة النجمية:

ارتبطت هذه الخطة بالمراحل الأولى لنمو المدن، وهي بذلك تُعد مرحلة تالية للخطة الإشعاعية أو الشريطية، ويحدث الشكل النجمي لهذه الخطة عندما تنمو المدينة وتظهر الضواحي في الهوامش ثم يتم ربطها بطرق دائرية.

3-4- الخُطة الشطرنجية:

يطلق عليها بالخطة المستطيلة أو الشبكية وكذلك الهندسية، تتبعها أغلب المدن الواقعة على امتداد ضفة نهر أو ساحل البحر، ويتم إعداد هذه الخطة بتقسيم المدينة إلى مربعات ناتجة عن إنشاء شبكة متعامدة ومتوازية من الطرق[1].

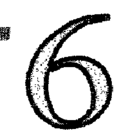
وتتميز هذه الخُطة باستقامة شوارعها، وسهولة تحديد واجهات المباني وكذا إمكانية توزيع الوظائف، إلى جانب تعدد تقاطعات الشوارع ومحاور نمو المدينة.

3-5- خُطة المركز السداسي:

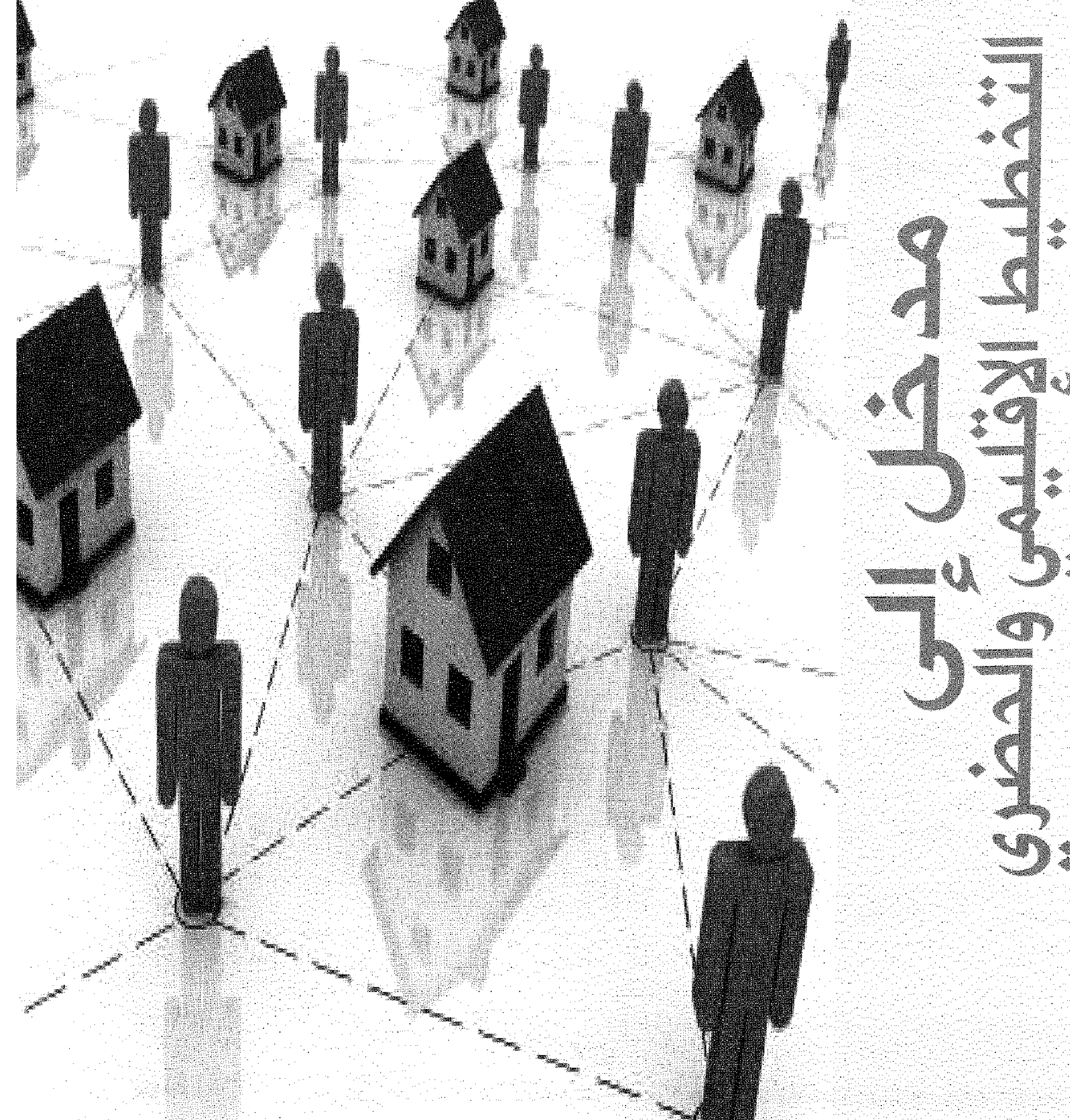
تنتشر هذه الخطة في المدن الواقعة في السهول، فأساسها هو الميدان المفتوح الذي يسمى بـ "الماسة"، لذلك يثطلق على هذه الخطة أحيانًا بـ "خُطة الماسة"[2].

(1) محمد الفتحي بكير محمد، مرجع سابق، ص. 250.

(2) مرجع سابق، نفس الصفحة.



المصادر والمراجع



المصادر والمراجع

- المراجع باللغة العربية:

- أحمد علي إسماعيل، دراسات في جغرافية المدن، إصدار دار الثقافة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1993.

- أحمد خالد علام، تخطيط المدن، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1983.

- اسحاق يعقوب القطب، عبد الإله أبو عياش، النمو والتخطيط الحضري في دول الخليج العربي، وكالة المطبوعات، الكويت، 1980.

- بشار يزيد الوليد، التخطيط والتطوير الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

- ثائر مطلق محمد عياصرة، التخطيط الإقليمي: دراسة نظرية وتطبيقية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

- حيدر صلاح يعقوب، هشام عبود المرسومي، التخطيط والتصميم الحضري، الطبعة الأولى، 2006.

- صبري فارس الهيتي، جغرافية المدن، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

- رشدي بطرس، العلاقة بين تخطيط المدينة والتخطيط القومي، مطبعة حكومة الكويت، الكويت، 1970.

- عثمان محمد غنيم، مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

- عثمان محمد غنيم، المخططات الإقليمية والعمرانية: دراسة في منهجية إعدادها من منظور التخطيط العمراني، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

- عبدوني ولد علي، ملاحظات ومفاهيم أساسية في العلاقة بين الجغرافيا والتخطيط الإقليمي، المجلة الجغرافية العربية، الجمعية الجغرافية المصرية، العدد 34، الجزء الثاني، القاهرة، 1999.

- علي محمد دياب، مفهوما الإقليم وعلم الأقاليم من منظور جغرافي بشري، مجلة جامعة دمشق، المجلد 28، العدد الثاني، 2012.

- علي الحوات، التخطيط الحضري، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى، طرابلس، 1990.

- عبد الزهرة علي الجنابي، الجغرافيا الصناعية، مؤسسة دار الصادق الثقافية ودار الصفاء للنشر والتوزيع عمان، 2012.

- عبد الرزاق عباس حسين، جغرافية المدن، مطبعة أسعد، بغداد، 1977.

- عبد الكريم عيون، الأقلمة المجالية في الجزائر: من التوازن الجهوي إلى اقتصاد السوق، الملتقى الرابع للجغرافيين العرب "نحو إستراتيجية لتخطيط التنمية المجالية في العالم العربي بأبعادها المحلية والقومية والعالمية"، الرباط، 2006.

- فاروق عباس حيدر، تخطيط المدن والقرى، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1994.

- فتحي محمد مصيلحي، التخطيط الإقليمي: الإطار النظري وتطبيقات عربية، الطبعة الثالثة، مطابع جامعة المنوفية، مصر، 2003.

- فتحي محمد مصيلحي، جغرافية الخدمات : الإطار النظري وتجارب عربية، مطابع جامعة المنوفية، مصر، 2001.

- فؤاد بن غضبان، جغرافية الخدمات، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

- فؤاد بن غضبان، الاقتصاد الحضري، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2014.

- فؤاد محمد الصقار، التخطيط الإقليمي، الطبعة الثالثة، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1994.

- محمد خميس الزوكه، التخطيط الإقليمي وأبعاده الجغرافية، الطبعة الثالثة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1990.

- محمود الحمصي، التخطيط الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الطليعة، بيروت، 1966.

- محمد الصقور، التخطيط الإقليمي والتنمية في الريف، عمان، 1986.

- محمد جاسم شعبان العاني، التخطيط الإقليمي: مبادئ وأسس - نظريات وأساليب، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

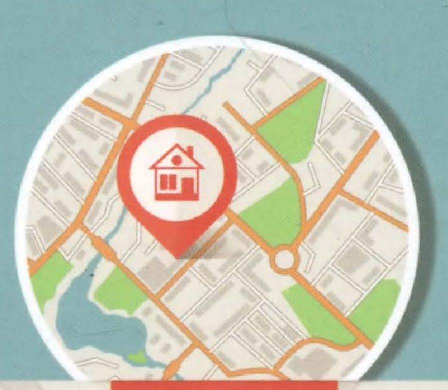
- محمد شوقي المكي، المدخل إلى تخطيط المدن، دار المريخ، المريخ، 1989.

- محمد الفتحي بكير محمد، التخطيط الإقليمي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2013.

- محمد إبراهيم صافيتا، عدنان سليمان عطية، جغرافية المدن والتخطيط الحضري، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، منشورات جامعة دمشق، دمشق، 2006.

- المراجع باللغة غير العربية:

- ALDEN J., MORGAN R., Regional planning: a comprehensive view, London, 1974.
- HAGGETT P., Location analysis in human geography, London, Arnold pub, LTD, 1968.



مدخل إلى

التخطيط الإقليمي والحضري



الدار المنهجية للنشر والتوزيع
عمان - شارع الملك حسين - مجمع الفحيص التجاري
تلفاكس: 4611169 6 962+
E-mail: info@Almanhajiah.com
ص. ب: 922762 عمان 11192 الأردن


9 789957 593995